جـــامعة العـــربي التبـــسي . تبســـــة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

منطقة الساحل الإفريقي في المنافسات الطاقوية للدول الكبرى

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطـــالب:
عزالدين بوطقوقة

إشراف الأستاذ(ة):
أ. مليكة قـادري

لجـنة المناقشة

الاسـم واللقـب	الرتبـــة	الصفـــة
سمير كيـم	أستاذ مساعد . أ	رئيس اللجنة
مليكة قادري	أستاذ مساعد . أ	مشرفا ومقررا
باديس بن حدة	أستاذ مساعد . أ	مناقشـا

السـنة الجـامعـية: 2014 - 2015

إهـــــداء

إلى كل عالم حر

وكل حر متعلم

ـ الباحث ـ

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين على نعمه وفضله علينا بإتمام هذه المذكرة

وصلى الله وسلم على أكرم خلق الله محمد وعلى آله وصحبه الأطهار.

بكل مشاعر الإعتزاز أسجل خالص شكري وتقديري لأستاذتي الفاضلة "مليكة قادري" المشرفة على هذه المذكرة والتي لم تبخل جهدا في مساعدتي وتوجيهي، والتي منحتي الكثير من وقتها وجهدها وأسهمت في إغناء مادة المذكرة بعلمها وملاحظاتها القيمة.

وأقدم خالص شكري واحترامي لكل من ساعدني في إتمام هذه المذكرة من أساتذة وزملاء. وأخص بالذكر مسؤول مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بما قدمه لي من تسهيلات.

وأود أن أشكر كل أساتذتي في العلوم السياسية الذين كان لهم الفضل بعد الله تعالى

في وصولي لهذا المستوى العلمي.

ومن الله والتوفيق

ـ الباحث ـ

دعـــــــــــــاء

اللهم لا تصبنا بالغرور إذا نجحـنا

ولا باليـأس إذا أخفقـنا

اللهم نسألك أن تـختم بالقبول أعمـالنا

وتـختم بالسعادة آمـالنا

..... آمـــــين

مقدمـــــة

لا تزال مواد الطاقة وخاصة النفط والغاز تستحوذ على الجانب الأكبر من إجمالي الطاقة المستهلكة في العالم، حيث تشكل 80% من مصادر الطاقة المستخدمة على سطح الأرض، حسب إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة، وبالرغم من أن النفط مادة ناضبة فإنه يبقى المصدر الطاقوي الأرخص على المستوى العالمي.

ويزداد دور النفط وأهميته باعتباره المصدر الأول للطاقة، في ظل غياب بديل آخر له، بسبب ارتفاع تكاليف مصادر الطاقة البديلة بالرغم من استمرار الأبحاث في هذا المجال، حيث سيظل الطلب على النفط كسلعة استراتيجية يتصاعد باستمرار ليصبح العامل الرئيس وراء العديد من الأزمات والصراعات الدولية من أجل تأمين الاحتياجات الطاقوية المستقبلية.

كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي واحدة من المناطق التي تشهد تنافسا شديدا بين القوى الإقليمية والدولية، للسيطرة على مصادر الطاقة فيها ومن ثمة بسط النفوذ والهيمنة عليها، حيث تتمتع المنطقة بأهمية جيوإستراتيجية باعتبارها جسر رابط بين شمال قارة إفريقيا ووسطها والبحر الأحمر بالمحيط الأطلسي.

وتشكل منطقة الساحل والصحراء أحد أبرز المناطق التي تنامت أهميتها في العلاقات الدولية خلال العقدين الأخيرين، لا سيما أنها تملك جملة من الخصائص التي تؤهلها لتكون بؤرة للصراع بين القوى الكبرى. وحتى نهاية الحرب الباردة كان الساحل الإفريقي خارج اهتمامات الدول الكبرى، إلى أن برز باعتباره منبع واعد في مجال الطاقة، وحظي باهتمام عالمي واسع. وفي ضوء افتقار دول المنطقة إلى التمويل والخبرة التكنولوجية اضطرت إلى دعوة الاستثمار الأجنبي لمساعدتها في استخراج واستغلال احتياطاتها النفطية والغازية. وقد مثل ذلك فرصة سانحة لبعض القوى الكبرى في العالم والمستهلكة الرئيسية للطاقة . وبالأخص الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي – فرنسا على وجه الخصوص– والصين . للدخول إلى المنطقة، وتشجيع ودعم شركاتها النفطية ذات الإمكانات التمويلية الهائلة والخبرات التكنولوجية العالية للدخول بمشاريع عملاقة لتطوير استغلال الطاقة في المنطقة.

وتضاعفت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي نظرا إلى أنها أصبحت تشهد انكشافا أمنيا خطيرا، أضعف قدراتها الدفاعية والاقتصادية على مواجهة التهديدات الأمنية والنزاعات الداخلية، مما جعلها تحمل اسم "قوس الأزمات".

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لتوضيح الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، وتوضيح طبيعة التنافس بين ثلاث من الدول الكبرى، هي الولايات المتحدة الأمريكية بحضورها المكثف ممثلا في شركاتها النفطية ومشاريعها الأمنية في المنطقة، وفرنسا صاحبة التواجد القديم المتجدد في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، إضافة إلى الصين التي أصبحت تصنع المشهد الاقتصادي في منطقة الساحل بشركاتها العاملة في مجال استخراج النفط وتكريره.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع فيما يلي:

1. ليست قليلة هي الكتابات التي تناولت موضوع التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي، إلا أن ما يضفي الأهمية على هذه الدراسة أنها تركز على متغير الطاقة، نظرا لما لهذا المتغير من قدرة على تفسير طبيعة هذا التنافس وتوضيح جوهره.

2. ويكمن الجانب الآخر من الأهمية في أن الدراسة تحاول أن تسلط الضوء على الاحتياطي الكبير من مصادر الطاقة في المنطقة، والتي جعلت منها محط اهتمام الدول الكبرى المستهلكة للطاقة.

أهداف الدراسة :

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى:

1. دراسة دور موارد الطاقة في زيادة التنافس بين الدول الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك لأن معظم الدراسات كانت تركز أكثر على دور الموقع الاستراتيجي فقط.

2. دراسة توجهات سياسات الدول الكبرى تجاه منطقة الساحل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لأن تزايد اعتماد الاقتصاد العالمي على النفط دفع بكبرى الدول المستهلكة إلى البحث عن مناطق إمداد جديدة.

أسباب اختيار الموضوع :

تم اختيارنا للموضوع لعدة مبررات هي :

1.مبررات موضوعية: أهمية الموضوع بالنسبة لطالب العلاقات الدولية والدراسات الأمنية والاستراتيجية بالخصوص، لأنه يتناول قضية تقل فيها الدراسات الأكاديمية المتخصصة في موضوع الطاقة والتنافس الدولي في الساحل الإفريقي.

2.مبررات ذاتية: الاهتمام الشخصي بالقضايا الاستراتيجية خاصة ما تعلق منها بالنفط، إذ يعتبر عنصرا استراتيجيا في العلاقات الدولية، إضافة إلى الاهتمام الشخصي بالمنطقة لارتباطها المباشر بنا باعتبارها دول ميدان بالنسبة للجزائر.

الدراسات السابقة:

إن موضوع التنافس على منطقة الساحل الإفريقي يعتبر موضوعا من المواضيع التي جرى البحث فيها ومازال، في إطار البحث والدراسة من خلال مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت العديد من الجوانب الخاصة بهذا الموضوع.

ولكن أغلب الدراسات الأكاديمية عن منطقة الساحل هي دراسات أجنبية وبالأخص فرنسية، وهي صادرة عن مراكز بحث في الشؤون الإفريقية، هذه المراكز هي إما فرنسية، بريطانية، فرنسية أو أمريكية.

وقد وجدت بعض المحاولات العربية لتقديم أطر علمية أكاديمية لتفسير التنافس في المنطقة بين الدول الكبرى، وأهم هذه الدراسات:

1 . دراسة الطالب خالد مسعودي بعنوان: "سياسة فرنسا في الساحل". وهي دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، من جامعة الجزائر سنة 1993، حيث تناولت هذه الدراسة سياسة فرنسا في الساحل الإفريقي ابتداء من استقلال هذه الدول وتطرقت إلى مجالات التعاون وأبعاد السياسة العسكرية الفرنسية.

2 . دراسة رسولي أسماء المقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة الجزائر3 بعنوان : "مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001".حيث تناولت الدراسة مضامين الاستراتيجية الأمريكية ومنطلقاتها الجديدة في منطقة الساحل، وكذا الآليات الأمنية والعسكرية والتحديات التي تواجهها وكذا مستقبل استراتيجيتها في المنطقة.

3 . دراسة بوبصلة أمينة، المقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة الجزائر3 للسنة الجامعية 2011_2012، بعنوان "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة".

وكانت إشكالية الدراسة حول مدى التوافق والتصادم في المصالح الأمريكية . الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي. واستهدفت هذه الدراسة التعرف على أبعاد التنافس بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي، وقد أوضحت الدراسة أن التنافس كان على مصادر الطاقة في المنطقة، أما التعاون فكان في مجال مكافحة الإرهاب العالمي. وخلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد تنافس في المنطقة بل هو توزيع للأدوار من أجل المحافظة على المصالح والاستفادة من مواردها الطبيعية.

وكلها دراسات استفدنا منها، وحاولنا دراسة النقص المتمثل في دور الصين كدولة كبرى تنافس الوجود الفرنسي والأمريكي في المنطقة، إضافة إلى محاولة تحديد مجال وجوهر التنافس الحقيقي والذي هو مصادر الطاقة.

الإطار المجالي للدراسة :

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من نهاية الحرب الباردة إلى غاية يومنا هذا، باعتبارها مرحلة شهدت تغيرات وتحولات جذرية في تاريخ العلاقات الدولية، وبروز متغيرات جديدة تؤثر في هذه العلاقات، أما الإطار المكاني فيشمل منطقة الساحل الإفريقي.

الإشكـــــالية:

– بماذا يمكن تفسير التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا والصين حول مصادر الطاقة في منطقة الساحل الإفريقي بعد نهاية الحرب الباردة: هل هي المصالح النفطية وحدها، أم هناك أهداف ذات أبعاد جيوسياسية واستراتيجية؟

التساؤلات الفرعية: للإجابة على السؤال المركزي قمنا بتقسيمه إلى أسئلة فرعية كما يلي:

1. فيم تتمثل الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي ؟
2. ماهي الاحتياطات النفطية والغازية للساحل الإفريقي؟
3. ماهو البعد الدولي للطاقة، وكيف يمكن أن تؤثر على مسار العلاقات الدولية؟

4. ما هو مفهوم أمن الطاقة بالنسبة للدول الكبرى؟
5. ما طبيعة العلاقة بين الدول المتنافسة على مصادر الطاقة في الساحل الإفريقي؟
6. كيف تستغل الدول المتنافسة على الموارد المشكلات الأمنية في المنطقة لتحقيق أغراضها؟
7. ما هو مستقبل منطقة الساحل الإفريقي على ضوء التنافس الدولي على مصادر الطاقة؟

الفرضيـــــات:

وللإجابة على الأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. كلما زادت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الافريقي، زادت حدة التنافس بين الولايات المتحدة فرنسا والصين حولها من أجل بسط النفوذ والهيمنة.
2. كلما زادت حدة التنافس بين الولايات المتحدة، فرنسا والصين حول موارد الطاقة، زادت إمكانية الصراع أو التعاون فيما بينها.
3. قرب نضوب النفط يزيد من حدة المنافسة الدولية على منابعه.
4. كلما زادت حدة التهديدات الأمنية في المنطقة، كلما ساعد ذلك على تدخل الولايات المتحدة، فرنسا والصين للاستفادة من ثرواتها.

منهجية الدراسة :

اعتمدنا في هذه الدراسة على :

1. المنهج التحليلي: لأنه أقرب المناهج لفهم ودراسة وتحليل طبيعة التنافس الدولي على ثروات منطقة الساحل الإفريقي، إذ يعتمد هذا المنهج على وصف عملية التنافس محللا أبعادها وتطوراتها المختلفة.
2. المنهج التاريخي: الذي يستخدم في تفسير وتحليل الظواهر الماضية، التي ولدت في ظروف معينة لها خصائصها أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات.

خطة الدراسة:

في دراستنا لهذا الموضوع سنحاول اتباع تسلسل منطقي لتغطيته من جميع جوانبه لذا قسمناه إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول سيتم التركيز فيه على الأهمية الاستراتيجية للساحل الإفريقي والاحتياطات الطاقوية التي يحتوي عليها، ويتكون من أربعة مباحث. أما الفصل الثاني ويتكون من خمسة مباحث، حيث سنحاول أن نبرز فيه البعد الدولي للطاقة وتأثيره على مسار العلاقات الدولية في إطار مفهوم أمن الطاقة، وأما الفصل الثالث فجاء في أربعة مباحث، سنوضح فيها سياسات الدول المتنافسة على مصادر الطاقة في المنطقة، واستراتيجياتها المختلفة من أجل تحقيق أهدافها ولعب أدوارها في منطقة الساحل الإفريقي. وفي الأخير سنحاول التطرق لواقع التنافس بين الدول الكبرى في المنطقة، ونقوم بوضع سيناريوهات مستقبل التنافس وتأثيره على المنطقة.

الفصل الأول

الفصل الأول : دراسة جيوبوليتيكية لمنطقة الساحل الإفريقي

تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بخصائص جغرافية طبيعية وبشرية وتاريخية وسياسية تختلف عن باقي مناطق الشمال الإفريقي، وهو ما تِؤكده الدراسات والأبحاث المنجزة عن المنطقة.

كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أبرز المناطق التي دار حولها نقاش أكاديمي واسع بين الخبراء والسياسيين في الآونة الأخيرة، ذلك أن هذه المنطقة أصبحت تحتل موقعا هاما على الساحة الدولية، ومركزا للتنافس الدولي بين القوى الكبرى بسبب أهمية موقعها الاستراتيجي، وغناها بموارد الطاقة كالنفط والغاز واليورانيوم، وهو ما سنحاول الوقوف عليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للساحل الإفريقي

إقليم الساحل الإفريقي يتعلق بمنطقة نشأت عليها دول حديثة التكوين، متنوعة التكوينات الإثنية والسياسية والمذهبية، وتتخبط في مستويات متدنية من التنمية، كما تعاني من مشكلات انعدام الاستقرار السياسي. ومع ذلك تتزايد الحسابات الدولية وتتجدد حول منطقة الساحل الإفريقي، إذ لم يعد الأمر يتعلق باهتمام الدول المستعمِرة سابقا كفرنسا، بل أصبح يشمل دولا أخرى مثل الولايات المتحدة والصين والهند والبرازيل. كما أن المنطقة مرشحة لاكتساب عوامل جذب جيو– اقتصادية إضافية بعد اكتشاف كميات جديدة ومتزايدة من النفط واليورانيوم في غرب أفريقيا، علاوة على ما تتمتع به هذه المنطقة من قدرات هائلة في مجال الطاقة البديلة، كالشمس والرياح. فعناصر الثروة هذه يمكن أن تضيف أبعادا جديدة وحيوية للاهتمام الإقليمي والدولي بمنطقة الساحل الإفريقي.

<u>المطلب الأول: تحديد إقليمي لمنطقة الساحل الإفريقي</u>

الساحل لغة تعني المنطقة المحاذية للشاطئ، أو الحافة الجنوبية للصحراء، والساحل الإفريقي أو الشاطئ هي منطقة شبه قاحلة في إفريقيا، عبارة عن حزام له طابع بيئي متجانس تحده الصحراء الكبرى من الجنوب، تبلغ مساحته 3,053,200 كم²، ويعتبر في الكثير من الخواص المرحلة الانتقالية من الصحراء الكبرى شمالا إلى المنطقة الأكثر خصوبة جنوبا، والتي عرفت تاريخيا باسم السودان[1].

ويشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، التي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، شاملة بالتالي: السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا والسنغال، وكثيرا ما يتم لحسابات جيو–اقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو، نيجيريا بل وحتى جزر الرأس الأخضر. وبالتالي يمكن القول أن منطقة الساحل الإفريقي هي ذلك الحزام الذي يمتد من المحيط الأطلسي

---

[1] الموسوعة البريطانية، "<u>الساحل الإفريقي</u>"، ، تم تصفح الموقع يوم: 17 مارس 2015. الرابط: http://www.britannica.com/EBchecked/topic//Sahel516438

إلى البحر الأحمر، بين خطي عرض 12 و20 درجة شمال خط الاستواء، وهي منطقة شبه قاحلة. وتشير التقديرات إلى أن هذا الشريط أو الحزام الساحلي. يبلغ طوله حوالي 5500 كم وعرضه من 350 إلى 500 كم[1].

ومصطلح "**الساحل الإفريقي**" هو تسمية قديمة جدا، أطلقها الفاتحون المسلمون على المنطقة الجغرافية الممتدة من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الإفريقية، على مساحة تمتد أكثر من ثلاثة ملايين كم² من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، وتمتاز المنطقة ببساطة التضاريس الجغرافية التي يغلب عليها الطابع الصحراوي مع وجود بعض الكتل الجبلية المترامية[2].

والساحل في اللغة العربية يعني الشاطئ الذي هو حزام شبه قاحل من أراضي جرداء، رملية وحجرية، والتي تمتد 3860 كم بعرض كامل القارة الإفريقية[3].

والساحل هو أيضا الكيان الجيو–سياسي الذي تمثله اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل (CILSS)، التي تم إنشاؤها في 1973 من قبل بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، تشاد، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر والسنغال للجمع بين البلدان التي أصبحت بعد ذلك مترابطة. عموما فالدول أعضاء اللجنة الدائمة تغطي 5.7 مليون كم² من الأراضي[4].

إن منطقة الساحل هي الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء، وهو معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب إفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى. ويمتد "إقليم

---

[1] فوزية قاسي، "الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد9، مارس 2014، ص30.

[2] بوبصلة أمينة، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 3: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص14.

[3] "أين يقع الساحل"؟، تم تصفح الموقع يوم: 12 مارس 2015. الرابط:
http://www.irinnews.org/fr/report/78541/sahel-en-savoir-plus-sur-la-r%C3%A9gion-la-plus-pauvre-d-afrique-de-l-ouest.

[4] بوبصلة أمينة، **المرجع السابق**، ص17.

الساحل" من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ويقابله على الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغاربي المطل على المتوسط. و"الساحل" منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات، فهي تعتبر جسرا رابطا بين الحضارتين الإفريقية والعربية، ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع، وصارت نقاط قوتها هي نقاط ضعفها، حين تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين الحضارات إلى موقع تتحارب فيه الثقافات والإثنيات، وأصبحت المنطقة ساحة حروب ونزاعات لا تنتهي[1].

كما قدمت العديد من التعاريف لدول الساحل من بينها:

ـ من الناحية الجغرافية البحتة فإن دول الساحل تميز المنطقة الوسطى الواقعة بين الصحراء وإفريقيا الاستوائية، ليشكل بذلك الساحل منطقة إيكولوجية، الأمطار فيها ليست وفيرة وغير معتدلة وتتساقط خلال موسم رطب، وحين يتبعه موسم جاف يدوم أشهرا طويلة[2].

ـ وجاء في قاموس "la rousse" : الساحل منطقة انتقالية في إفريقيا بين الصحراء والمنطقة الاستوائية الرطبة السودانية[3].

ـ وطبقا للأمم المتحدة، يتضمن الساحل موريتانيا، السنغال، مالي، بوركينا فاسو، النيجر وتشاد. ويمكننا أن نضيف جنوب السودان، السودان، غامبيا والرأس الأخضر. والأمطار التي تسقط من جوان إلى سبتمبر تنتقل من 600 ملم في الجنوب إلى 100 ملم في الشمال. ففي الجنوب يزرع المزارعون الدخان والفول السوداني، وفي الشمال يربي الرعاة الماشية (الأبقار والماعز والإبل). كما أن الوسط هش للغاية، ويتعرض

---

[1] عصام عبدالشافي، "معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة" **مجلة السياسة الدولية**، عدد 195، (القاهرة: جانفي 2014)، ص 150-153.

[2] مسعودي خالد، "سياسة فرنسا في دول الساحل"، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية 1993)، ص2.

[3] Larousse, "Le Sahel" , تم تصفح الموقع يوم 12 مارس 2015. الرابط: http://www.larousse.fr/encyclopedie/autre-region/le_Sahel/142026

لفترات متناوبة من الجفاف والرطوبة، والجفاف الأخير تفاقم في كثير من الأحيان عن طريق الرعي الجائر، وتسبب في توسع الصحراء[1].

أما "**جيرار فرانسوا دومون** Gérard-François Dumont" الأستاذ في جامعة السوربون بباريس، فقد تتبع المعالم الجغرافية للساحل في مقاله "ديناميكية السوسيوديموغرافي- توليد عدم الاستقرار" الذي نشر في مجلة "القضايا الدولية"(رقم 58، نوفمبر وديسمبر 2012، التوثيق الفرنسية) ". حيث جاء في تعريفه الجغرافي البحت: "منطقة الساحل واضحة المعالم إلى حد ما، على الرغم من أن مداها قد يتغير بتغير التقلبات المناخية، ومن الصعب أن نفهم الديناميات الديمغرافية لها، وهذا هو السبب في التركيبة السكانية الجغرافية حيث يجب أن تأخذ في الاعتبار ليس بلدان الساحل ولكن جزءا كبيرا من الأراضي غير الساحلية. كما أن كلمة الساحل يمكن أن تكون نطاقا ضيقا يغطي خمس دول، من موريتانيا إلى السودان عبر مالي والنيجر وتشاد[2].

وفي المقالة "التحديات البيئية: البيئة الهشة، السكان المعرضون للخطر" التي نشرت في مجلة "القضايا الدولية" (رقم 58، نوفمبر وديسمبر 2012، الوثائق الفرنسية)، يوضح "**لوسيل مارتينز** Lucile Maertens" باحث في العلوم بباريس وفي جامعة جنيف، أن منطقة الساحل تمثل منطقة انتقالية بين جنوب الصحراء والحزام السوداني الساحلي الأقل جفافا، ويتميز بنسبة هطول أمطار ما بين 200 و600 ملم في السنة، ويحدث هطول الأمطار خلال موسم الأمطار، وأقوى نسبة تساقط أمطار تسجل في شهر أوت. هذه الظروف الجوية الصعبة تظهر مشتركة لهذه المنطقة، ومع ذلك فإن عدم المساواة، وخاصة من حيث الناتج المحلي الإجمالي والتنمية البشرية، موجودة ولا يمكن أن تعزى فقط إلى المناخ[3].

والمنطقة مهددة أيضا بالتصحر وتسرب الرمال، مع ملاحظة أنه كان هناك تحول إلى الجنوب من 20 إلى 25 كيلومترا من المناطق الإيكولوجية الساحلية والسودان وغينيا في النصف الثاني من القرن العشرين.

---

[1] Larousse, "Le Sahel".op.cit ,

[2] "السالحل في خريطة العالم"، تم تصفح الموقع يوم: 16 مارس 2015. الرابط :
http://www.ladocumentationfrancaise.fr/layout/set/print/dossiers/d000540 /

[3] **المرجع السابق.**

ويقدر أنه في إفريقيا 46٪ من الأراضي معرضة للتصحر. هذا الإطماء التدريجي للبعض من مستجمعات المياه الرئيسية في المنطقة التي هي بحيرة تشاد، وأنهار النيجر – ثالث أكبر حوض في إفريقيا– ، السنغال وغامبيا. حيث انخفضت مساحة سطح بحيرة تشاد بنسبة 90٪ منذ عام 1963، في حين بقيت بحيرة "**فاجويبين**" في مالي جافة من 1976 إلى 2004. والموارد المائية الأخرى غير مستقرة على حد سواء، كما أن طبقات المياه الجوفية ضحلة وتعتمد بشكل كامل على الأمطار السنوية، أما الأحواض الرسوبية القديمة السابقة فلا يمكن الوصول إليها بسبب عمقها"[1].

ويمكن أن نقدم تعريفا إجرائيا لمنطقة الساحل الإفريقي كما يلي: الساحل الإفريقي هو المنطقة التي تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر لمسافة 5500 كم، في حزام يبلغ عرضه 500 كم وتبلغ مساحته أكثر من ثلاثة ملايين كم². يحدها شمالا الصحراء الكبرى، وجنوبا منطقة السافانا، وهي تضم كلا من موريتانيا ،مالي، بوركينافاسو، النيجر، تشاد والسودان.

بناء على ما سبق سنعتمد في هذه الدراسة على التعاريف التي أجمعت على أن منطقة الساحل هي ذلك القوس الممتد من السودان إلى موريطانيا والتي تضم كلا من موريطانيا، النيجر، تشاد، مالي، السودان.

المطلب الثاني: خصائص منطقة الساحل الإفريقي

عندما نتكلم عن دول الساحل فإننا نتحدث عن منطقة تتميز بعدة خصائص تتميز بها كل دول المنطقة بلا استثناء، سواء الخصائص السياسية أو الخصائص الاجتماعية أو الإقتصادية.

1 . الخصائص السياسية: يمكن حصر الخصائص السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي فيمايلي[2]:

ـ النزاعات والصراعات التي تسود المنطقة بسبب التعدد العرقي والذي كان سببا للعديد من الحروب الأهلية.

ـ طبيعة المجتمعات في المنطقة مفككة إثنيا، وقبليا وعرقيا، وهو ما جعل من عجلة الاندماج الاجتماعي

[1] "الساحل في خريطة العالم"، **المرجع السابق.**

[2] محند برقوق، "المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، **مجلة الجيش**، العدد 534، (الجزائر: جانفي2008)، ص52.

عملية جد صعبة، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، وهذا ما أنتج أزمات داخلية ذات تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها ومراقبتها، مثل أزمة دارفور في السودان، التوارق في مالي والنيجر، والاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدامات الإثنية وحتى القبلية في تشاد.

ـ إفلاس الدولة والذي يعود إلى مجموعة من العوامل[1]:

أ- النظام القبلي: الذي يحكم الكثير من دول هذه المنطقة، ويزداد تأثيره في الدول التي تهيمن فيها الإثنية على حياتها السياسية.

ب- السيطرة الاستعمارية: التي عملت وما زالت تعمل على إشاعة الفوضى والتفرقة بين الفصائل، حيث لجأت العديد من الحكات الاستعمارية الأوربية إلى الاعتماد على زعماء القبائل والعشائر وحتى الشيوخ لتوجيه الرأي العام الداخلي، ذلك أن أي محاولة للتقليل من شأنهم بإمكانها أن تشعل فتيل النزاعات والحروب[2]، وقامت بتقسيم الأقاليم بطريقة تعسفية، دون مراعاة الجانب الأنثربولوجي للمجموعات، وتعتبر حالة التوارق أحسن مثال على ذلك، حيث تم تقسيمهم بين ستة مناطق أو دول.

ج- التقسيم غير العادل للثروة: والذي أدى إلى التهميش السياسي والاقتصادي، والذي أدى بدوره إلى التمرد والعنف السياسي خاصة في أوساط الطبقات الاجتماعية التي مسها التهميش.

د- ضعف وسوء تسيير الموارد الباطنية: خاصة البترول والغاز الذي يستغل لصالح النفقات العسكرية أو المصلحة القبلية، وهو ما يؤدي إلى الإحباط والعنف، والمطالبة بالحقوق الاقتصادية والسياسية.

هـ- النزاعات والصراعات الداخلية: الناتجة عن الاختلاف الإثني، والذي يعتبر أهم سبب مفجر للصراعات الداخلية. وتكون هذه الصراعات خطيرة عندما يكون سببها دينيا كالصراع بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي في كل من السودان وتشاد.

كما ظهر نوع آخر من الصراعات هو النزاع الشمالي- الشمالي مثل ما يحدث الآن في دارفور وتشاد.

---

[1] محند برقوق، **المرجع السابق**، ص12.

[2] جميل مصعب محمود، "**تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**"، (عمان: دار مجدلاوي، 2005)، ص114.

ضف إلى ذلك وجود صراعات جوارية عنيفة، كالصراع الإريتيري – الإثيوبي الذي تفجر في1998[1]. فقد وقفت هذه الصراعات عائقا أمام الإصلاحات الاقتصادية، الأمر الذي يعرقل التنمية وكذلك المساعدات الخارجية الغذائية والمالية، مما يزيد من إضعاف دول هذه المنطقة التي هي في أصلها فاشلة وعاجزة. وهذا كله يزيد من الأعباء الموضوعة على كاهل دول الساحل، حيث لم تتمكن هذه الأخيرة من خلق سياسة متطورة ومتجانسة قائمة على المساواة واحترام الحقوق والواجبات للجميع دون استثناء، وكذا توفير فرص عادلة للجميع وكانت نتيجة ما اتبعته هذه الدول هو ظهور الأنظمة العسكرية، لأن استمرار الصراعات والنزاعات ولد نزعة تسلحية لدى هذه الدول من أجل مقاومة ومواجهة المتمردين داخليا وخارجيا، وهذا راجع إلى طبيعة النزاعات في هذه المنطقة، التي تتسم بالترابط والتعقد، حيث أن حدوث أي نزاع قد يؤدي إلى اندلاع نزاعات أخرى مجاورة.

وما زاد من حدة هذه الصراعات هو التدخل الأجنبي، الذي حركها في كثير من الأحيان بما يخدم مصالحه الخاصة. فنظام التسلح أدى إلى نقص الحوار والاتصال والتوافق بين القمة والقاعدة، وشجع قانون القوة فكان تدخل طرف ثالث ضرورة حتمية، والذي أدى بالضرورة إلى زيادة تأزم الوضع وتفاقمه لا حله.

ويمكن القول أن كل هذه العوامل أدت إلى إضعاف السلطة المركزية للدولة على إقليمها.

2 . الخصائص الاقتصادية: أما الخصائص الاقتصادية التي تميز منطقة الساحل الإفريقي فيمكن حصرها فيما يلي:

أ- تعتبر دول الساحل من الدول الأقل نموا في العالم، حسب تقرير الأمم المتحدة الصادر في 2006، خاصة النيجر فهي من الدول الأقل نموا من حيث الدخل الفردي، المقدر بأقل من دولار واحد في اليوم.

---

[1] مركز البحوث الإفريقية، "التقرير الاستراتيجي الإفريقي"، (القاهرة: سبتمبر2002)، ص266.

* الدولة الفاشلة: هي دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة أوغير فعالة، حتى أنها لا تملك إلا القليل من السيطرة على جزء كبير من أراضيها.

وتبلغ نسبة الفقر في تشاد80% وفي السودان 40%، وفي النيجر83 %، وفي مالي 64 %، وفي موريتانيا 40% من السكان يعيشون تحت خط الفقر[1].

ب- ارتفاع نسب الفقر وتراجع مستويات التنمية حيث تتراوح نسب مستوى الدخل الفردي بالنسبة للدخل العالمي في هذه المنطقة كالتالي[2]: 0.01% بالنسبة لمالي، و0.04% بالنسبة للنيجر، تشاد والسودان و0.003% بالنسبة لموريتانيا.

والفقر ظاهرة منتشرة في منطقة الساحل ككل ولا يستثني دولة واحدة من دوله نتيجة لعدة أسباب هي[3]:

ـ الجفاف الناتج عن قلة الأمطار والتصحر، وهذا الأخير ناتج عن قطع الغابات حيث أن نسبة التعرية بلغت 300 ألف هكتار في السنة بينما لا يتجاوز التشجير نسبة 10 آلاف هكتار في السنة، ومن بين 10آلاف هكتار من الأشجار المغروسة لا تعيش سوى 200 أما الباقي فيختفي لنقص الصيانة.

ـ إضافة إلى الجفاف والتصحر أدى غزو الجراد في عامي 2002 و2004 إلى تأزم الوضع حيث قضى هذا الأخير على ما تبقى من المحاصيل الزراعية.

ـ ضعف الأداء الاقتصادي أي الاعتماد على آليات قديمة في الإنتاج الزراعي، حيث أنه في النيجر تعتمد الزراعة على آليات لم تتطور منذ أربعة قرون، أي زراعة بدائية محرومة من التجهيزات الضرورية والملائمة للاستعمال، وفي أراضي قاحلة جدا. يضاف لها اعتماد أكثر المزارعين على المحاصيل المرهونة بنزول الأمطار الموسمية، والاعتماد على المحاصيل التصديرية الموجهة للخارج، على حساب المحاصيل الزراعية الاستهلاكية.

ـ الزيادة السكانية المرتفعة حيث تأكدت أفكار "مالتوس" التي وضح فيها أن الزيادة السكانية الطبيعية تفوق دائما الزيادة الممكنة للإنتاج الغذائي، وهو ما يحصل في دول الساحل التي يزيد الإنتاج فيها في حالات المطر بنسبة 1.5% بينما تزيد الكثافة السكانية بنسبة 2.7% سنويا، وبالتالي يعجز الإنتاج الزراعي عن

---

[1] "إفريقيا في الخط الأول"، **مجلة الجيش**، العدد534، (الجزائر: جانفي2008)، ص37.

[2] محند برقوق، **المرجع السابق**، ص52.

[3] معهد البحوث الإفريقية، **المرجع السابق**، ص498.

ملاحقة الزيادة السكانية السريعة.

ج- انبعاث الغازات الذي يؤدي إلى الاحتباس الحراري وهذا ما ينجر عنه تهديدات خطيرة على المدى الطويل في القارة السوداء التي تعد الأكثر تضررا من هذا النوع من التلوث.[1]

د- ضعف الأداء الاقتصادي للدولة والذي ينتج عن الحركيات السببية التالية :

هـ- سمات المنطقة الساحلية المتمثلة في الجفاف، قلة المطر، نقص المياه الجوفية وهشاشة الأرض، حيث يسميها البعض "نطاق الجوع"، ضف إلى ذلك الاحتباس الحراري الذي يساهم في تأزم الوضع البيئي للمنطقة، فالوضع البيئي كان عاملا ضد الدولة ومعرقلا لها، في عملها على تحسين الوضعية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي.

و- ضعف الآلية المتبعة من طرف المؤسسات الحكومية.

ي- ضعف البنى التحتية وعدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي.

3 . الخصائص الاجتماعية: تميز دول الساحل الإفريقي مجموعة متشابهة من الخصائص الاجتماعية هي: يعتبر الفقر سببا رئيسا لظهور العديد من الأمراض الخطيرة والمعدية وسريعة الانتشار في المنطقة، مثل الإيدز، الكوليرا، التهاب السحايا والملاريا الناتجة عن سوء التغذية والتلوث، فالآلاف من الأطفال يموتون سنويا بسبب الجوع وسوء التغذية الذي يعاني منه 3,2 مليون طفل دون سن الخامسة. ففي النيجر مثلا يموت 150 ألف طفل جوعا، إضافة إلى أن61% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، كما تحتل مالي المرتبة 174من بين177 حسب قائمة الدول الأكثر فقرا وهذا حسب تقرير التنمية البشرية الذي أصدرته الأمم المتحدة لعام 2004.[2]

ب- أما فيما يخص الأمراض فنجد في مقدمتها الملاريا: 75000 حالة في 2005، منها 2054 حالة وفاة.

---

[1] "إفريقيا في الخط الأول"، **المرجع السابق**، ص38.

[2] محند برقوق، **المرجع السابق**، ص5.

التهاب السحايا: 1403 حالة في 2006. إضافة إلى انتشار مرض الكوليرا الذي بدأ في أكتوبر2005، واستمر في 2006 في بوركينا فاسو، مالي، النيجر وموريتانيا، وخلف أكثر من 700 قتيل من بين 1018 حالة. كما يموت طفل من كل خمس أطفال قبل سن الخامسة في المنطقة، بسبب الأمراض التنفسية والمياه غير المعقمة وسوء التغذية[1].

ج- ومن الخصائص الاجتماعية التي تميز منطقة الساحل الإفريقي ظاهرة الأمية، بحيث يلاحظ وجود نقص في التوجه نحو التعليم، خاصة لدى الفتيات، حيث تبلغ نسب الأمية في منطقة الساحل درجات مرتفعة، هي من أعلى نسب الأمية في العالم، حيث تصل إلى نسبة 85% في النيجر، وتليها بوركينافاسو بنسبة 77%.[2]

وفي الأخير يمكن القول أنه وحسب الدراسات الإستراتجية يحتمل فشل العديد من دول الساحل مستقبلا بالنظر لضعف الاندماج الاجتماعي، العجز الاقتصادي وضعف البناء السياسي لهذه الدول وهذا سوف يؤثر على الأمن الجهوي لمنطقة الساحل، والناتج كله عن عجز هذه الدول عن القيام بوظائفها. حيث لعب هذا العجز الدور الكبير في ظهور واستفحال الإجرام المنظم في هذه المنطقة بالذات، ليطلق عليها اسم "قوس الأزمات".

---

[1] "إفريقيا في الخط الأول"، **المرجع السابق**، ص37.

[2] محند برقوق، **المرجع السابق**، ص13.

المبحث الثاني: مصادر الطاقة في إفريقيا

إن الأهمية الاستراتيجية للنفط الإفريقي في السياسة الدولية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد إلى كل الجوانب الاستراتيجية، لكن هذه النعمة التي تزخر بها القارة تحولت إلى نقمة، حيث أصبح النفط الإفريقي عاملا مهما في اندلاع النزاعات والحروب الداخلية في القارة بغرض السيطرة على الموارد واقتسام عائداتها، كما أنها أصبحت تسيل لعاب شركات النفط العالمية، التي أضحت تتكالب على الاستغلال والاستثمار في هذه المادة، خاصة من طرف الصين والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وتعتبر مسألة السيطرة على منابع النفط وعائداته، من أهم عوامل التوتر والحروب التي تعيشها القارة منذ اكتشاف هذه المادة، فالقارة تعد من المناطق الواعدة في هذا المجال، إضافة إلى أن النفط الإفريقي يمتاز بسهولة استخراجه، وأيضا سهولة تسويقه من جهة، وبسبب موقع القارة الاستراتيجي بين القارات من جهة أخرى، وتتركز كميات كبيرة من النفط الإفريقي على السواحل أو في المياه الإقليمية لدولها.[1]

<u>المطلب الأول: الموارد الطبيعية في إفريقيا</u>

تعرف القارة الإفريقية تاريخيا باسم "خزان العالم" من الثروات التعدينية في باطن الأرض، حيث تملك نحو ثلث احتياطي الثروات المنجمية في العالم. كما تستحوذ القارة الإفريقية على 89% من البلاتين في العالم، و81% من مادة الكروم، و61% من المنجنيز، و60% من الكوبالت، فضلا عن امتلاك القارة لما يقرب من خمس احتياطي العالم من الماس، الذهب واليورانيوم[2].

وتستحوذ القارة على 9,5% من إنتاج الطاقة في العالم، بما في ذلك 12,1% من الإنتاج العالمي من النفط الخام، و6,6% من الغازالطبيعي، و4,7% من الفحم، و3,1% من الطاقة الكهرومائية. كما تحتوي

---

[1] خالد حنفي علي، "<u>الشركات العالمية: لعبة الصراع والموارد في إفريقيا</u>"، **<u>السياسة الدولية</u>**، العدد 169، (القاهرة: جويلية 2007)، ص91.

[2] حمدي عبدالرحمن حسن،"<u>سياسات التنافس الدولي في إفريقيا</u>"، **<u>مجلة قراءات إفريقية</u>**، العدد 2، (القاهرة: سبتمبر 2005)، ص16.

القارة على 9,7% من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، بما في ذلك جزء كبير من الاكتشافات الجديدة[1].

ومع ذلك فإن القارة التي يبلغ سكانها 930 مليون نسمة تستهلك أقل قدر من الطاقة للفرد الواحد. فإفريقيا تستضيف فقط 3,6% من طاقة التكرير العالمية، وتولد 3,1% فقط من الكهرباء في العالم، وتستهلك 9% فقط من إجمالي إنتاجها من النفط وتصدر الباقي. فحصتها من الاستهلاك العالمي للطاقة تصل إلى 3% فقط مقارنة بحصتها من السكان التي تبلغ 14% من سكان العالم. أما بخصوص اليورانيوم، فقد أعاد ارتفاع أسعار النفط، وزيادة نسبة التلوث في العالم، وما يرافقها من ضغط متزايد للناشطين في مجال البيئة، إحياء النقاش حول تقليل الاعتماد على المواد الهيدروكربونية في توليد الطاقة، واستبداله باليورانيوم على وجه أخص، الذي يدخل في توليد الطاقة النووية. وتحتل ثلاث دول إفريقية هي النيجر، إفريقيا الوسطى وناميبيا صدارة قائمة الدول المنتجة لهذه المادة في العالم[2].

ورغم أن الواقع الحالي يشير إلى أنه تم تسجيل ركود في بعض أنشطة استخراج المعادن في عدة دول إفريقية بسبب الافتقار إلى المستثمرين على خلفية الركود الاقتصادي العالمي، إلا أن مراكز الثروات المعدنية والطاقة في إفريقيا لا تزال تمثل مجالا للتنافس بين القوى الخارجية المختلفة للسيطرة عليها واستغلالها، خاصة في ظل حالة الضعف التنموي الذي يحد من قدرة هذه الدول على استثمار هذه الثروات الهائلة، بل تعاني هذه الدول صراعات داخلية على الثروات، وما ينتج عنها من تداعيات على الأمن والاستقرار والتنمية، مما يجعل منها في كثير من الأحيان نقمة على دولها. فما تشهده جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عقود من الصراعات، وما عانته أنجولا لسنوات طويلة حتى عام 2002، وما تشهده جمهورية إفريقيا الوسطي من صراع دموي، لا يخفي التنافس الدولي للسيطرة على تجارة الماس في هذه الدول، وكلها صور للصراعات

---

[1] خالد حنفي علي، "النفط الإفريقي. بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، **السياسة الدولية**، العدد 164، (القاهرة: أفريل 2006)، ص90.

[2] خالد حنفي علي، "الشركات العالمية: لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، **المرجع السابق**، ص93.

الممتدة على الموارد في إفريقيا، والتي أدت في كثير من الأحيان إلى انهيار الدول أو تقسيمها إلى دولتين، وما الحالة السودانية ببعيدة عن هذه المشاهد [1].

<u>المطلب الثاني: الإمكانات النفطية لإفريقيا</u>

بدأ التنقيب عن النفط في إفريقيا في أوائل القرن العشرين، على أيدى الشركات متعددة الجنسيات. وكان البحث عن هذا المورد الحيوي قد تأخر في القارة السمراء بفعل عدم استقرار الأوضاع الداخلية في معظم أنحاء القارة، والانشغال بمقاومة الاستعمار، والافتقار إلى البنية التحتية اللازمة للقيام بعلميات التنقيب والاستخراج.

وفى العشرينيات من القرن الماضي، تبلور النفط كسلعة استراتيجية، وتركزت الاكتشافات البترولية آنذاك في الشمال الإفريقي, وكانت معظم الشركات العاملة – وهى شركات أمريكية وفرنسية – تخفي عثورها على النفط حتى تحين الفرصة للاستئثار به دون غيرها. ومنذ العام 1970 بدأت الدول النفطية الإفريقية تنعم بعائدات النفط. بعد ذلك بدأت الاكتشافات النفطية في شرق إفريقيا، يليها غرب وجنوب القارة، ثم دخلت الشركات الآسيوية مجال المنافسة فى التنقيب عن النفط.

وتحتل إفريقيا موقعا مهما في خريطة النفط العالمية، حيث بلغ إنتاج القارة اليومي 9 ملايين برميل يوميا عام 2004 حسب تقرير اللجنة الإفريقية للطاقة الصادر عام 2005 أي ما يعادل 11% من الإنتاج العالمي.[2]

وتعد إفريقيا أكبر القارات التي تضم دولا منتجة للنفط، حيث توجد بها 21 دولة منتجة في مقابل 19 دولة في آسيا، و19 دولة في أوروبا، و10 دول في أمريكا الشمالية والجنوبية. وتنتج القارة الإفريقية في

[1] أميرة محمد عبدالحليم ،"<u>التنافس على مصادر الطاقة في إفريقيا</u>"، تم تصفح الموقع يوم: 25 مارس2015. الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1720213&eid=122

[2] علي حسن باكير، "<u>التنافس الدولي في إفريقيا: الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية</u>"، تم تصفح الموقع يوم:25 مارس 2015. الرابط: http:// www :aljazeera.net/NR/exerces/2117487c.

الوقت الراهن نحو 11 % من النفط العالمي، كما أنها تملك قدرا من الاحتياطات النفطية يصل إلى نحو 10% من الاحتياطي العالمي بما يعادل حوالى 80 إلى 100 مليار برميل من النفط الخام، حسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتنقسم القارة الإفريقية نفطيا إلى أربع مناطق هي: شمال إفريقيا، شرق ووسط إفريقيا، غرب إفريقيا والجنوب الإفريقي[1].

وفي الوقت نفسه وصل الاستهلاك النفطي للدول الإفريقية إلى 3 ملايين برميل يوميا عام 2004 وقد زاد إنتاج النفط في إفريقيا خلال العشر سنوات الأخيرة بنسبة 30% مقابل 16% لباقي القارات[2]، أما احتياطات النفط فتبلغ 80 مليار برميل، أي ما يعادل 11% من الاحتياطي العالمي الخام. وتبلغ نسبة احتياطي الغاز في القارة 8% من نسبة الاحتياطي العالمي. ومع أن احتياطي القارة متواضع نسبيا مقارنة مع احتياطي الشرق الأوسط، إلا أن العديد من الجهات الدولية تشير إلى أن هناك مناطق لم يتم اكتشافها بعد، والتي يمكن أن تحتوي على نسب كبيرة من الغاز والنفط[3].

ويتميز النفط الإفريقي بتعدد أنواعه، حيث يوجد نحو 40 نوعا من خام النفط في القارة، كما يتسم معظم هذه الأنواع بجودته الفائقة، نظرا لانخفاض نسبة الكبريت فيه، وخفة وزنه، واحتوائه على نسب أكبر من الغاز والبنزين. كما يتمتع قطاع النفط في القارة بواحد من أسرع معدلات النمو في العالم.

ومن أبرز المزايا التي يتميز بها النفط الإفريقي:

ـ النفط الإفريقي أعلى جودة وأفضل نوعية من نفط الخليج، بسبب احتوائه على نسبة ضئيلة من الكبريت، مما يجعله نفطا خفيفا وأكثر غنى طبيعيا بالبنزين والغاز.

---

[1] خالد حنفي علي، "الشركات العالمية: لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، **المرجع السابق**، ص91.

[2] خالد حنفي علي، "النفط الإفريقي بؤرة توتر جديدة للتنافس الدولي"، **المرجع السابق**، ص86.

[3] **المرجع السابق**، ص87.

ـ الأزمات الداخلية التي تعيشها الدول الإفريقية تسهل عملية اختراقها من جانب القوى الكبرى والشركات العالمية المدعومة من طرف حكومات دولها الأصلية.

ـ موقع إفريقيا يسهل عليها عملية تصدير النفط إلى أمريكا الشمالية وأوروبا لا سيما أن إفريقيا أقرب من الخليج العربي إلى الولايات المتحدة وأوروبا، مما يخفض تكاليف النقل بنسبة 40%، وهو ما من شأنه خفض تكاليف النفط وأسعاره في السوق العالمي[1].

ـ الدول الإفريقية المنتجة للنفط ليست عضوة في منظمة الأوبك باستثناء الجزائر، ليبيا ونيجيريا، وهو يمثل أداة ضغط من قبل المستهلكين الرئيسيين على المنتجين.

ـ استهلاك النفط في إفريقيا منخفض مقارنة بمناطق العالم الأخرى بسبب تدهور النمو الاقتصادي، وهو ما يتيح للقوى الكبرى فرصة الاستفادة منه دون عوائق من السوق المحلية في القارة[2].

مثلت مميزات النفط تلك فضلا عن عوامل أخرى تتعلق بتنويع الإمدادات النفطية مدخلا للمتنافسين الكبار لصياغة استراتيجيات للسيطرة على نفط القارة ومواردها، وأبرز القوى المتنافسة هي الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، أوربا واليابان. فامتلاك إفريقيا لمخزون يقدر بـ 80 مليار برميل أي ما نسبته 10% من الاحتياطي العالمي و11% من الإنتاج العالمي سيدفع دون شك بأن تصبح إفريقيا وخاصة منطقة جنوب الصحراء قبلة تشد أنظار القوى الكبرى، فنصيب إفريقيا من الاستثمارات في تزايد مستمر، سواء أكانت هذه الاستثمارات أمريكية أو صينية، باستثناء الأوربية التي عرفت تراجعا، ما عدا فرنسا التي عملت على ربط الدول الإفريقية التي كانت مستعمرات سابقة لها باتفاقيات إقتصادية، وأنشأت وزارة خاصة بالتكامل الاقتصادي ومساعدة الدول الإفريقية[3].

---

[1] بوبصلة أمينة، **المرجع السابق**، ص31.

[2] خالد حنفي علي، "الشركات العالمية: لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، **المرجع السابق**، ص88.

[3] Marie Christine , Kessler, "**la politique étrangère de la France**", (paris:1999), pp304-305.

المبحث الثالث: مصادر الطاقة في الساحل الإفريقي

بعد نهاية الحرب الباردة، برزت أهمية منطقة الساحل الإفريقي كمركز جذب إقليمي ودولي، وذلك بسبب ما تحتويه هذه المنطقة من موارد طاقوية هائلة يمكن أن تعوض النقص المحتمل في بعض مناطق إنتاج النفط في العالم، وبالتحديد تلك التي تقع خارج منظمة "أوبك". إلا أن عملية تنمية وتطوير مصادر الطاقة في الساحل الإفريقي تجابهها العديد من المعوقات التي لها علاقة بظروف المنطقة الأمنية والتدخلات الخارجية.

المطلب الأول: النفط في الساحل الإفريقي

بالنسبة لمنطقة الساحل الإفريقي فأبرز دولها المنتجة للنفط هي:

1-النيجر: تمتلك النيجر احتياطات نفطية كبيرة خاصة في منطقة "**أوجاديم**" شمال بحيرة تشاد النيجرية ومنطقة "**دجادو**"، ففي عام 2008 أعطت الحكومة النيجرية حق الانتفاع بالمنطقة الأولى لشركة صينية قامت بحفر الآبار، وتم فتح 11 بئرا إلى غاية 2012 بقدرة إنتاجية وصلت إلى 200 ألف برميل يوميا، وتمتلك النيجر احتياطات من النفط تقدر بـ 324 مليون برميل تم اكتشافها حديثا في صحراء النيجر، خاصة بمنطقتي "تينيري" وواحة "**بيلما**". إلا أن عملية الإنتاج تبقى تحت المستوى المطلوب، وتسعى مجموعة من الشركات الأمريكية على غرار "**هانت أويل**"**Hant oil** وشركات التنقيب والاكتشاف كـ"**إكسون موبيل**" **Exon mobil** و"**بيترونز**" **Petronze** إلى البحث عن مناطق جديدة للاكتشاف[1].

2-تشاد: تحول النفط في تشاد إلى المصدر الأول للدخل قبل القطن والمحصولات الزراعية، فقد بدأ الإنتاج في تشاد في شهر جويلية من عام 2003 من حوض "**دوبا**" في جنوب البلاد[2]، وتصدر تشاد بترولها بواسطة خط الأنابيب التشادي – الكاميروني، الذى يبلغ طوله 1050 كيلومترا، لأن مرفأ "**كريبي**" الكاميروني هو

---

[1] موقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكي، تم تصفح الموقع يوم: 03 أفريل 2015. الرابط:
http://www.eia.gov/

[2] نادية عبد الفتاح، "تكالب القوى الكبرى على البترول والغاز في إفريقيا"، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي لمركز البحوث الإفريقية**،(القاهرة: 2006)، ص14.

المخرج الوحيد لتصدير النفط التشادي إلى الخارج من ساحل الأطلنطي.

وفي سنة 2004 حققت تشاد 67,5 مليار فرنك إفريقي بما يعادل 103 مليون أورو بإنتاج يقدر بـ 200 ألف برميل يوميا. وهو ما ساهم في رفع مستوى الاقتصاد التشادي خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث وقع البنك الدولي اتفاقا يلزم الحكومة التشادية بإنفاق 85% من عوائد وأرباح البترول على المشروعات التنموية للتخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى التعليم.

وتصنف تشاد بحسب "مجلة النفط والغاز"، حامل الاحتياطي النفطي العاشر الأكبر من بين البلدان الإفريقية، مع ما قيمته 1.5 مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة، وهذا اعتبارا من 1 جانفي 2013.

كما بلغ انتاج النفط الخام في تشاد، حسب المعطيات التقديرية 115 ألف برميل يوميا في عام 2011 و105 آلاف برميل يوميا في عام 2012، تم تصديرها عن طريق خط أنابيب تشاد – الكاميرون.

وشيدت الحكومة التشادية، بالاشتراك مع شركة الصين الوطنية للبترول **CNPC** مصفاة "**تجامينا**"، التي بدأت تزويد السوق المحلية بالمنتجات البترولية في عام 2011. ومع ذلك فقد علقت عملية التصفية عدة مرات في الماضي نظرا للخلاف على السعر والمسائل التشغيلية. إلا أن تشغيل حقول النفط وخط الأنابيب من تشاد إلى الكاميرون أدى إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، ومضايقة المزارعين الفقراء في المنطقة، وتم منعهم من الوصول إلى الخط خاصة من قبل شركتي "**إكسون موبيل**" و"**بيتروناس**" اللتان تخلتا عن مسؤوليتهما تجاه حقوق الإنسان، عبر تحالفهما مع الأنظمة السياسية في الدولتين، كما رفضت "**إكسون موبيل**" تعويض المزارعين عن أراضيهم، إضافة إلى أنها منعت بعض القرى من الوصول إلى بعض مصادر المياه النظيفة الوحيدة المتوفرة لها[1].

3–موريتانيا: يجمع أغلب المهتمين باقتصاد موريتانيا على أن هذا البلد ذو الموقع الجيو استراتيجي المتميز برا وبحرا، والذي يحوي أصنافا من الثروات المعدنية لا يمكن أن يخلو من النفط خاصة بعد ظهور نتائج التنقيب أين يمكن أن تكون في مصاف الدول المنتجة مع نيجيريا وتشاد للذهب الأسود والغاز، حيث اكتشف

[1] خالد حنفي علي، "الشركات العالمية: لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، **المرجع السابق**، ص91.

أول بئر سنة 2001 وهو بئر "**شنقيط**" باحتياط يصل إلى 120 مليون برميل، وبدأ الإنتاج خلال النصف الأول من عام 2006 بمعدل طاقة إنتاجية في حدود 75 ألف برميل يوميا، ويتوقع أن يصل إنتاجها إلى 85 ألف برميل يوميا وتشير التقديرات أن موريتانيا حاليا تندرج ضمن الدول الممتلكة للنفط والمقدر بـ 100 مليون برميل والبعض يقدره بـ 95 مليون برميل، بينما تتحدث أرقام أخرى عن مليار برميل كاحتياطي، وهي مصنفة في المرتبة 67 عالميا حسب إحصائيات 2011.[1]

4–السودان: تمتاز السودان بأنها منطقة غنية بالموارد الطبيعية ويعتبر البترول أهم الصادرات، وهو أهم أسباب الانفصال بين الشمال والجنوب. وتتركز هذه الثروة في منطقتي "**النوير**" و"**الدينكا**"، حيث بدأت عملية التنقيب عن النفط مع شركة "**شيفرون**"**Chevron** الأمريكية سنة 1974، ثم أعقبها اتفاقيات مع شركات متعددة الجنسيات، ووصل إنتاج النفط في السودان سنة 1998 حدود 3 ملايين برميل، وفي 2007 وصل إلى غاية 5 مليون برميل، ويبلغ الاحتياطي المثبت قرابة 2 مليار برميل سنة 2009 قبل الإنفصال ومن أبرز الحقول نجد حقل "**أبو جابرة**" و"**شارف**" وحقل "**عداريل**" و"**هجليغ**"*[2].

وقبل الانقسام كان السودان الموحد الدولة الثانية المنتجة للنفط في إفريقيا في عام 2010، لكن الخلافات حول تقاسم عائدات النفط والصراع المسلح، قلصت إنتاج النفط في كلا البلدين خلال السنوات الأخيرة الماضية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد انفصال الجنوب عن الشمال في 9 جويلية2011 تراجع نصيب دولة السودان من حصة النفط، حيث كان الصراع على النفط من أبرز أسباب الانفصال وذلك بمساعدة أطراف دولية، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الداعمين لحركات التمرد في الجنوب.

[1] موقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكي، تم تصفح الموقع يوم: 03 أفريل 2015. الرابط:
http://www.eia.gov/

[2] **المرجع السابق.**

بالنسبة لدولة السودان الحديثة فهي تنتج حاليا نحو 500 ألف برميل يوميا، ومن المتوقع أن يصل الإنتاج مع الاكتشافات النفطية الجديدة إلى 600 ألف برميل، بينما تقدر احتياطياته النفطية في الوقت الحاضر بنحو 1.25 مليار برميل[1].

أما وفقا لجريدة النفط والغاز (OGJ)، فقد أصبحت دولة السودان بعد الانفصال في 2011 تملك 1.5 مليار برميل كاحتياطي، ودولة جنوب السودان أصبحت تملك 3.5 مليار برميل. وغالبية الاحتياطيات موجودة في منطقتي "**مقلد**" و"**ميلوت**" وهي الأحواض الغنية بالنفط التي تمتد إلى كلا البلدين. وبسبب الحرب الأهلية، اقتصر التنقيب عن النفط قبل انفصال الجنوب في 2011 في المناطق الوسطى والشمالية. كما أن عمليات التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في السودان وجنوب السودان لا تزال محدودة، بسبب عدم استقرار الأوضاع. ومع هذا منحت السودان بعض تراخيص التنقيب في 2012 في عدة مناطق إلى شركات صغيرة تمتلك أقل خبرة في المنطقة[2].

وتعتبر الصين من الدول المستهلكة للنفط الخام من السودان وجنوب السودان، ففي عام 2013 شكلت صادرات النفط الخام من السودان وجنوب السودان 2٪ من إجمالي واردات الصين من النفط الخام، بعد أن كانت تقدر بـ 5٪ في عام 2011.

أما الغاز الطبيعي المصاحب لحقول النفط في الغالب، فالاحتياطيات المؤكدة تقدر بـ 3 تريليون قدم مكعب، وحدث أن اندلع في السودان ما يقرب من 11.8 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي، بسبب الحرب النفصالية في الجنوب، وهو ما يمثل حوالي0.2٪ من إجمالي الغاز المشتعل على الصعيد العالمي.

لقد أدى استقلال جنوب السودان إلى فقدان 55٪ من الإيرادات الضريبية في السودان، وحوالي ثلثي عائدات النقد الأجنبي وفقا لصندوق النقد الدوليFMI. وانخفضت عائدات تصدير النفط الخام في السودان

---

[1] خالد حنفي علي، "الشركات العالمية: لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، **المرجع السابق**، ص93.

* "أبو جابرة"، "شارف"، "عداريبل" و"هجليغ": أسماء أهم حقول استخراج النفط في السودان.

[2] خالد حنفي علي، "الشركات العالمية: لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، **المرجع السابق**، ص94.

من حوالي ما يقرب من 11 مليار دولار في 2010، إلى أقل من 1.8 مليار دولار في عام 2012. لكن النفط لا يزال يلعب دورا حيويا في اقتصاديات البلدين، وإن كان بدرجة أقل في السودان. وقد شكلت الإيرادات النفطية 27٪ من إجمالي الإيرادات والمنح الحكومة السودانية في عام 2012، مسجلة تراجعا من نحو60٪ قبل عامين. ويمثل النفط 98٪ من إيرادات الحكومة في جنوب السودان بعد استقلال البلاد، على الرغم من أن حصة الانتاج غير واضحة في السنوات الأخيرة بسبب الاضطرابات المتكررة في البلاد.

المطلب الثاني: الثروات المعدنية في الساحل الإفريقي

أشارت العديد من التقارير الاقتصادية إلى وجود كميات كبيرة من إحتيطي الذهب، اليورانيوم والفحم في الشريط الاستراتيجي للساحل الإفريقي بدون استثناء أي دولة، سواء كانت في الحزام أو في المناطق المتاخمة للشريط، بمعنى دول الجوار الساحلي، فالنيجر يظل اليورانيوم فيه من أبرز الموارد الطبيعية التي يمتلكها، حيث يتمتع بعائدات كبيرة خاصة بعد اكتشاف منجمين كبيرين لليورانيوم بالقرب من مدينة "أرليت الشمالية". أما الذهب فهو موجود بين نهر النيجر ومناطق متاخمة لبوركينافاسو[1].حيث أعلن الرئيس "تانجي مامادو" في سنة 2004 عن افتتاح منجم للذهب في مقاطعة "تنز"، وقد وصفت هذه اللحظة بالتاريخية بالنسبة للنيجر باعتبار هذا المنجم أول منجم للذهب إضافة للفحم عالي الجودة المتمركز في جنوب وغرب البلاد وبالتحديد في منطقة "**أجاديز**"، كما تتوقع شركة "**ليبتاكو**" Liptako للتعدين تحقيق مزيد من الاكتشافات للذهب والفحم في الأربع سنوات المقبلة أي إلى غاية 2018[2].

إضافة إلى عائدات النفط في تشاد باعتبارها من الدول منتجة الجديدة، وموقعها الحيوي الذي يتوسط شرق إفريقيا وشمالها، فإنها تعد دولة أقل تصحرا من النيجر ومالي، فهي تتوفر على محاصيل زراعية كالسكر والزيوت، كذلك المنتوجات الحيوانية والصناعات البتروكيماوية، إضافة إلى الإمكانات الهائلة في الطاقة الكهربائية والشمسية[3].

---

[1] خالد حنفي علي، "الشركات العالمية: لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، **المرجع السابق**، ص97.

[2] **المرجع السابق**، ص98.

[3] André Bourgeot , "Sahara de tous les enjeux", **Hérodote**, n° 142,(paris: 2011), pp 46-47.

أما موريتانيا فتمتاز بتنوع ثرواتها المعدنية من حديد ونحاس وفوسفات، إلا أن النشاط الزراعي يبقى من أهم النشاطات الاقتصادية إذ تتجاوز نسبة المشتغلين بهذا القطاع 55% حسب تقديرات وإحصائيات 2010 للتنمية البشرية.

وفي مالي تتجاوز نسبة المشتغلين بالزراعة 75% حسب نفس الإحصائيات، كما تنتج أنواعا عديدة من المنتوجات الجلدية والزراعية والحيوانية وصناعة النسيج والمواد الغذائية، كما أن الحكومة حاولت تشجيع الاستثمارات في هذا المجال خاصة في القطن الذي يعتبر المحصول الاقتصادي الأول المخصص للتصدير خاصة لدول غرب إفريقيا[1].

هذه الموارد الطبيعية زادت من الأهمية الجيو بوليتيكية لمنطقة الساحل الإفريقي، إضافة إلى أن العديد من الدراسات تشير إلى أن دول منطقة الساحل هي دول نفطية تزخر بثروات طبيعية هائلة، لم تكتشف بعد كاليورانيوم، النفط والغاز.

[1] Bonnosace Vincent, Brachet, "Crises et chuchotements au Sahel", **Politique africaine**,(paris : juin 2013) N° 130,p15.

المبحث الرابع: الصراع على الموارد في الساحل الإفريقي

منذ القرون الوسطى عرفت المنطقة صراعات لأسباب مختلفة إما حول المياه ومناطق الرعي والزرع، وإما صراعات بين البدو والحضر، وبين العرب والبربر والقبائل الزنجية، وبين معتنقي الديانات المختلفة.

وبعد استقلال الدول الواقعة في ساحل الصحراء خلال أعوام الستينيات من القرن العشرين، عادت إلى النزاعات القبلية والاثنية، وإلى الصراع حول السلطة السياسية، وإلى النزاعات الحدودية فلم تنعم بفترات طويلة من الاستقرار الأمني والسياسي.

وخلال السنوات الأخيرة أصبحت المنطقة جزءا من المخزون الاستراتيجي الذي تعتمد عليه القوى الكبرى، خاصة الغربية والقوى الصاعدة مثل الصين في تأمين احتياجاتها الاستهلاكية والتنموية. فمع ما تمتلكه المنطقة من ثروات ومصادر هائلة للطاقة، أصبحت مسرحا للتنافس بين القوى المختلفة التي تسعي كل منها للسيطرة والاستحواذ على مراكز الثروات المعدنية الحيوية، وكذا مصادر النفط والغاز واليورانيوم، حيث اعتمدت كل منها استراتيجيات مختلفة.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

ثمة تغير في طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه دول الساحل الإفريقي، والتي أصبحت تتسم بالتشابك والامتداد الإقليمي، بما يعيد الاعتبار لمفهوم "المركب الأمني"، الذي عرفه "باري بوزان" بقوله "هناك مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية بشكل وثيق إلى درجة أن أمنها الوطني لا يمكن بحثه بشكل واقعي بمعزل عن بعضها البعض".

ويتعمق ذلك الارتباط بين في منطقة الساحل الإفريقي، بسبب تغير أنماط ومصادر التهديدات وفواعلها، إثر تصاعد حدة كل من التهديدات التقليدية، كمأزق بناء الدولة، الفقر وغيرها، والتهديدات غير التقليدية، كالجماعات الجهادية والاثنية المسلحة، وشبكات تهريب السلاح والاتجار بالبشر، خاصة في ظل هشاشة

الدولة، وضعف ممارساتها لوظيفتها الأمنية، وكذلك ضعف التنسيق الأمني بين دول الساحل والصحراء لحماية الحدود المشتركة.

واقتصاديا نجد أن جل اقتصادات بلدان منطقة الساحل والصحراء تنتمي إلى المرحلتين التقليدية وما قبل الانطلاق، وبعضها الآخر يدخل ضمن مرحلة الانطلاق، وتتسم كل هذه المراحل بما يسمى "الضغط نحو الخارج"، أي أن النخب الحاكمة تحتوي عدم الاستقرار الاقتصادي بنهج سياسة إقليمية عدوانية.

ومع تزايد حدة التنافس الدولي حول مصادر الطاقة، توالي الاهتمام بالعلاقة بين مصادر الطاقة وإمداداتها والصراع العسكري، خاصة مورد النفط كأحد مصادر الصراع الداخلي والخارجي، فالنزاعات الداخلية التي شهدها السودان، وتشهدها نيجيريا مثلا، هي وجه من أوجه الصراع حول تقسيم الثروات النفطية. بجانب التهديدات الإرهابية التي تستهدف المنشآت النفطية.

وهكذا تزايدت النفقات العسكرية لهذه الدول من أجل حماية مواردها النفطية خصوصا إزاء بعض المعطيات، كقرب السواحل الغربية الإفريقية من الأسواق الأمريكية الشرقية، حيث تبلغ نصف المسافة بينها وبين الخليج العربي، وارتفاع جودة الخام الإفريقي عن نظيره بالخليج العربي. وبدلاً من أن تكون هذه الموارد دافعة للتنمية كانت مغذية للنزاعات الداخلية والتدخلات الأجنبية.

المطلب الثاني: النزاعات الداخلية في الساحل الإفريقي

يعود انتشار الحروب والصراعات في منطقة الساحل والصحراء إلى أزمة الهوية وضعف الاندماج الوطني الناجم عن تخطيط عشوائي للحدود إبان الحقبة الاستعمارية، فقد خرج المستعمر من دول الساحل وتركها ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة، قطعت أوصال المجتمعات، والثقافات، واللغات في إطار استراتيجية موحدة، في عموم الشريط من موريتانيا إلى السودان، مخلفا في كل بلد من بلدان المنطقة أزمة

بناء دولة، وأضحت مسألة الهوية من أكبر المعضلات التي تواجه "المشروع الوطني" في الساحل حيث لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة تكامل وعجز في التعامل مع التنوع العرقي والتعدد الثقافي.

وفي معظم دول منطقة الساحل جاء المستعمر من الجنوب، وجعل من الجنوب مركز الدولة وأساسها وقلبها في كل الأقطار، باستثناء السودان التي جاءها الإنجليز من الشمال، وهو ما عزز موقع الشمال ومكانة أهله في الدولة مقارنة مع باقي دول الشريط. أما في موريتانيا، مالي، بوركينافاسو،النيجر وتشاد، فإن الجنوب كان محور اهتمام المستعمر الفرنسي لاعتبارات مختلفة منها: الكثافة السكانية وحفظ النظام والأمن والتواصل الطبيعي والاثني والثقافي مع باقي المستعمرات في غرب إفريقيا.[1]

وأمام فشل الأنظمة الحاكمة بعد الاستقلال في التعامل بحكمة وفاعلية مع قضايا الهوية واللغات والثقافات والتنمية والبناء، اضطرت الجماعات التي شعرت بالغبن والحرمان إلى اللجوء إلى العنف المسلح، أكثر من مرة وعلى مدى عقود من الزمان، لتحسين وضعها في عملية توزيع الثروة والمشاركة السياسية في تسيير الدولة، وهو ما قاد لصراعات ممتدة في عموم دول الساحل، ضمن مسار تاريخي لم ينقطع حتى اليوم[2].

ومنذ القرون الوسطى عرفت المنطقة صراعات لأسباب مختلفة منها حول المياه ومناطق الرعي والزرع، وصراعات بين البدو والحضر، وبين العرب والبربر والقبائل الزنجية، وبين معتنقي الديانات المختلفة. وبعد استقلال الدول الواقعة في ساحل الصحراء خلال أعوام الستينات من القرن العشرين، عادت إلى النزاعات القبلية والاثنية، وإلى الصراع حول السلطة السياسية، وإلى النزاعات الحدودية فلم تنعم بفترات طويلة من الاستقرار الأمني والسياسي، رغم محاولاتها نتيجة للضغوط الخارجية الانتقال إلى الحكم الديمقراطي في نهاية

---

[1] محمد فال ولد بلال، "الأمن والاستقرار في منطقة الساحل: الواقع والمآلات"، تم تصفح الموقع يوم:20 مارس 2015. الرابط: http://www.alwahdawi.info/index.php?option=com_content&view=article&id=1054&Itemid=68

[2] عصام عبدالشافي، **المرجع السابق**، ص3.

القرن ذاته، إلا أن الوضع بات مرشحا للمزيد من المخاطر وما تشكله على وضع دول الجوار وأمنها وسلامتها، ويمكن إرجاع أسباب الأزمات المتوالية في الساحل الإفريقي إلى:

أ- افتعال الأزمات: حيث أصبحت المنطقة ذات استراتيجية محورية بعد اكتشاف النفط فيها، وبالتالي ستكون منطقة أخرى تعول عليها الدول المستهلكة بكثرة للنفط، كالدول الصناعية الكبرى التي سيتعزز اهتمامها بالمنطقة، ناهيك عن مادة اليورانيوم في النيجر المتوفرة بنسب كبيرة.

بالبحث عن الأسباب والبواعث الحقيقية للأزمات السياسية والاقتصادية في مختلف دول العالم، نجد أن الكثير منها مرجعها إلى دول تريد أن تستحوذ على الموارد كليا أم جزئيا دون قيود، وطريقة افتعال الأزمات استعملت لأجل كسب موارد ومشاريع في الدول خاصة تلك التي لا ترغب حكوماتها بتسهيل الاتفاقيات في المجال التجاري، وبذلك تصبح حكومات تلك الدولة هي من تلهث وراء المشاريع القديمة، وتدعوها لقبول الاستثمار على أراضيها، عندها ستأخذ تلك الشركات الكبرى وقتا للرد وتطلب تسهيلات أكثر من التسهيلات المطلوبة في الماضي، لأن الوضع أصبح خطيرا وغير آمن للعمل في تلك الدولة والخوف على المعدات والآلات والعاملين صعب ومكلف. لذا يجب أن تدفع أموالا سخية للعمال حتى يقبلون العمل بالمنطقة غيرالآمنة، وأن تدفع أموالا كثيرة لشركات الحراسة لتضمن بعض الأمن لعامليها ولآلاتها الضخمة والغالية[1].

وأصبح من الضروري افتعال أزمات متنوعة حتى تضمن رضوخ الحكومات لكافة شروط الشركات التابعة لكبرى الدول لاسيما أمريكا وفرنسا.

ب- التفكك الاثني والقبلي: إنه سوء التجانس الذي يؤذي إلى هشاشة التحكم في الوضع من الجانب الحكومي وإمكانية تسهيل تدخل دولة أو طرف آخر أجنبي كأزمة التشاد التي استدعت تدخلا دوليا لحلها

---

[1] نبيلة بن يوسف، "الأسباب التاريخية للأزمات في الساحل الإفريقي"، تم تصفح الموقع يوم: 02 أفريل 2015. الرابط: http://hornofafrica.de

ـ،أدى إلى مشاكل اقتصادية وصحية واجتماعية متنوعة، تكون السبب في تزايد نسب الهجرة السرية أو غير الشرعية أو ما تسمى أسفار الموت الدالة على اليأس، والمتاجرة بالبشر، وعصابات قطاع الطرق، والقرصنة وطلب الفدية. بعد إهمال الجانب التنموي والعمل على الاستقرار الأمني الذي يحتاج إلى معدات وأسلحة تستورد من الخارج عوض استثمار المال في جوانب تنموية لامتصاص البطالة والفقر المدقع والمجاعة والأمراض الخطيرة التي تفتك يوميا بالعشرات، ومرات بالمئات في اليوم الواحد في حالة الانتشار السريع للأوبئة مثل وباء الكوليرا الذي تقريبا لم نعد نسمع عنه في قارات أخرى. كما أصبحت صحاري تلك الدول المهملة مرتعا للإرهابيين، وأصبحت تلك الدول أماكن خصبة لتبييض الأموال والجريمة المنظمة، وللمتاجرة في شتى أنواع المخدرات والأسلحة والبشر[1].

ج- تفاوت القدرات العسكرية والاقتصادية: عسكريا توجد دول منطقة الساحل الإفريقي ضمن قائمة الدول التي تشكل فيها النفقات العسكرية عائقا كبيرا أمام نموها الاقتصادي، حيث نجد أن المغرب والجزائر وتونس وليبيا، استأثرت بثلث تجارة السلاح في القارة الإفريقية سنة 2007 *.

المطلب الثالث: الصراعات الداخلية على النفط في إفريقيا

بدلا من أن تكون الموارد النفطية والطبيعية مساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية والإقلاع بالقارة الإفريقية كانت عواقبها وخيمة على القارة، وتحولت من نعمة إلى نقمة ولعنة جرت الصراعات والحروب الداخلية. ورغم أن هذه الموارد كان يمكن أن تكون قاطرة للتنمية، إلا أنها لعبت في المقابل دورا في تغذية

[1] نبيلة بن يوسف، **المرجع السابق**.

* وفقا لمقياس التركيز عند "شارلز هيرمان" ، الذي يؤكد على أن توافر أداة معينة للسياسة الخارجية يغري باستعمالها، فحين تتاح للدولة القوة العسكرية الكافية، فإنها تتجه إلى استعمالها بدرجة أكبر ضد الدول التي قد تكون فيما تلك القوة غير متاحة. ويضيف أن الدول النامية عموما هي أقل الدول توظيفا لمختلف أدوات السياسة الخارجية، وذلك لانطباع سياساتها الخارجية بالطابع العسكري نتيجة تكرار توظيف هذه الأداة.

الصراع عليها بين الفرقاء السياسيين الذين وجدوا أنفسهم إزاء دول توصف بالعصابات فالأمور الرسمية في بعض الدول الإفريقية لا تدار وفقا لقواعد الشفافية والعدالة السياسية، وبعض الرؤساء الأفارقة لا يفكرون كرؤساء جمهوريات ضامنين للمصلحة العامة، إنما يتصرفون كزعماء مافيا، حيث نجد أن إدارة قطاعات النفط والماس وبيع الموارد الطبيعية تفضي إلى تصرفات عشائرية وعرقية، وفي السياق يشير "**بول كولييه**" **Paul Collier** في مقال له في مجلة **Foreing Policy** تحت عنوان"سوق الحرب الأهلية" **The Market of Civil War** ، إلى جانب عدة باحثين قاموا بإجراء تحليل شامل لنحو 54 حرب مدنية كبيرة في العقود الأربعة الأخيرة في العالم، إلى أنه كلما زادت نسبة الصادرات من الموارد الأولية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فإن ذلك يزيد من مخاطر حدوث صراعات، وتلك العلاقة شهدتها القارة الإفريقية بدرجات متفاوتة، فعلى سبيل المثال في منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين، شهدت إفريقيا 16 صراعا من إجمالي 35 صراع على مستوى العالم كله، ومثلت الموارد الأولية – النفط والنحاس والماس – أحد المغذيات الرئيسة لهذه الصراعات.[1]

ومن الإشكاليات التي تعاني منها إفريقيا في مجال النفط وجود نخب حاكمة فاسدة تستغل عائدات هذه المادة لمصلحتها الخاصة، فمن المفارقة أنه مع الطفرة البترولية في إفريقيا تتزايد معدلات الفقر بالنسبة للشعوب، الذي يقابله ثراء أكبر للنخب الحاكمة وشركائها الدوليين. وبسبب وجود هذه العصابات الإنتهازية في الحكم تدهورت أوضاع غالبية السكان، نتيجة لنمو ديمغرافي سريع في مقابل نمو اقتصادي بطيئ، يضاف إلى ذلك التوزيع غير العادل للمداخيل. كما أنه في السودان مثلا، ظل النفط أحد أهم أسباب النزاعات التي مزقته، فمسألة اقتسام عائدات الثروة النفطية هي الأخرى تشكل سببا مهما في تأجيج النزاعات في إفريقيا وخاصة في السودان[2].

[1] خالد حنفي علي، "الشركات العالمية.لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، **المرجع السابق**، ص95.

[2] **المرجع السابق**، ص96.

كما يمكن القول أن البترول في إفريقيا رغم ما يحققه من مصادر دخل هامة لبعض الدول النفطية، فهو المورد الوحيد لهذه الدول، إلا أن هذه الدول لا تستفيد منه في مجال التنمية والقضاء على الفقر، بل زاد هذا المورد من اشتعال نار الأزمات والحروب التي تعرفها إفريقيا، إلى جانب الصراعات الداخلية التي يتسبب فيها النفط فإنه يبقى محددا رئيسا في إثارة أطماع الدول الكبرى.

إضافة إلى النفط هناك محدد آخر للتنافس الغربي على منطقة الساحل الإفريقي هو اليورانيوم، حيث تعتبر النيجر من أهم الدول الإفريقية المنتجة لليورانيوم، حيث تحتوي على كميات هائلة في باطنها، وتعتبر ثالث منتج ومصدر لهذه المادة بعد أستراليا وكندا بنسبة 10% ما قيمته 3300 طن من اليورانيوم. ويمثل 72% من جملة حصيلة الصادرات في النيجر، خاصة بعد اكتشاف منجمين جديدين لليورانيوم قرب مدينة "**أرليت**" شمال النيجر ثم اكتشاف كميات أخرى في منطقة "أكوتا"، حيث يتم استخراجه من طرف الشركة الفرنسية **Areeva**، وخلال العام 2007 قامت النيجر بإصدار العديد من تراخيص الحفر والتنقيب عن اليورانيوم للعديد من الشركات العالمية[1].

[1] علي حسن باكير، **المرجع السابق.**

خلاصة الفصل:

تمتد منطقة الساحل الإفريقي جغرافيا من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، أي أنها تغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، ويطلق اسم الساحل بدقة على خمسة بلدان هي مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا والسودان، وهي منطقة تربط بين شمال قارة إفريقيا ووسطها، وبهذا الموقع فهي تعتبر منطقة محورية، ذات أهمية جيو – بوليتيكية.

كما أن المنطقة تحتوي على موارد طبيعية متنوعة، وتمتاز بأنها قليلة السكان وشاسعة المساحة، مما يجعل المهتمين بخيراتها الطبيعية يفتعلون الأزمات للوصول إلى الاستحواذ على عقود استغلال هذه الموارد.

ومع ذلك فالساحل الإفريقي يشهد أزمات أمنية متوالية وتهديدات تماثلية ولا تماثلية، كما يتأثر بأزمات دول الجوار، لذلك سميت المنطقة بقوس الأزمات.

كما أنه من المنتظر أن تتوسع وتتفاقم هذه التهديدات الأمنية وذلك لتوفر عدد من العوامل، منها أساسا الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا، قبليا وعرقيا. وهو ما جعل من مستوى الاندماج المجتمعي ضعيفا، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، مما ينتج أزمات واضطرابات متعددة.

إضافة إلى أن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة حراكا سياسيا واهتماما دوليا متصاعدا، بسبب المشهد الأمني المتأزم في المنطقة. إضافة إلى تزايد الاهتمام بالمنطقة على أساس مصادر الطاقة التي تزخر بها دول المنطقة، من نفط وغاز ويورانيوم.

أمام هذا الواقع أصبح الساحل الإفريقي يشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية والانشغالات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث الغربية، وهذه الأهمية تكتسبها من ما تحويه من مقومات التنافس الدولي القائم على اكتساب المزيد من الثروات والموارد المحركة لعجلة الاقتصاد.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الطاقة وأمن الطاقة في العلاقات الدولية

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان في القرن العشرين، فهو المصدر الأساس للطاقة، ومحور كل إنتاج صناعي أو زراعي في العالم المعاصر. وأصبح النفط في وقتنا عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية، كما لم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم. إضافة إلى أنه لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها النفط. وبسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط إلى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده، وأخذ بعدا دوليا بارزا، وأصبح يؤثر في مسار العلاقات الدولية.

المبحث الأول: نظرية ذروة النفـط

إن مفهوم "ذروة النفط" هو مفهوم صعب الإدراك نوعا ما، لأنه يتعلق بمعطيات حول المخزون النفطي والتي غالبا ما تكون غير دقيقة بصفة مطلقة، ومن خلال هذا المبحث سنتعرض إلى مضمون هذه النظرية وجانبها التحليلي اقتصاديا، محاولين توضيح كيف يمكن أن يؤثر وصول الإنتاج النفطي العالمي إلى الذروة سلبا على مختلف القطاعات الاقتصادية لأية دولة، وبالتالي يؤدي إلى خلق تنافس حاد بين الدول المستهلكة على مصادر النفط الواعدة لضمان الإمدادات النفطية.

المطلب الأول: السياق التاريخي للنظرية

إن "**كينغ هابرت**" *King Hubert هو أول من أشار إلى أن الإنتاج النفطي لحقل معين أو لدولة معينة أو حتى الإنتاج العالمي ككل، لا بد أن يصل إلى الذروة وبعدها يبدأ في التناقص، وفي عام 1956 قام هابرت بتقديم دراسة بين فيها أن الإنتاج النفطي الأمريكي – انطلاقا من حساب معدلات إنتاج الحقول النفطية الأمريكية ومخزونها– سوف يصل إلى الذروة في حدود عام 1970 وبعدها يبدأ بالنضوب، لكن في البداية عندما طرح "**هابرت**" هذه النظرية اعتبرها المختصون في هذا المجال غير صحيحة بالرغم من أنها بنيت على أسس علمية وتقنيات اللوجستيك، حيث كان الإنتاج الأمريكي من النفط في تلك الفترة في قمة الازدياد والتوسع. لكن عندما بدأ بالإنخفاض منذ عام 1971، بدأت الأوساط العلمية تعيد تقييم دراسة هابرت والتي أصبحت اليوم إحدى الدراسات المهمة في جيولوجيا النفط. كما توقع الاقتصادي الأمريكي "**ريتشارد هاينبرغ**" Richard Heinberg بأن الحروب التي سوف تندلع في المستقبل سوف تكون بسبب التزويد والإمداد بالمواد الضرورية (أسلحة، نفط، صناعة)، وقسم هذه الحروب إلى أربعة أنواع[2]:

---

*King Hubert(1903–1989) جيولوجي أمريكي ولد في تكساس، حصل على الدكتوراه في العلوم سنة 1937 من جامعة شيكاغو، درس الجيولوجيا، الفيزياء والرياضيات، عمل لمدة 20 سنة في شركة shell في هوستن، درس الجيوفيزياء في جامعات كاليفورنيا.

[2] Richard Heinberg, "**petrole: la Fête Est Finie !**" , (paris : éd. Demi-Lune, 2008), p22.

النوع الأول: وهو الصراع بين الدول القوية المتقدمة المستهلكة للنفط والدول الضعيفة الغنية بالثروات النفطية، ومن هذه الحروب: الغزو الأمريكي للعراق من أجل السيطرة على منابع النفط. وحسب "**هانبرغ**" فإنه مع بداية مرحلة نضوب النفط، فإن هذا المورد سيصبح أكثر ندرة وأغلى ثمنا في السنوات القادمة وسيصبح أمر اندلاع صراعات وحروب بين أمريكا ودول الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ممكنا وذلك من أجل السيطرة على النفط العالمي.

النوع الثاني: وهو الحروب الأهلية داخل الدول الغنية بالثروات النفطية، حيث تتنافس جماعات مختلفة للسيطرة على النفط ومثال ذلك: الحروب الأهلية في كل من نيجيريا، الكونغو وأنغولا.

النوع الثالث: وهو الصراع بين الدول المستهلكة للنفط، فمع بداية مرحلة نضوب النفط فإن احتمالات الصراع والتنافس بين الدول المستهلكة للنفط تزداد، ومثال ذلك التنافس الدولي على نفط دول منطقة الساحل الإفريقي(الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الصين)، وهو موضوع دراستنا.

النوع الرابع: يتمثل في الإرهاب، وازدياد الهجمات الإرهابية على المنشآت النفطية، مما يتسبب في ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: مضمون النظرية

ذروة النفط "The oil peak" بالإنجليزية و"pic pétrolier " بالفرنسية، تعني المرحلة التي يبلغ فيها الإنتاج النفطي ذروته، أي أقصى كمية يمكن استخراجها من النفط، وذلك بالنظر إلى قلة أو انعدام الاكتشافات النفطية، وهذا الإنتاج النفطي يمكن أن يتعلق ببئر نفطي أو حقل أو حتى دولة معينة[1]. كما

[1] Yves Cichet, "**pétrole Apocalypse**", (alger: Casbah édition, 2007), p13.

عرفها "كانستلر" Kunstler بأنها عبارة عن "النقطة التي يكون عندها العالم قد استخرج نصف كمية النفط الذي يمكن استخراجه والحصول عليه اقتصاديا".[1]

أما بالنسبة لهيئة الدراسات حول ذروة النفط (aspo)[2] فقد أعطت تعريفا لذروة النفط سنة 2001 جاء فيه:" إن مصطلح ذروة النفط يصف ذلك المستوى الأقصى للإنتاج النفطي في منطقة معينة، وهذا يعني أن النفط في الحقيقة هو مورد طبيعي ناضب ومتناقص عبر الزمن"[3].

وفي دراسة "هابرت" التي اعتمد فيها على نتائج وإحصائيات مراكز البحث حول الاحتياطي النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية، أكد على أن إنتاج النفط في أمريكا يرتفع إلى غاية سنة 1970 ثم يبدأ في الإنخفاض تدريجيا، وقد بنى "**هابرت**" نظريته على أساس الفرضيات التالية[4]:

1. النفط مورد طبيعي متواجد بصفة محدودة ولا يتجدد باعتبار أن له عمر جيولوجي معين.

2. يقوم الإنسان في إطار حركيته الاجتماعية يقوم بالتنقيب المستمر عن موارد الطاقة ومن بينها النفط إن لم يكن أهمها، وبالرغم من الاكتشافات الجديدة للحقول النفطية إلا أنها تبقى أقل من حجم الاستهلاك العالمي.

وفي الأخير نستطيع القول أن كافة المؤشرات المتعلقة بجيولوجيا النفط، تدعو إلى تأييد الدراسات التنبؤية التي تتوقع الوصول إلى الذروة النفطية في المستقبل القريب، خصوصا زيادة أسعار النفط في فترات سابقة.

---

[1] James Howard Kunstler, "**The Long Emergency Surviving the End of Oil**", (New York: grove press, 2006), p24.

[2] ASPO هو عبارة عن تجمع من العلماء وغيرهم، الذين لهم اهتمام بتحديد تاريخ وتأثير الذروة وتراجع الإنتاج العالمي من النفط والغاز ، وذلك بسبب قلة الموارد.

[3] فيصل حميد، "**النفط والحرب والمدينة: مصير الحياة الحضرية... إلى طريق مسدود**"، (بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2007)، ص70.

[4] Richard heinberg, op.cit, p25.

المبحث الثاني: اعتماد الدول الكبرى على النفط كمصدر للطاقة

مازال النفط مصدرا حيويا للطاقة بالرغم من تطور موارد الطاقة البديلة، وفي عصر العولمة ما زال النفط يمثل عصب الاقتصاد العالمي، إذ تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء. كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده مجموعة من الدول كالصين والهند، يزيد من درجة اعتماد هذه الدول على النفط بوصفه مصدرا أساسيا للطاقة ولأمنها القومي، ومن هنا باتت قضية ضمان أمن النفط مصلحة حيوية لجميع الدول.

المطلب الأول: أهمية النفط في السياسة الدولية

يعد النفط من الموارد الحيوية للحفاظ على الأمن القومي والتي قد يؤدي حرمانها إلى استخدام القوة العسكرية عندما تقع الإمدادات في مواجهة الخطر. إن أهمية النفط ازدادت منذ اختراع السفن الحربية التي تشتغل بالوقود في بداية القرن العشرين، إذ أن الانتقال من الفحم الحجري إلى النفط قد زود السفن البريطانية بميزات هامة في السرعة والقدرة على التحمل، استطاعت بهما القطع البحرية البريطانية التي تعتمد على النفط التغلب على خصومها، وخصوصا ألمانيا. وفي الوقت ذاته مثل ذلك مشكلة لبريطانيا إذ أصبحت بحاجة إلى استيراد النفط الذي كانت تفتقر إليه بشكل كبير بالرغم من كونها غنية بالفحم الحجري[1].

وأثناء الحرب العالمية الأولى أصبحت أهمية النفط كبيرة، وذلك حين ظهرت الحاجة إلى النفط كوقود في العمليات الحربية، وأن تحقيق الانتصارات فيها كان مبعثا للدول الأوربية إلى التوجه نحو تكوين شركات تملكها الدولة والسعي للسيطرة على الموارد في العالم. وفتحت الحرب العالمية الثانية الباب أمام الدول المتحاربة للقتال من أجل النفط، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية الحظر على صادرات النفط إلى

[1] سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 43، (بغداد: 2011)، ص2.

* بيرل هاربر Pearl Harbour أي ميناء اللؤلؤ، هو ميناء وقاعدة عسكرية أمريكية يقع على جزيرة أواهو في هاواي، معروف بكونه كان هدفا لهجوم مباغت في 7 ديسمبر 1941 من اليابان.

اليابان، مما دفع بالأخيرة إلى مهاجمة قاعدة "**بيرل هاربر**"* في نهاية عام 1941. وفي أوربا كانت ألمانيا بحاجة ماسة إلى النفط مما دفعها إلى غزو روسيا في 1941، وكان الهدف الأكبر للغزو هو احتلال مركز النفط السوفياتي في باكو بأذربيجان[1].

لقد كانت الهيمنة في سوق النفط تعود إلى سبع من كبرى شركات البترول العملاقة، والتي درج على تسميتها "الشقيقات السبع". إن سيطرة هذه الشركات على سوق النفط، وتحكمها بالأسعار، وتراجع عوائد البلدان المنتجة، أدى إلى إشاعة أجواء من الاستياء لدى شعوب هذه البلدان الأخيرة، والضغط على حكومتها لتأميم شركات النفط الأجنبية. وهكذا انتقلت السيطرة على النفط من هذه الشركات إلى الدول المنتجة، بحيث استطاعت دول الأوبك لأول مرة في عام 1971 أن تنجح برفع سعر النفط، كما سعت دول الأوبك للمشاركة في ملكية الشركات الأجنبية العاملة في المجال النفطي. وهكذا أخذ سعر النفط يرتفع أكثر فأكثر بارتفاع الطلب عليه، إذ كان قد ارتفع حتى عام 1973 إلى أربعة أضعاف ما كان عليه في السابق، واستطاعت البلدان العربية المنتجة للنفط في 1973 أن تستخدمه كسلاح سياسي فعال في حرب أكتوبر، حيث قرر وزراء النفط العرب آنذاك خفض إنتاج النفط بنسبة 5% شهريا، وقطع الإمدادات عن الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، بسبب موقف حكومتيهما المنحاز إلى إسرائيل والمساند لها[2].

إن المسألة المثيرة للانتباه هو انتقال مركز القوة إلى الدول المنتجة للنفط في عملية التأثير في النظام الدولي، فالتحكم في أسعار النفط والانتاج والتحكم في العرض والطلب أصبح بيد البلدان المنتجة للنفط.

---

[1] مايكل كلير، "**الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**"، تر. عدنان حسين (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص37-38.

[2] سعد حقي توفيق، **المرجع السابق**، ص3.

ولذلك فالكثير من المعنيين يشدد على أن احتلال الولايات المتحدة للعراق في 2003 مدفوع باعتبارات نفطية وذلك لامتلاكه احتيطات نفطية ضخمة[1].

إن قدرة البلدان المنتجة للنفط في التحكم بالإمدادات وبأسعار النفط أخذ يشكل علامة بارزة في السياسة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فقد تمكنت روسيا في 2006 من قطع إمدادات الغاز عن أوكرانيا نتيجة لخلافات على سعره، وعلى الجانب الآخر من العالم في فنزويلا اعتمد "**شافيز**" سياسة مناهضة للولايات المتحدة، ومع الارتفاع التدريجي لأسعار النفط أصبحت له قوة محركة في الحركة المناهضة للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، فأخذ يزود كوبا التي ينقصها المال بتسعين ألف برميل من النفط يوميا. وفي إفريقيا فإن اهتمام الصين بالتزود بالنفط من السودان قد دفعها إلى امتناعها عن التصويت على قرار في الأمم المتحدة، رعته الولايات المتحدة الأمريكية يدين الإبادة الجماعية في السودان في 2004. ووعدت بالمقابل بمنع أي تحرك لفرض عقوبات نفطية عليه. كذلك سعت إيران إلى مكافأة البلدان التي تقف إلى جانبها، ومنها الصين في نزاعها مع الولايات المتحدة، لاسيما عند اقتراب سعر النفط من (70) دولار في بداية 2007.[2]

المطلب الثاني: زيادة الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة

بعد نهاية الحرب الباردة تغيرت كثيرا المعطيات الجيواستراتيجية للعلاقات الدولية، مما أثر على دور النفط في العلاقات الدولية، فقد ازداد الطلب على النفط في الأسواق العالمية. فبعدما كان الجزء الأكبر من إمدادات النفط يتجه صوب الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان أخذت الإمدادات تتجه بشكل أكبر إلى

---

[1] كولن تاجيل وآخرون، "**نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل**"، تر. عدنان عباس علي (الكويت: عالم المعرفة، سبتمبر 2004)، ص167–169.

[2] كولن تاجيل وآخرون، **المرجع السابق**، ص170.

الصين والهند والأسواق الناشئة. فبين عامي 2000–2007 ارتفع الطلب اليومي على النفط في العالم بمعدل (9,4) مليون برميل وسجل نحو 85% من ذلك النمو في الأسواق الناشئة[1].

وفي سيناريو وكالة الطاقة الدولية القائم على استمرار الأمور على حالها، والذي يفترض أن السياسات لن تتغير، وأن الطلب العالمي على النفط سيستمر بالازدياد إلى حد كبير حتى العام 2030، فمن المتوقع أن يأتي كل الازدياد في الطلب في الأسواق الجديدة بقيادة الصين والهند والأسواق الناشئة، في حين من المتوقع أن تأتي معظم الزيادة في الإمدادات من بلدان الأوبك، مع احتمال تسارع انخفاض الإنتاجية في حقول نفط محددة يشكل تحديا أساسيا، حتى لو لم يرتفع الطلب العالمي على النفط من الآن وحتى العام 2030. وتشير التوقعات إلى أنه سيتوجب رفع الإنتاجية العامة بنحو 45 مليون برميل يوميا ما يساوي أربعة أضعاف القدرة الإنتاجية للسعودية الآن وذلك للتعويض عن انخفاض الإنتاجية في الحقول الحالية[2].

لقد تحولت الولايات المتحدة بوصفها أكبر منتجي النفط إلى أكبر مستورد للنفط. فمنذ العام 1970 أصبحت غير قادرة على إنتاج كميات من النفط تغطي استهلاكها، إذ وصل معدل إنتاجها من النفط إلى ذروته في تلك السنة. وتعتبر الولايات المتحدة المستهلك الأول وأكبر مستورد للطاقة في العالم، حيث أنها تستخدم نحو 25% من الطاقة التي تنتج على نطاق العالم، وتستهلك أيضا 25% من إنتاج النفط والغاز في العالم.

أما الصين فيعد اقتصادها الأسرع نموا في العالم في الربع الأخير من القرن الماضي، مما زاد من حاجتها إلى طاقة هائلة. وفي غضون عشرة سنوات فقط تحولت الصين من مصدر للنفط إلى دولة تحتل المرتبة الثانية بين كبار المستهلكين النفطيين في العالم. ويرى بعض المحللين أن السوق الصينية وحدها

[1] ديفيد هويل، وكارول نخلة، "**مأزق الطاقة والحلول البديلة**"، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2008)، ص8.

[2] ديفيد هويل، وكارول نخلة، **المرجع السابق**، ص10.

مسؤولة عن 40% من الزيادة العالمية في الطلب على النفط، وتفيد التوقعات بأن طلب الصين على الخام سيتزايد سنويا بنسبة 12% حتى العام 2020.

وكذلك الهند التي تعد اليوم في المرتبة الخامسة بين كبار مستهلكي الطاقة في العالم، ومن المتوقع أن يتضاعف إجمالي طلبها على الطاقة مرتين بحلول العام 2030.

أما دول الاتحاد الأوربي فإنها كانت تستورد في العام 2006 ما يناهز 70% من استهلاكها من النفط و40% من استهلاكها للغاز. وتشير التقديرات الموضوعة لاحتمالات المستقبل أن هاتين النسبتين يمكن أن تتصاعدا إلى 90% للنفط و70% للغاز بحلول العام 2020. وانطلاقا من مميزات القرب الجغرافي للنفط الإفريقي فأوربا تعتمد بشكل كبير على نفط الشمال الإفريقي، وتنافس الدول الأوربية الولايات المتحدة الأمريكية على النفط الإفريقي.

المبحث الثالث: المنتجون للنفط والغاز في العالم

يتخذ النفط والغاز الطبيعي بعدا دوليا على مستوى الأدبيات الاقتصادية، فالنفط والغاز لهما سوق دولية تتميز بالعرض والطلب، والذي بدوره يتأثر بعدة محددات اقتصادية، سياسية....الخ.

أيضا هناك إطار مؤسساتي ينظم هذه السوق ويتحكم في كل من العرض والطلب العالميين عليهما، بالإضافة إلى أن هذه السوق تتميز بتغير الأسعار صعودا ونزولا.

المطلب الأول: منظمات الدول المصدرة للنفط والغاز

أولا: منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC)

أنشئت "منظمة البلدان المصدرة للنفط" Organisation of Petroleum Exportiung Countries في مؤتمر عقد في 10 سبتمبر 1960 ببغداد والأعضاء المؤسسون هم: إيران، العراق، الكويت، السعودية وفنزويلا. وقد تقرر أثناء الاجتماع الأول للمنظمة جواز قبول أعضاء جدد بشرط أن يكون المرشح عضوا مصدرا لكميات صافية كبيرة من النفط الخام وأن يحوز الموافقة الجماعية للأعضاء الخمسة المؤسسين.[1]

وكانت الأقطار الخمسة المؤسسة لمنظمة أوبك في عام 1960 تصدر 86% من صادرات النفط العالمية، ولكن هذه الدول لم تكن في الواقع تمتلك حرية القرار فيما يتعلق بكميات الإنتاج، حيث تحدد الأسعار طبقا لقوى العرض والطلب في السوق النفطية الدولية، وفي تلك الفترة كانت السوق تعاني من فائض في الإنتاج، وبينما كانت كل من إيران والعراق ترغب في زيادة إنتاجهما النفطي لحاجة البلدين إلى المال، رغبت في خفض إنتاجها بسبب تراكم فوائضها المالية وكانت الشركات النفطية الكبرى صاحبة حقوق

[1] حسين عبدالله، "**مستقبل النفط العربي**"، الطبعة الثانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص43.

الامتياز في هذه الدول ترغب في استمرار الفائض وخفض الأسعار لمنع الشركات المستقلة الأصغر حجما من دخول السوق[1].

وقد انضمت لعضوية المنظمة بعد ذلك قطر في(جانفي1961)، وليبيا وأندونيسيا في(جويلية1962)، وفي 5أفريل 1965 عدلت المنظمة شروط العضوية، بأن اشترطت في العضو الجديد أن تكون مصالحه متشابهة بدرجة كبيرة مع مصالح الدول الأعضاء وأن يحوز موافقة ثلاثة أرباع الأعضاء على أن يكون من بينهم جميع الأعضاء المؤسسين.

ثم انضمت إلى عضوية المنظمة بعد ذلك أبوظبي(نوفمبر1967) والجزائر(جويلية1969) والغابون(نوفمبر1973)، وبذلك اكتملت العضوية بـ 13 عضوا، ولكنها تراجعت خلال عقد التسعينيات إلى 11 عضوا بانسحاب إكوادور والغابون.[2]

وكانت قضية تسعير النفط هي العامل الأساس في قيام المنظمة، وأيضا كان من أهم الدوافع التي دعت إلى إنشاء أوبك هو الحاجة المتزايدة لدى مجموعة الدول المصدرة للنفط إلى جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض الجماعي مع شركات النفط العالمية، ويدعم قوتها التفاوضية في هذا المجال، وبصفة خاصة في مواجهة مجموعة الشركات العالمية الكبرى التي كانت تقوم عند إنشاء المنظمة بإنتاج نحو 90% من النفط الخام في دول المنظمة[3].

---

[1] محمد سعد، "نشأة أوبك شخصيات وتاريخ"، **مجلة أخبار النفط والصناعة**،العدد 453، (أبو ظبي: جوان 2008)، ص15.
[2] محمد سعد، **المرجع السابق،** ص16.
[3] حسين عبدالله، **المرجع السابق،** ص44.

إن إنجازات الأوبك في الفترة الأولى من تأسيسها والتي امتدت حتى عام 1973 كانت محدودة ومتواضعة، ولكن أهميتها تنبع من إسهامها في تغيير علاقات القوة القائمة بين الدول المنتجة وشركات النفط الكبرى، ويمكن تلخيص أهم هذه الإنجازات فيما يلي[1]:

1- عملية ربط التغيير في الأسعار بموافقة الحكومات المنتجة والذي يعتبر حدثا هاما في تاريخ العلاقات الاقتصادية بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة، وهي رغم نتائجها المحدودة شكلت مدخلا عمليا لتطبيق مفهوم حق الدول النامية في السيادة على مواردها الطبيعية.

2- عملت الأوبك بنجاح بعد أن توسعت عضويتها لتشمل المناطق الإنتاجية الجديدة لتوحيد أسس حساب التكاليف الضريبية، وأصبحت الشركات المستقلة وغيرها العاملة في المناطق الجديدة تتحمل التكلفة الضريبية على أساس السعر المعلن وليس السعر المتحقق في السوق، وهي الترتيبات التي أوقفت عمليا تدهور أسعار النفط في السوق.

إلى جانب دول أوبك، هناك مجموعة من المنظمات والدول تساهم بنصيب كبير في إنتاج وتصدير النفط في السوق العالمي، وتحتوي على احتياطات هامة أيضا، يمكن أن نطلق عليها اسم "الدول المنتجة للنفط خارج أوبك"(Non-OPEC). ومن بينها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED)، والدول المشكلة للاتحاد السوفياتي سابقا.

ثانيا: منتدى الدول المصدرة للغاز (EGCF)

تأسس هذا المنتدى سنة 2001، وهو هيكل غير رسمي يضم حاليا 15 بلدا، منها 5 بلدان أساسية مصدرة للغاز وهي: روسيا، إيران، قطر، فنزويلا، والجزائر. وتسيطر هذه الدول على 73% من الاحتياطات العالمية من الغاز و42% من الإنتاج العالمي[1].

[1]حسين عبدالله، **المرجع السابق**، ص ص44-46.

وتسعى هذه الدول من خلال هذا الفضاء إلى تنسيق سياسة التعاون فيما بينها، تهتم بقضايا الغاز وسبل التقارب بين المنتجين والمستهلكين، وكذا أسعار الغاز والتكاليف المترتبة عن المشاريع وآلية استقرار السوق العالمية وتوفير الغاز من خلال العقود التي التزمت بها الدول.

وقد أنشئ المنتدى بهدف رفع مستوى التنسيق وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، كما يسعى أيضا إلى تعزيز الحوار بين المنتجين والمستهلكين للغاز، إضافة إلى تبادل الخبرات والمعلومات بشأن تنمية مشروعات الغاز على مستوى العالم، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، والعمل على تحسين حصة الغاز في سوق الطاقة العالمي.

ثالثا: الوكالة الدولية للطاقة(IEA)

أنشئت "الوكالة الدولية للطاقة" International Energy Agency عام 1974 بباريس من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED ومجموعة من الدول الأوربية الأخرى، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف منها[2]:

- تقليل تبعية الدول الأعضاء في إمداداتها من الطاقة لمناطق خارج الوكالة.

- العمل على ترقية سياسات طاقوية جديدة موجهة نحو مصادر بديلة أقل تكلفة وغير ملوثة.

- تحسين طرق تسيير انقطاع التموين وإقامة استراتيجية عامة لاستغلال مصادر الطاقة، ولهذا الهدف تجمع معطيات السوق النفطية وتراقب تطورات البحث الطاقوي.

[1] حسين عبدالله، **المرجع السابق**، ص51.

[2] حسين عبدالله، **المرجع السابق**، ص276.

ويتجه برنامج هذه الوكالة في المدى البعيد إلى حفظ الإمدادات بالطاقة، وتحسين الاستقرار في الأسواق العالمية بتطوير العلاقات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط، كما يلزم برنامجها الدولي للطاقة الدول الأعضاء بتقسيم مخزوناتها من النفط في الحالات الطارئة والاستعجالية.

المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات في مجال النفط

تعتبر الشركات العملاقة السبع الآتية أكبر الشركات البترولية في العالم، وهي التي كانت رائدة في اكتشاف وصناعة النفط وتسويقه، إذ بقيت تسيطر حتى عام 2006 على حوالي 27 مليون برميل يوميا من المنتجات النفطية أي ما يقارب 40 % من الاستهلاك العالمي للنفط، وهذه الشركات هي[1]: "**إكسون Exxon، شوفرون Chevron، موبيل Mobil، تكساكو Texaco، غولف Gulf، شل Shell، وبريتيش بتروليوم British Petroleum**"، الخمسة الأولى أمريكية، والسادسة هولندية، والسابعة بريطانية. وقد سيطرت هذه الشركات الضخمة منذ تأسيسها على السوق النفطية فيما يخص الإنتاج في مجمل مناطق العالم، والاستغلال، والتوزيع، والتكرير، والصناعات البيتروكيماوية والتسويق، متضامنة بعضها مع بعض، بحيث سميت بـ "**الشقيقات السبع**" **Les Sept sœurs**. وهي تمتلك 80% من الإنتاج النفطي العالمي، وتسيطر على أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية وكذلك تمتلك أكثر من 50% من ناقلات النفط[2].

كما تتمتع هذه الشركات العملاقة بقدرات وإمكانات لا مثيل لها، قد تفوق إمكانات الدول المنتجة للنفط، كما تتلقى الدعم الكامل من حكوماتها.

والجدير بالذكر أن القوة الاقتصادية والاستراتيجية وحتى الاجتماعية لهذه الشركات العظمى، لا تنحصر في استعمال سلاح التكنولوجيا النفطية والسيطرة عليها فحسب، بل تتعدى تلك القوة لتصبح أداة ضغط

[1] حسين عبدالله، **المرجع السابق**، ص 53.

[2] محمد سعد، **المرجع السابق**، ص17.

سياسية تستخدمها بالتوازي مع الهيئات والمنظمات الدولية، لتنفيذ قرارات تراها مناسبة لها ولمصالحها بحق دولة أو أكثر، رأت أنها حادت عن برنامجها الاقتصادي والتنموي أحادي الجانب.

وقد سجل التاريخ في هذا السياق أمثلة بارزة استعمل فيها النفط كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة ولأكثر من سبب. استعملته الشركات النفطية متعددة الجنسيات على الحكومات التي أممت نفطها، أو التي حاولت أن تتمرد على عقود الامتياز أو بسبب المنافسة، ونذكر على سبيل المثال أنه عندما أممت الحكومة السوفياتية عام 1917 ممتلكات الشركات النفطية في بلادها، قاطعت تلك الشركات النفطية الاتحاد السوفياتي بغية إلغاء قرارات التأميم أو الحصول على التعويض، كما تعرضت المكسيك لعملية المقاطعة نفسها عندما قامت عام 1938 بتأميم نفطها، وقد فشلت الشركات في كلتا المحاولتين[1].

ولا نبالغ إذا قلنا إن تاريخ النفط هو تاريخ الاستعمار بأشكاله القديمة والجديدة، فقد نجحت شركات النفط العالمية الكبرى التي لا تعدو كونها استمرارا للاقتصاد الرأسمالي العالمي في التسلل تدريجيا إلى الدول المنتجة للنفط والسيطرة على الثروات الوطنية بل وهدرها في كثير من الأحيان وتمكنت هذه الشركات من ذلك بفضل النفوذ العسكري والسياسي للدول التي تنتمي إليها، وبخاصة أمريكا وبريطانيا، وبدرجة أقل فرنسا. واستطاعت هذه الدول التدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة.

والجدير بالذكر أن هناك صلة وثيقة بين حجم الاستثمارات لأية دولة خارج حدودها والنزاعات التوسعية لها، ذلك أن تصدير رؤوس الأموال كان ولا يزال من أهم الأساليب التي تنتهجها الدول الاستعمارية للسيطرة على مصادر وثروات البلدان النامية.

ولهذا فإن الشركات متعددة الجنسيات هي أحد أطراف "اللعبة الدولية" إلى جانب الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والرأي العام الدولي. لذا فإن الشركات متعددة الجنسيات وأدوارها السياسية

[1] محمد سعد، **المرجع السابق**، ص16.

والاستراتيجية مرتبطة كل الارتباط بالنظم السياسية والحكومات بحيث أنها تؤثر تأثيرا حتميا على رسم السياسات وصنع القرار[1].

ولم يقف الأمر عند حد فرض الشركات العالمية وصايتها على القطاع النفطي في الدول المصدرة، أو ممارسة الضغوط على حكومات الوطن الأم بقصد تمرير مصالحها فحسب، بل يتعدى ذلك إلى ممارسة الشركات الضغط على حكومات الدول الكبرى للحصول منها على امتيازات. وهو ما يظهره تصريح "**فرانكلين روزفلت**": "إن ما يزعم في هذه البلاد، هو أنك لا تستطيع أن تكسب انتخابا من دون دعم كتلة بترولية، كما أنه لا يمكنك أن تحكم وأنت مستند إلى دعمها"[2].

[1] حسين عبدالله، **المرجع السابق**، ص 53.

[2] محمد سعد، **المرجع السابق**، ص18.

المبحث الرابع: أمن الطاقة والعلاقات الدولية

أصبح "أمن الطاقة" من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، وفي المقاربة الموسعة الجديدة للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وبملاحظة الصراعات الدولية الراهنة نجد أن أمن الطاقة أصبح من محددات السياسة الخارجية للدول، لاسيما القوى الصناعية الكبرى، فالتنافس بين الولايات المتحدة والصين وروسيا ودول الاتحاد الأوربي أصبح حول مصادر الطاقة، وتحقيق الأمن الطاقوي.

المطلب الأول: تأصيل مفاهيمي لأمن الطاقة

"أمن الطاقة هو عبارة عن توفر عرض طاقوي بشكل كاف، بسعر معقول، والذي يغطي مختلف الاستعمالات الاقتصادية في المدى القصير والطويل لعملية الانتاج"[1].

وبدأت إشكالية أمن الطاقة في الظهور على المستوى الدولي ابتداء من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973، وقد ركزت الإمدادات الطاقوية بشكل كبير على النفط باعتباره يستحوذ على النسبة الأكبر من الاستهلاك العالمي للطاقة. وبعد هذه الأزمة تم إنشاء وكالة الطاقة الدولية(IEA) سنة 1974 بهدف تنسيق السياسات الطاقوية للدول الصناعية المتقدمة وخفض نسبة عدم استقلالية اقتصادياتهم بالواردات النفطية[2].

ويقترح "**بوريس سولييه**" **Boris solier** و"**رفائيل تروتينيو**" **raphael trotigno** أربعة عناصر أساسية من أجل تقليل المخاطر المتعلقة بأمن الطاقة بالنسبة للاقتصاد تتمثل فيمايلي[3]:

1. تقليص اعتماد الاقتصاد على كثافة طاقوية عالية، من خلال إنتاج سلع وخدمات أكثر من استهلاك الطاقة وهذا ما يعرف بكفاءة الطاقة.

---

[1] Boris solier, raphael trotignon, "**<u>comprendre les enjeux energétique : l'énergie à quel prise assurer la securité énergitique</u>**", (paris : pearson éducation, 2010),p80.

[2] Ibid, p81.

[3] Ibid, p82.

2ّ. تقليص الاستهلاك النهائي للطاقة، وهذا يستلزم تغيير جذري للسلوك الاقتصادي في هذا المجال، من خلال اعتماد معايير جديدة لاستهلاك الطاقة في العديد من القطاعات الاقتصادية كالبناء والمواصلات، وأيضا من خلال رفع تكلفة استعمال الطاقة على المستهلك النهائي من خلال الجباية.

3. تنويع المزيج الطاقوي في الاستهلاك، وهذا من خلال تقليص نسبة كل مصدر من مصادر الطاقة الأحفورية من الاستهلاك النهائي للطاقة، وتطوير الطاقات المتجددة واستعمالها في مختلف القطاعات الاقتصادية.

4. تنويع مصادر الواردات الطاقوية، أي عدم الاعتماد على بلد معين أو منطقة معينة من أجل الحصول على موارد الطاقة، وإنما تنويع المناطق والبلدان من أجل تقليص مخاطر تعثر الإمدادات في وقت من الأوقات.

وعلى هذا الأساس نستنتج أن أمن الطاقة على المستوى الدولي، يعني أمن الإمدادات أي أمن العرض من الطاقة.

أما "**كارلو ستانيورو**"* **carlo stanioro** فقد عرف أمن الطاقة بأنه " عبارة عن توافر الإمدادات النفطية بصورة متاحة وكافية وموثوقة"، وأشار إلى وجود ثلاثة أبعاد لأمن الطاقة[2]:

1. البعد السياسي: وما يتصل به من تأثير العوامل الجيوسياسية في العالم على السوق النفطية.

2. البعد الملموس: المتمثل في العرض والطلب، وانعكاسات متطلبات التكامل الاقتصادي في أوربا، والمشاكل الفنية في الصناعة النفطية من نقص أو انقطاع الإمدادات.

3. البعد الاقتصادي: وعلاقته بهبوط وارتفاع أسعار الطاقة.

---

* Carlo Stanioro مدير معهد "برونوليوني" الإيطالي للأبحاث والدراسات.

[2] "**النشرة الشهرية للأويك**"، العدد 3، (فيينا: مارس2009)، ص17.

المطلب الثاني: وسائل ضمان أمن النفط

تعتمد الدول الكبرى في ضمان أمن نفطها على عدد من الوسائل من بينها:

1- الاعتماد على حلفاء موثوق بهم: لقد كان النفط سببا لنشوب الحروب في القرن العشرين للحصول على مصادر الطاقة، ولكونها أكبر مستهلك للطاقة بوصفها دولة صناعية كبرى، سعت الولايات المتحدة لأن يكون لها الدور الكبير في صياغة السمات الجيوسياسية للعلاقات الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، لاسيما خلال فترة تناقص موارد الطاقة. وفي المنطقة العربية دعمت الولايات المتحدة الأنظمة العربية الحليفة لها بهدف الوصول إلى احتياطات النفط، وحصلت الدول العربية مقابل عائدات النفط استثمار أموال هذه العائدات في البنوك الغربية وفي شراء الأسلحة الأمريكية وفي المقابل وعدا بحماية أمريكا لهم. كما أن المهم بالنسبة للولايات المتحدة هو الوصول إلى مصادر النفط في الشرق الأوسط بشكل آمن، وبالتالي الحفاظ على استقرار أسعار النفط. كما اعتبرت الولايات المتحدة غزو العراق للكويت في 1990 من الأسلحة الاقتصادية التي تهدد أمنها، وأخذ الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش الأب يتحدث عن المخاطر التي تهدد الأمن الاقتصادي للولايات المتحدة، حيث لم يعد الأمر يسمح بأوضاع شبيهة بتلك التي حدثت في عام 1973 عندما استخدم النفط من قبل الدول العربية كسلاح سياسي. وبعد انتهاء احتلال العراق للكويت، وقعت هذه الأخيرة اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا. كما وقعت قطر اتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة في عام 1992، وقدمت قطر تسهيلات برية وجوية وسمحت بإقامة قاعدة "**السيلية**"، كما تم فيها إقامة القيادة المركزية للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط. ووقعت عمان اتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية في 1998، وكذلك وقعت الإمارات العربية اتفاقية دفاع مشترك في 1992[1].

[1] سعد حقي توفيق، **المرجع السابق**، ص10.

ومن أجل تأمين وصول إمدادات نفط الخليج العربي إلى مختلف دول العالم والحفاظ على أسعاره أصبح تأمين استقرار هذه المنطقة وإقامة تحالفات مع الأنظمة الحاكمة فيها مصلحة حيوية للولايات المتحدة، ومن أجل ذلك أقامت العديد من القواعد العسكرية والجوية فيها.

2ـ سياسة التخزين الاستراتيجي: لقد حفزت أزمات النفط في السبعينيات الأوساط السياسية في الولايات المتحدة من مغبة تعرضهم لصدمات نفطية جديدة، وأضحت هناك حاجة لاتخاذ إجراءات بشأن ذلك. فقد قامت الولايات المتحدة بإنشاء التخزين الاستراتيجي القومي الذي يمكن أن يوفر قدرا من المرونة في تجاوز الخطر أثناء الأزمات. ويقع هذا التخزين الاحتياطي على ساحل خليج المكسيك وهو عبارة عن مخبإ ضخم للنفط أنشئ في السبعينيات تبلغ سعته القصوى 700 مليون برميل من النفط الخام، وكان من المعتقد أن يساهم ذلك في تفادي اضطرابات الإمداد الطويلة الأمد والارتفاعات المستمرة في الأسعار.[1]

إن القصد من إنشاء مخزونات حكومية نفطية هو أن تكون واقية لامتصاص الصدمات وأن تعمل على تخفيف الحاجة إلى التكيف السريع مع حالات النقص في العرض وإيجاد سقف للأسعار أو ضغط معاكس لإنزالها. إن مجرد وجود مخزون واق لدى الحكومات يترك أثره القوي على سوق النفط. ويدرك العاملون في الصناعة النفطية أن حكومة الولايات المتحدة فتحت هذه المخزونات في مناسبتين ، جاءت الأولى بعد احتلال العراق للكويت، أما الثانية فجاءت في ربيع 1996 حين ضاقت أسواق البنزين بالشح في التموين، وارتفعت الأسعار بسرعة كبيرة وقد استخدم ذلك في الولايات المتحدة من أجل خفض أسعار البنزين في محطات بيع الوقود. إن هذه الإجراءات بينت أن المخزون الاحتياطي سوف يستخدم في المستقبل ليس لمعالجة حالات الشح الاستراتيجي فقط، بل أيضا لوقف تصاعد الأسعار حتى لو كان هذا

[1] أيان ريتلدج، "**العطش إلى النفط: ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي**"، (بيروت، الدار العربية للعلوم،2006)، ص26.

الارتفاع ناجما عن عوامل اقتصادية فقط[1].ومع ذلك فإن الاحتياطي النفطي الاستراتيجي الأمريكي ليس كبيرا بمافيه الكفاية للعب دور كبير في الاضطرابات الكبيرة أو طويلة الأمد، لأن بمقدور اضطرابات الإمدادات أن تتخطى بشكل كبير قدرة الاحتياطي على التأثير في سوق النفط العالمي[2].

ومن أجل تعزيز أمن النفط قامت دول الاتحاد الأوربي بتأسيس هيئة حكومية لإدارة المخزون النفطي الاحتياطي تتولى فترة لا تقل عن 40 يوما، الأمر الذي سيساهم في تحسين أداء السوق المحلية. وفي حال نشوب أزمة نفطية فإن الاتحاد الأوربي سيكون قادرا في المستقبل على تبني استراتيجية مشتركة من أجل تأمين مخزون يعادل حاجة الاستهلاك لفترة 90 يوما في هذه المرحلة وذلك لمواجهة خطر توقف الإمدادات. ويسعى الاتحاد الأوربي إلى زيادة حجم هذا المخزون ليلائم حاجة الاستهلاك بما يعادل 120 يوما[3].

3- تنويع مصادر استيراد النفط: توجهت الدول الكبرى إلى تنويع مصادر استيرادها للطاقة، ولا سيما النفط وذلك لتفادي الضغوط التي قد تتعرض لها عند مواجهتها للأزمات النفطية. فالولايات المتحدة سعت إلى تجنب الوقوع في مثل هذه الأزمات وذلك حينما سعت إلى التقليل من اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، لا سيما أنه يعد إحدى المناطق غير المستقرة في العالم، حيث تنصح بعض مراكز القرار الأمريكية بزيادة حصة الولايات المتحدة من النفط الإفريقي، وذلك على ضوء التهديدات التي تمارسها فنزويلا ضد الولايات المتحدة بين الحين والآخر، باعتبارها تمون الولايات المتحدة ب 1,4 مليون برميل. بالإضافة إلى المخاطر التي يتعرض لها الشرق الأوسط. كما أن الولايات المتحدة تستورد ما يقرب من 74% من إجمالي وارداتها من منظمة أوبك، مما قد يشكل ضغطا عليها، خاصة على ضوء رغبة أوبك تحقيق توازن بين سقف الإنتاج والأسعار. ولعل ما يشير إلى رغبة الولايات المتحدة في السعي نحو

[1] سعد حقي توفيق، **المرجع السابق**، ص13.

[2] أيان ريتلدج، **المرجع السابق**، ص240.

[3] سعد حقي توفيق، **المرجع السابق**، ص14.

تنويع حقيقي لوارداتها النفطية هو ما دعا إليه الرئيس السابق جورج بوش الابن في 2006، حين أشار إلى إدمان الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط، وضرورة العمل على الاستعاضة عنه بمقدار 75% بحلول العام 2025 من مصادر أخرى. وفي الوقت الذي تستورد فيه الولايات المتحدة 15% من حاجاتها النفطية من إفريقيا تأمل أن ترتفع هذه الواردات إلى 35% في نهاية عام 2015[1].

وكذلك تسعى الولايات المتحدة للسيطرة على النفط الإفريقي من أجل محاصرة النفوذ الأوربي في القارة، فضلا عن إحكام سيطرتها على مخزونات النفط العالمية، مما يسهل تحكمها في اقتصاديات الدول الكبرى المنافسة بشكل أكبر.

4ـ توسيع سياسة الاستثمارات: دخلت الدول الكبرى المستوردة للنفط في منافسات حادة من أجل تأمين مصادر أمينة للطاقة وبعيدة عن الأزمات.ففي إفريقيا تسعى الولايات المتحدة إلى زيادة استهلاكها من نفط دول السواحل الإفريقية للأطلسي بسبب قربه من سواحلها مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط، إلا أن الصين دخلت منافسا لها في المنطقة. وانطلاقا من مفهوم تعزيز أمن الطاقة، سعت الصين كغيرها من البلدان المستهلكة إلى ضمان إمداداتها من النفط. حيث كثفت من نشاطاتها الاستثمارية في قطاع الطاقة كالاستكشاف والتنقيب والتكرير في البلدان العربية والإفريقية كنيجيريا والسودان.

وقد أدى سعي الصين للحصول على الطاقة وغيرها من الموارد إلى دخولها إفريقيا بشكل عاجل في السنوات الأخيرة. وأخذت تجارة الصين مع إفريقيا تزداد بشكل لا مثيل له بنسبة 268% ، وهي ثاني نسبة نمو تجارتها مع العالم بعد الشرق الأوسط. وبالنظر إلى تطور علاقات الصين مع دول إفريقيا دخلت الصين كمستثمر نفطي، مثل استثمارات الاستكشاف والتطوير ومد خطوط الأنابيب. حيث أن

[1] خالد حنفي علي، "النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، **المرجع السابق**، ص88.

"**شركة النفط الوطنية**" الصينية لها نسبة 40% من "**شركة النيل الأعظم**" التي تسيطر على حقول النفط في السودان[1].

[1] سعد حقي توفيق، **المرجع السابق**، ص24.

المبحث الخامس: سياسة أمن الإمدادات النفطية

يمثل البترول العصب الرئيسي للتطور الصناعي الذي شهده العالم في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد أضحى الارتباط العضوي للاقتصاد العالمي باستهلاك البترول من الحقائق الأساسية المتعارف عليها اليوم، إلى درجة أن أي اضطراب في تدفق الإمدادات البترولية يكون له أثره المباشر على اقتصاديات مختلف دول العالم، لذلك أصبح مفهوم أمن الإمدادات النفطية يكتسي أهمية كبرى لدى أهم الدول المستهلكة خاصة منذ الأزمة النفطية لسنة 1973، وأصبحت أكثر رسوخا مع التغيرات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم في الفترة الراهنة.

المطلب الأول: أمن الإمدادات النفطية

لقد أدى تباين المصالح ومن ثم تباين السياسات المتبعة من طرف كل من الدول المنتجة والدول المستهلكة، إلى حدوث اضطرابات في السوق النفطية، أثرت على التدفق العادي للإمدادات النفطية وفي الأسعار، وهو ما أدى إلى بروز مفهوم أمن الإمدادات النفطية.

وقد عرف مفهوم أمن الإمدادات النفطية خلال الحرب العالمية الثانية على يد رئيس الوزراء البريطاني "تشرشل"، غير أنه لم يظهر في ساحة الاهتمامات الرئيسة للمستهلكين إلا بعد أزمة 1973، وقد ارتبط هذا المفهوم بعدد من المخاوف التي أثرت على سلوك المستهلكين وجعلت من النفط سلعة تخرج عن الإطار التقليدي لعلاقات التبادل الدولي. ويمكن تعريف أمن الإمدادات النفطية بأنه "الحالة التي يتم فيها تدفق الإمدادات النفطية من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة بصورة طبيعية وبأسعار مناسبة"[1].

ونشير هنا إلى أن التدفق بصورة طبيعية يعني أن الإمدادات النفطية يجب أن تستمر بمعزل عن كل العوامل التي تؤدي إلى انقطاعها، كالحصار أو العقوبات الاقتصادية أو الأعمال التخريبية أو غيرها. فيما

[1] Antoine Ayoub, "la sécurité des approvisionnements Pétroliers après la guerre de l'Irak", **Med énergie**, N° 15, (Alger: 2005), P07.

تعني الأسعار المناسبة أن لا تشكل أسعار النفط تهديدا لنمو الاقتصاد العالمي من جهة، وألا تهدد إنتاج الطاقة من مصادر بديلة سواء على المستوى الجغرافي خارج الأوبك أو المصادر الأخرى للطاقة كالفحم والطاقة النووية والمتجددة من جهة أخرى.[1]

المطلب الثاني: أهداف سياسة أمن الإمدادات

نظرا لاعتماد الاقتصاد العالمي على النفط كمصدر أساس للطاقة، فقد أصبح ضمان الحصول على الإمدادات اللازمة من النفط يشكل أهم تحديات السياسات الطاقوية لدول العالم، وبصورة خاصة كبار المستوردين كالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي والصين، والذين تهدف سياستهم إلى الحد من التبعية الطاقوية للدول المنتجة، وعلى وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لما تتمتع به من طاقة إنتاجية واحتياطي ضخم.

هذه السياسات أيا كانت التسمية التي تطلق عليها (الاستقلالية الطاقوية، الأمن الطاقوي...) تتمحور حول ثلاثة محاور كبرى تتمثل في[2]:

1. التنويع الجغرافي لمصادر الإمدادات النفطية: تحاول الدول المستهلكة إيجاد مناطق إنتاج جديدة خارج منطقة الشرق الأوسط وخارج دول الأوبك عموما، ويظهر ذلك من خلال الاهتمام الأمريكي بمنطقة بحر قزوين التي لا يشكل احتياطها سوى 5% من الاحتياطي العالمي، كما تتزايد أهمية إفريقيا كمصدر لإنتاج النفط، والتي تشهد سباقا أمريكيا، أوروبيا، صينيا، في سياق تنويع مصادر الإمدادات، حيث تغطي دول غرب إفريقيا 15%من الواردات الأمريكية.

2. إحلال الطاقات البديلة محل النفط: يمثل النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم والذي يسيطر على أكثر من 40% من إجمالي الاستهلاك العالمي مع بداية القرن الحالي، وسيظل المصدر الأساس للطاقة

[1] Rima Hawi, "Objectif golf de Guinée", **economia**, N° 24, (Paris : 2002), P 14

[2] وصاف سعيدي، "سياسة أمن الامدادات النفطية وانعكاساتها"،(ورقة بحث قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل، 2008)، ص6.

خلال هذا القرن. وفي ظل تنامي الطلب عليه تتجه الدول المستهلكة وخاصة الولايات المتحدة وأوربا إلى تطوير مصادر الطاقة البديلة للنفط تمهيدا للانتقال نحو اقتصاد لا يعتمد على النفط وذلك عبر عدة خيارات كالطاقة النووية والطاقة الشمسية والغاز الصخري.

ويتفق خبراء الطاقة على أن الانتقال من الاقتصاد ذو القاعدة النفطية يمر عبر الغاز الطبيعي، الذي سيطرح بدوره نفس إشكاليات النفط تقريبا، ويظهر ذلك من خلال التجربة الأوربية التي اعتمدت الغاز الطبيعي كبديل للنفط، مما أبقى على تبعية أوربا في مجال الطاقة.

3. الكفاءة في استخدام الطاقة وترشيدها: لقد شجعت الأزمة النفطية الأولى على السعي للرفع من كفاءة استخدام الطاقة والحفاظ عليها، بهدف خفض الاستهلاك مع الحفاظ على مستويات النمو الاقتصادي، فقد انخفضت كثافة استهلاك الطاقة * في الاقتصاد الأمريكي منذ 1973 ب 60% نتيجة لبرامج فعالية الطاقة، والحوافز الممنوحة للاقتصاد في الطاقة وزيادة كفاءة استخدامها. وقد دعت المفوضية الأوربية في مخطط كفاءة الطاقة 2007–2012 إلى اعتماد برامج مماثلة لمخططها واتفاق عالمي حول الكفاءة الطاقوية يشمل كل دول العالم.

المطلب الثالث: دور النفط في الصراعات الدولية

النفط هو أحد الأسباب الرئيسية للصراعات الدولية، حيث أنه منذ بداية هذا القرن شكل النفط القاسم المشترك لمعظم الصراعات والحروب في مناطق مختلفة من العالم.

وبشكل عام تمثل الثروات الطبيعية دوما أحد أهم الأسباب للحروب والنزاعات بين الأمم، ففي دراسة صدرت في 2001 للمشهد المتوقع لحروب القرن الحادي والعشرين، تم تحديد سببين هامين هما النفط والماء، فمع ازدياد الطلب على النفط، سيحتدم الصراع للسيطرة على ماتبقى من هذه الثروة الأساسية

* كثافة استهلاك الطاقة تمثل كمية الطاقة المستهلكة لكل دولار من إجمالي الناتج الداخلي الخام.

لنمو اقتصاد أي دولة. وتوقعت هذه الدراسة (وكانت قبل الحرب على العراق) أن النفط سيكون السبب الأكثر بروزا في العقود الأولى من القرن الجديد[1].

ومن هذا المنطلق نستنتج عدة أفكار أساسية حول مدى تأثير النفط على مسار العلاقات الاقتصادية الدولية، ففي إطار العولمة الاقتصادية فإن هذه العلاقات أصبحت مبنية على أساس الاعتماد المتبادل والحرية الاقتصادية، هذا فيما يتعلق بالسلع العادية، أما في حالة السلع الاستراتيجية مثل النفط والتي ستؤول للنضوب في المستقبل القريب، فإن العلاقات الاقتصادية في هذه الحالة يتغير مسارها وتصبح تعتمد على المصلحة الذاتية للدول.

ومع تزايد حدة الصراعات الدولية من أجل النفط، اهتمت مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية والغربية، والمؤسسات الأكاديمية والرسمية، في كافة دول العالم بدراسة مستقبل الصراع الدولي حول مصادر الطاقة، وما إذا كانت ندرتها في ظل تزايد الطلب عليها ترتب صراعا قد يصل إلى عسكري في كثير من الأحيان أم لا.

ويتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية المعنون بـ: "الاتجاهات العالمية 2025: عالم متحول" Global Trends 2025 : A transformed world أن تشهد السنوات الأربعة عشرة القادمة صراعا على الطاقة، نظرا لتغير موازين القوى العالمية، واعتماد كثير من الدول في صعودها على القوة الاقتصادية، ومن ثم تحتاج لتأمين احتياجاتها من الطاقة، ووفقا لتوقعات تقرير وكالة الطاقة الدولية(IEA) سيتزايد طلب الاقتصاديات الناشئة لمصادر الطاقة خلال عام 2023، فالصين على سبيل

---

[1] عبد الرزاق ضيفي، "حروب البترول وصراع الطاقة: حروب عالمية في الأفق"، **مجلة العلم والإيمان**، العدد 24، (الكويت:2009)، ص24.

المثال ستعتمد على استيراد ما يقرب من ثلثي احتياجاتها من الطاقة، ولذلك بدأت في التحرك في مناطق ذات وفرة نفطية في إفريقيا ووسط آسيا[1].

ويرى التقرير أنه بحلول عام 2025 سيكون العالم في منتصف مرحلة التحول في كل أشكال الطاقة ومصادرها، وأن الدول المنتجة للطاقة خارج الأوبك لن تظل قادرة على توفير الاحتياجات العالمية من الطاقة[2].

ومع تزايد حدة التنافس الدولي على مصادر الطاقة، كان هناك اهتمام بحثي وعلمي بالعلاقة بين مصادر الطاقة وإمداداتها والصراعات العسكرية، خاصة على مورد النفط كأحد مصادر الصراع الداخلي والخارجي، فنيجيريا والعراق والسودان على سبيل المثال، تشهد حالة من الصراع حول تقسيم الثروات النفطية، بالإضافة إلى التهديدات الإرهابية التي تستهدف المنشآت النفطية.

[1] عمرو عبدالعاطي، "أمن الطاقة: تكلفة عسكرية متصاعدة"، **السياسة الدولية**، العدد 180،(القاهرة: 2010)، ص150.

[2] عمرو عبدالعاطي، **المرجع السابق**، ص151.

خلاصة الفصـل:

مصادر الطاقة عديدة ومتنوعة، إلا أن النفط يبقى المصدر الأسهل والأقل تكلفة من بينها جميعا، هذه الخصوصية ترجع إلى عدة مميزات من بينها مرونته وسهولة نقله وتخزينه وتوزيعه، وانخفاض نسبة التلوث في النفط بالمقارنة مع الطاقة النووية والفحم، بالإضافة إلى أهم ميزة على الإطلاق وهي كونه صناعة تحويلية. كل هذه الميزات جعلت منه وقودا مطلوبا بشكل كبير، فالبدائل الأخرى قاصرة عن حلولها محل النفط لعدة أسباب منها السبب الاقتصادي، والمتمثل في ارتفاع تكاليف استغلالها وانعدام الأمان والفعالية. وعلى هذا الأساس سيبقى النفط أهم مورد للطاقة، إذ يرتبط الاقتصاد العالمي الحديث في تقدمه وتطوره أشد الارتباط بالطاقة بصفة عامة والطاقة النفطية بصفة خاصة كونها الأوفر والأسهل. بالإضافة إلى هذا يتخذ النفط بعدا دوليا بالغ الأهمية، يتمثل في الإطار المؤسساتي الذي ينظمه من خلال مؤسسات وهيئات دولية متمثلة في منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC)، والوكالة الدولية للطاقة (IEA)، وعلى المستوى الدولي أيضا ظهرت عدة شركات متخصصة في قطاع المحروقات، تركزت في مجموعات عملاقة عن طريق الاندماج والتكامل ممثلة في خمس شركات عالمية تعرف ب"الشقيقات الخمس" بعد أن كانت سبعة وتقلص عددها بالاندماج، هذه الأخيرة تسيطر على نسبة مهمة من الإنتاج العالمي للمحروقات، الذي يحاول الاستجابة للطلب العالمي المتزايد على النفط، وخاصة من الدول الصاعدة في آسيا.

ويؤثر النفط على مسار العلاقات الدولية ضمن مفهوم أمن الطاقة الذي يرتكز على السيطرة على مناطق الوفرة، وضمان أمن الإمدادات وهذا بدعم القوة العسكرية، ويتعدى المصالح الاقتصادية إلى ضمان الأمن القومي ومحاولة بسط النفوذ.

الفصل الثالث

الفصل الثـالث: سياسات التنافس الطاقوي في الساحل الإفريقي

شهدت منطقة الساحل الإفريقي تغيرات عديدة، حيث أصبحت ميدانا للمنافسات الجيوبوليتيكية من قبل العديد من الدول الكبرى التي تطمع في الحصول على حصة من الثروات الهائلة التي تمتلكها المنطقة، من غاز ونفط ومعادن ثمينة، حيث بدأت المنافسات العلنية والخفية خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصاعد الجديد الصين، وفرنسا صاحبة النفوذ التقليدي، حيث أصبحت هذه الدول تنظر إلى مصادر الطاقة في الساحل الإفريقي بمنظار المصلحة الخاصة، وتسعى إلى استغلال هذه المصادر بصورة تتفق مع هذه المصالح. وهذه الدول الثلاث هي المعنية بدراستنا هذه، بسبب حضورها المكثف واللافت للانتباه في منطقة الساحل الإفريقي بعد نهاية الحرب الباردة، وهذا التواجد يتجسد في مجموعة الشركات العاملة في مجال استخراج واستغلال مواد الطاقة كالنفط، الغاز واليورانيوم. إضافة إلى التواجد العسكري لبعضها في مجموعة من دول المنطقة.

وتختلف الاستراتيجيات والسياسات التنافسية لكل دولة من الدول الكبرى المتنافسة في المنطقة، فاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى مجموعة من السياسات تختلف نوعا ما عن سياسات فرنسا في المنطقة، وكذلك الأمر بالنسبة للصين التي تتبنى سياسات مختلفة تماما عن السياسات الأمريكية والفرنسية. وهو ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل.

المبحث الأول:الولايات المتحدة الأمريكية والطاقة في الساحل الإفريقي

إن القارة الإفريقية كانت أكثر مناطق العالم تهميشا واستبعادا في فترة الحرب الباردة، ومنذ نهاية الحرب الباردة وتدشين ما يسمى "النظام العالمي الجديد" عانت الدول الأفريقية مزيدا من التهميش، لكن وبعد طول إهمال بدأت القوى المختلفة في العالم تبدي اهتمامها بالقارة الإفريقية، إذ أنه منذ النصف الأخير من تسعينيات القرن الماضي، أصبحت القارة تحتل موقعا مهما في الاستراتيجيات التي رسمتها القوى الكبرى بغية التحكم في عالم المستقبل، نتيجة ما تملكه القارة السمراء من خيرات طبيعية ومواد أولية، ولا سيما النفط الذي أصبح العنصر الحيوي المحرك للاقتصاد العالمي.

من هنا سنحاول في هذه الدراسة الوقوف على أبعاد ومظاهر التنافس الدولي في إفريقيا، وذلك بتعليل أهداف ومصالح هذه القوى في القارة. كما سنبرز أهم الأدوات التي تعتمد عليها هذه القوى لتحقيق أهدافها داخل القارة، وهو ما سنحاول إلقاء الضوء عليه بشيء من التفصيل من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: العلاقات الأمريكية الإفريقية

في فترة الحرب الباردة لم تكن الدبلوماسية الأمريكية جادة في التدخل في الشؤون والقضايا الإفريقية بشكل مباشر، وكانت تركز في سياستها تجاه إفريقيا على تحقيق أربعة أهداف رئيسة هي[1]: احتواء المد الشيوعي، حماية خطوط التجارة البحرية، الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، ودعم ونشر القيم الليبرالية الخاصة بالديمقراطية، وإن كان هذا المعطى الأخير يبقى نسبيا ويرتبط بالمصالح الأمريكية. ولتحقيق هذه الأهداف، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتمد على النفوذ الأوروبي داخل القارة الإفريقية[2].

---

[1] حمدي عبدالرحمن، "**إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة...أي مستقبل**"، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007)، ص90.

[2] سالم محمد الزبيدي، "**الاتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي الجديد**"، (طرابلس: منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة، 2006)،ص 72.

إلا أن المتغيرات الدولية الجديدة، المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفياتي وتزايد المنافسة على القارة الإفريقية، أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها[1]، ولا يخفى علينا أن عملية التقويم والتمحيص هاته دفعت إليها مجموعة من العوامل والمتغيرات، لعل من أبرزها[2]:

- ازدياد المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية – الإفريقية في عصر العولمة، فالمحددات الثابتة مثل الموقع الاستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة، تدفع دوما إلى تأكيد أهمية إفريقيا في منظومة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

- تغير الرؤى والتصورات في الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعانيها بعض المناطق في إفريقيا مثل منطقة البحيرات العظمى والساحل الإفريقي، فصانع القرار الأمريكي أدرك أهمية تحقيق الاستقرار والأمن في هذه المناطق، نظرا إلى ما تتوفر عليه من موارد طبيعية، خاصة النفط.

لهذا فالسياسة الأمريكية في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، تهدف إلى تحقيق مجموعة من المصالح السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، إلا أن الأهداف الاقتصادية تأتي في طليعة هذه الأهداف، خصوصا بعد تزايد الاكتشافات النفطية فيها، كما تهدف إلى فتح أسواق جديدة لتصريف المنتجات الصناعية في مناطق مختلفة من العالم، من أبرزها القارة الإفريقية التي تضم أكثر من 850 مليون نسمة[3]، بالإضافة إلى وجود فرص هائلة للاستثمار في مجال البنية التحتية.

لذلك فالسياسة الاقتصادية الأمريكية تجاه الأسواق الإفريقية، تتجسد في تصريح وزير التجارة الأمريكي أثناء زيارته لبعض الدول الإفريقية قبيل زيارة الرئيس الأمريكي لإفريقيا في منتصف عام 1998، إذ قال: "إن

---

[1] السيد فليفل، "**التقرير الاستراتيجي الإفريقي**"،(القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2002)، ص337.

[2] حمدي عبد الرحمن، "السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، **السياسة الدولية**، العدد 144،(القاهرة: مارس-أفريل 2001)، ص193.

3 **التقرير الاستراتيجي الإفريقي**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية،2007)، ص78.

إفريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين، وفيها إمكانيات كبيرة وواعدة، ولقد سبق أن ترك رجال الأعمال والمال الأمريكيون الأسواق الإفريقية لزمن طويل لتكون منطقة نفوذ لمنافسينا الأوروبيين". وهو ما أكدته "**مادلين أولبرايت**"، حيث أعلنت في إحدى زياراتها لبعض دول القارة الإفريقية أن "التحالفات الاقتصادية مع دول أخرى ستكون من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، والتجمعات الاقتصادية الجديدة ستكون هي التحالفات العسكرية بالنسبة إلى القرن القادم"[1].

وفي عام 1994 أعلن وزير التجارة الأمريكي "**روني براون**" أن: "نظرية تقاسم المسؤوليات التي ترعرعت خلال الحرب الباردة لم يعد لها مكان اليوم، وأن زمن مناطق الصيد الخاصة في إفريقيا انتهى إلى غير رجعة"[2].

وفي أكتوبر من عام 1996 قام وزير الخارجية الأمريكي "**وارن كريستوفر**" بجولة إفريقية، بدأها بزيارة مالي الدولة الفرانكفونية، وخلال جولته تم البحث عن شراكة جديدة سياسية وعسكرية بين القارة الإفريقية والولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تقود إلى تشكيل قوة إفريقية للرد على الأزمات، تستفيد من التمويل والتدريب والعتاد والدعم اللوجستي للقوات الأمريكية. هذا في وقت لا تمثل المساعدة الأمريكية للتنمية في إفريقيا سوى نسبة 0.1 % من الناتج المحلى الإجمالي للولايات المتحدة، يذهب خمسها فقط إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء.

ويمكن أن نلمس أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي في إفريقيا من خلال التقرير الذي صدر في منتصف عام 1997 بعنوان "تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع إفريقيا"، حيث أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية. وقد أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة في

[1] السيد فليفل، **المرجع السابق**، ص335.

[2] **المرجع السابق**، ص336.

مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في إفريقيا[1]. واستنادا إلى ذلك، عملت الإدارة الأمريكية باجتهاد كبير على إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال[2]:

– تشجيع الدول الإفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة، تخلق في النهاية فرصا أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة .

– العمل بقانون "النمو والفرص في إفريقيا"، الذي وافق عليه الكونغرس في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول إفريقيا .

– دعم سياسة المساعدات الأمريكية تجاه إفريقيا، إذ لا يخفى أن الرؤية الأمريكية الجديدة التي ترفع شعار "التجارة بدلا من المساعدات"، لا تعني إلغاء المساعدات الأمريكية المقدمة للقارة، ولكنها تركز على مبدأ المساعدة من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي .

– العمل على منع النزاعات وإنهاء حروب التطهير العرقي لتحقيق الاستقرار والأمن، وفقا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية.

إن الكونغرس الأمريكي عمل على دعم خطوات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه إفريقيا، وذلك بموافقته على قانون التجارة المسمى "قانون النمو والفرص في إفريقيا" في 18 ماي 2000 المشار إليه آنفا، والذي طالب "**بوش**" بتمديد العمل به إلى غاية 2015. وهذا القانون بحسب التصور الأمريكي، يعتمد مبدأ "الشراكة بدلا من المساعدات"، وغايته تخفيف الحواجز الجمركية عن صادرات 48 دولة إفريقية، وفتح أسواق القارة

[1] جوزيف رامز أمين، "قراءة في جولة بوش الإفريقية"، **آفاق إفريقية**، العدد 15،(القاهرة: خريف 2003)، ص77.

[2] حمدي عبد الرحمن، "أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا"، تم تصفح الموقع يوم: 16 أفريل 2015.الرابط: http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-1/qpolitic4.asp.

في المقابل للاستثمارات الأمريكية، حيث تشكل إفريقيا سوقا قوامها 850 مليون مستهلك، لا يصلهم سوى 7% من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا تتعدى حصة إفريقيا من استيرادها 1%.[1]

وقد تضاعفت المساعدات الأمريكية خاصة في عهد"**بيل كلينتون**"، حيث بلغت المساعدات الإنسانية 600 مليون دولار، والمساعدات الاقتصادية 1400 مليون دولار. إضافة إلى أن طبيعة المساعدات الأمريكية لإفريقيا تغيرت، فبعد أن كانت في السابق لتمويل النشاطات المناهضة للشيوعية، أصبحت في الوقت الحاضر موجهة لإزالة الحواجز الجمركية من جانب الدول الإفريقية، وتقليص تدخل الدول الإفريقية في الاقتصاد، وما يرافقه من إصلاحات إدارية واقتصادية.

المطلب الثاني: الولايات المتحدة والنفط الإفريقي

في خطاب ألقاه "**هارولد براون**" وزير الدفاع في إدارة الرئيس "**كارتر**" في 6 مارس 1980 قال: "الحقيقة الموجعة هي أن الولايات المتحدة أو شركاءها في العالم الصناعي، أو الدول الأقل تطورا، لن تستطيع أن تفعل شيئا في الحقبة القادمة، أو ربما حتى في الحقبة التي تليها، فمن يمكنه أن ينقذنا من الضرر الجسيم في حالة قطع معظم إمدادات الخليج العربي من النفط لفترة طويلة".[2]

هذا التصريح يبين مدى الأهمية التي توليها السياسة الأمريكية لمسألة النفط، والذي تحول منذ العشرينيات من القرن الماضي إلى سلعة استراتيجية، خاصة أن القوى الدولية تعتمد على الخارج لتوفير احتياجاتها من النفط.

[1] السيد فليفل، **المرجع السابق**، ص ص333–334.

[2] ياسر عبد الفتاح، "أمريكا والنفط الإفريقي"، تم تصفح الموقع يوم: 16 أفريل 2015. الرابط: www.alukah.net/world_muslims/0/67265

كما يمثل النفط الإفريقي أهمية كبرى في السياسة الأمريكية القائمة على ضمان الوصول إلى مصادر جديدة للطاقة والسيطرة عليها، وتنويع هذه المصادر وحرمان القوى الدولية الأخرى من الوصول لهذه المصادر، وهذا يشمل القوى المنافسة مثل الصين، أو الحليفة مثل فرنسا.

كما أن أهمية النفط الإفريقي للولايات المتحدة تبدو واضحة من خلال الارتفاع المتزايد لنسبة واردات الولايات المتحدة النفطية من إفريقيا من إجمالي وارداتها، حيث كانت هذه النسبة تقدر بـ 15 % منذ 5 سنوات، لتصل اليوم إلى 20 %، ويتوقع أن تفوق 25 % في نهاية عام 2015. بالإضافة إلى دخول الصين في حلبة الصراع على الموارد في المنطقة، بعدما أصبحت الصين ثاني أكبر مستورد للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وفي ضوء الأهمية المتزايدة للنفط الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية، يمكن اعتبار النفط بصفة خاصة، والموارد الاستراتيجية الإفريقية بوجه عام، أحد محددات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء القارة الإفريقية، وقد انعكس ذلك في سياسات واشنطن إزاء القارة في كثير من القضايا السياسية والأمنية. حيث تعددت زيارات المسؤولين الأمريكيين للقارة، وفي مقدمتها جولة الرئيس "**بيل كلينتون**" في إفريقيا في 1998، وجولة وزيرة الخارجية الأمريكية "**مادلين أولبرايت**" في العام نفسه، وزيارة "**كولن باول**" وزير الخارجية الأمريكي للغابون في 2002، في زيارة هي الأولى لوزير خارجية أمريكي لهذه الدولة البترولية الواعدة، وجولتا "**بوش الابن**" في إفريقيا في جويلية 2003، وفي نهاية 2008،

واستمر الأمر نفسه في عهد الرئيس "**باراك أوباما**"، الذي زار غانا في جويلية 2009، ووجه لإفريقيا خطابا شاملا من منبر البرلمان الغاني، وفي سبتمبر 2011 التقى الرئيس "**باراك أوباما**" مع رؤساء 11 دولة إفريقية من دول إفريقيا الوسطى والغربية. كما قامت وزيرة الخارجية الأمريكية "**هيلاري كلنتون**" بجولة في

[1] محمد نجيب السعد، "ما سر الاهتمام الأميركي المفاجيء بدول جنوب الصحراء؟"، تم تصفح الموقع يوم: 05 أفريل 2015. الرابط: http://www.alwatan.com/graphics/2011/09sep/7.9/dailyhtml/qadaia2.html.

إفريقيا في أوت 2009، وخلال هذه الزيارات كان تأمين النفط والسيطرة على منابعه، بندا أساسيا على موائد الحوار بين المسؤولين الأمريكيين والأفارقة[1].

كما صاغت الولايات المتحدة مخططات للسيطرة على منابع النفط الواعدة بأي ثمن، ولو وصل الأمر إلى حد تفتيت الدول الإفريقية، ومثال ذلك ما حدث مع السودان، فمع اكتشاف النفط فيها ووقوع أغلب الآبار في الجنوب، ضغطت واشنطن بكل قوة على حكومة الخرطوم من أجل القبول بالتفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، على أساس الاعتراف للجنوبيين بممارسة الحق في تقرير المصير، وهو ما تم بالفعل في إطار "**بروتوكول ماشاكوس**" بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية في جويلية 2002، وما تلاه من توقيع اتفاق السلام الشامل "**اتفاق نيفاشا**" في 9 جانفي 2005، وهو الاتفاق الذي مارس الجنوبيون على أساسه حق تقرير المصير بموجب استفتاء أسفرت نتائجه عن انفصال الجنوب وقيام دولة جنوب السودان، التي تشكل بكل المقاييس إنقاصا من مقدرات دولة السودان، وتمثل مقدمة لانفصال إقليم دارفور، خصوصا بعد الإعلان عن اكتشاف النفط فيه عام 2005، بما ينذر بتفتت السودان، ثم غيره من دول القارة الإفريقية، الأمر الذي يهدد الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لكيان الدولة في إفريقيا[2].

ولتأمين مصادر الطاقة الآتية من القارة الإفريقية، تحركت الولايات المتحدة تجاه النفط الإفريقي عبر ثلاثة محاور، الأول تجاري من خلال دعم التبادل التجاري بين الطرفين، والثاني سياسي يتمثل في رفع شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان منذ عهد "**كلينتون**"، الذي رفع شعار الديمقراطية في سياسته تجاه إفريقيا. إلا أن ما يلاحظ في هذا الصدد هو أن الولايات المتحدة تولي اعتبارات المصلحة القومية الأهمية القصوى في سياستها الإفريقية، وهو ما يعكسه اهتمامها بنظم ليست هي بالضرورة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي، بل إنها

[1] محمد جلال السعد، **المرجع السابق**.

[2] محمد ختاوي، "النزاعات الجيوسياسية والمصالح الغربية في إفريقيا"، تم تصفح الموقع يوم 6 أفريل 2015. الرابط: http://www.wata.cc/forums/showthread.php?61664.

في سعيها إلى تحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة في إفريقيا موالية للغرب عموما، والولايات المتحدة بشكل خاص[1].

أما المحور الثالث فيتمثل في تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا من خلال أسلوبين، الأول ثنائي والثاني متعدد الأطراف. فعلى المستوى الثنائي عملت الولايات المتحدة على تكثيف وجودها العسكري في مختلف مناطق القارة، كمنطقة القرن الإفريقي، حيث عقدت الولايات المتحدة عدة اتفاقيات ثنائية مع كل من إريتريا وجيبوتي وإثيوبيا في ديسمبر 2002، وهي اتفاقيات تسمح للجيش الأمريكي بحرية الحركة في هذه البلدان لضمان أمن البحر الأحمر ومواجهة ما تسميه بالتنظيمات الإرهابية. وجدير بالذكر أن جيبوتي تحتضن القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة والرئيسية في القرن الإفريقي، كما تتوفر القوات الأمريكية على موقع في أوغندا يتيح فرصة مراقبة جنوب السودان، حيث توجد آبار النفط، بالإضافة إلى حصولها على تسهيلات في مناطق مختلفة من القارة مثل كينيا، إريتريا وليبيريا.[2]

<u>المطلب الثالث: الولايات المتحدة الأمريكية والطاقة في الساحل الإفريقي</u>

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة حراكا سياسيا دوليا متصاعدا، بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية التماثلية واللاتماثلية بالمنطقة، كنشاطات الجماعات الارهابية، وتنامي نشاطات الجريمة المنظمة بكل أنواعها كتهريب المخدرات والأسلحة...الخ.

فقد كانت منطقة جنوب الصحراء الإفريقية دائما في آخر الأولويات بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية، حيث بقيت حتى 1960 المنطقة الوحيدة التي نجت من النفوذ الأمريكي، وأصبحت بعد ذلك ساحة للنزال غير المباشر بين القطبين المتصارعين خلال الحرب الباردة، حيث إختفت إفريقيا من جديد عن الرادارات

---

[1] جوزيف رامز أمين، **المرجع السابق** ،" ص79.

[2] عمر حمودة، "<u>النفط في السياسة الخارجية الأمريكية</u>"، **<u>السياسة الدولية</u>**، العدد164،(القاهرة: أفريل 2006)، ص53.

الأمريكية بعد سقوط جدار برلين عام 1989. وتوجد وثيقة رسمية للبنتاغون تؤكد "أنه في نهاية المطاف فإن مصالحنا الإستراتيجية في إطارها التقليدي بإفريقيا غير موجودة"[1].

وأمام هذا الواقع أصبح الساحل الإفريقي يشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير إهتمام الفواعل الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث عبر العالم، وهذه الأهمية تكتسبها من ما تحويه من تفاعلات ترسم شكل التقاطعات السياسية لمختلف القوى الإقليمية والدولية، وما تحويه من مقومات التنافس الدولي القائم على اكتساب المزيد من الثروات والموارد المحركة لعجلة الإقتصاد.

إن تسارع التطورات الأمنية بالمنطقة، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول صياغة ورسم سياسات واستراتيجيات أمنية جديدة، تتوافق مع المستجدات الجديدة والمتسارعة في ظل التنافس الدولي الذي لم يشهد له مثيل في السابق، خاصة مع دخول الصين بقوة في هذا الحراك، باستراتيجيات اقتصادية قوية ونوعية ومركزة.

كما أن الساحة الإفريقية في السنين الأخيرة لم تخل من صراع علني أو خفي بين الأمريكيين والفرنسيين، ولعل حروب إفريقيا الأخيرة: "رواندي وبورندي، الكونغو وساحل العاج" خير شاهد على هذا الصراع الذي يتم بالوكالة.

وفي تصريح واضح يكشف النوايا الأمريكية لغزو القارة ، أعلن وزير الدفاع الأمريكي "**دونالد رامسفيلد**" عن فصل جديد من فصول الاستراتيجية الأمريكية بأنها ستتوجه إلى إفريقيا، وذلك بعد الانتهاء من عملياتها العسكرية في الشرق الأوسط. وعلى إثر هذه التصريحات كانت زيارة الرئيس الأمريكي "**جورج بوش**" للقارة الإفريقية في 8 جويلية 2003، وذلك للبحث عن مناطق بديلة واحتياطية للنفط غير تلك التي في آسيا، ومن

[1] مايا كاندل، "مكانة الساحل الافريقي في سياسات الولايات المتحدة الامريكية الحالية"، تم تصفح الموقع يوم: 15 أفريل 2015. الرابط: http://saharahoy.com/news1027.html

ضمنها البترول التشادي[1]. حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لترسيخ موقعها في المنطقة من أجل تأمين أنبوب "**تشاد– الكاميرون**" الذي يضخ 250 ألف برميل من النفط يوميا، حيث تم تخصيص مبلغ 65 مليون دولار للقيام بالتدريب العسكري على مستوى خط مالي، النيجر، تشاد وموريطانيا من أجل حماية شركاتها البترولية، وهو الأمر الذي جعل واشنطن تسعى لفرض الأمن في الشريط الاستراتيجي بين الساحل الإفريقي والقرن الإفريقي[2].

وكان من بين أهداف هذه الزيارة تقليص النفوذ الغربي، وخاصة الفرنسي من القارة عموما ومن أية قوة أخرى، وظهر ذلك جليا في كلمة "**بوش**" في "**غوريه**" **Goree** في السنغال ، عندما أعلن عزمه على تعويض إفريقيا عن قرون العنجهية الاستعمارية الغربية.

ولعله منذ أحداث 11 سبتمر 2001 ، بدأ صدام ظاهري بين فرنسا وأمريكا، مرده سعي فرنسا نحو ضمان حصتها من الغنائم، سواء أكان ذلك في أفغانستان أو العراق أو غيرهما، فمنذ زيارة "**كلينتون**" إلى القارة 1997، بدأت الولايات المتحدة مزاحمة فرنسا في مستعمراتها، وتغيير الحكام الموالين لفرنسا في هذه الدول، وفرض هيمنتها على اقتصادياتها.

وبالنسبة للاهتمام الأميركي بنفط الساحل الإفريقي، فهو يظهر جليا من خلال حجم الاستثمارات الأميركية في المنطقة، فنجد ثلاث شركات أميركية هي "**إكسون موبيل**" و "**بتروناس**" و"**شيفرون**" لها نحو 95 % من استثمارات النفط التشادي، وتخطط هذه الشركات إلى مد خط لنقل النفط من الخليج العربي يمر

[1] محمد البشير موسى، "التنافس الأمريكي الفرنسي على ثروات تشاد"، تم تصفح الموقع يوم: 12 أفريل 2015. الرابط: http://almoslim.net/node/84453

[2] عبد المالك عودة، "أفريكوم تبحث عن مقر دائم في إفريقيا"، **الأهرام الاقتصادي**، العدد2036،(القاهرة:14 جانفي 2006)، ص9.

من ميناء "**ينبع**" السعودي إلى ميناء "**عروس**" السوداني، مخترقا دارفور إلى تشاد، ليلحق بالأنبوب الحالي الذي يبدأ من حقول دوبا التشادية ليصب في المحيط الأطلسي[1].

ومن أهم المشاريع الأمنية الأمريكية التي وجهت إلى الساحل هناك مشروعان هامان هما :

مشروع "**Pan–sahel**" وتم تبنيه في نوفمبر 2002، ويتضمن تدريب الجيوش الوطنية في مالي ،النيجر، موريتانيا وتشاد، إلى جانب تشجيع التعاون الإقليمي بمساعدة التكنولوجيا الأمريكية وتبادل المعلومات. وقد خصصت الإدارة الأمريكية لهذا المشروع مبلغ 6 مليون دولار في السنة الأولى، و 7.75 مليون دولار في السنة الثانية، إلى جانب إرسال ما يقارب 150 جندي أمريكي في شكل مهمات لكل من (مالي، التشاد، النيجر، موريتانيا) والتي تشكل قلب هذه الاستراتيجية[2].

وفي سنة 2005 استبدل هذا المشروع **Pan-sahel** ببرنامج الشراكة الصحراوية لمواجهة الإرهاب **Le Partenariat transsaharienne contre le terrorisme (TSCTP)**، وهو برنامج تشرف عليه كل من وزارة الخارجية، الوكالة الأمريكية للمساعدات الدولية **USAIA** ووزارة الدفاع.

والملاحظ على هذا المشروع أنه وسع عدد الدول المعنية به، فإلى جانب الدول الأربعة التي تضمنها المشروع وهي: مالي، النيجر، التشاد وموريتانيا، تم أيضا دمج الجزائر، المغرب، تونس، بوركينافاسو، نيجيريا، السنغال وليبيا، وبدوره يتضمن البرنامج العمل على تحسين قدرات دول المنطقة ضد المنظمات الإرهابية ومنع هذه الأخيرة من توظيف عناصر جديدة في صفوفها إلى جانب منع تحول المنطقة إلى ملجأ للإرهابيين المحليين والدوليين ويعتمد هذا المشروع على جانبين من العمل: الجانب الأول ويعتمد على تحسين فعالية القوات المحلية من خلال تقاسم المعلومات، التكوين وتقوية التوافق. والجانب الثاني يتعلق بالتعاون العسكري في إفريقيا، من خلال التمارين العسكرية بين القوات الأمريكية والإفريقية وبعض دول

[1] محمد جلال السعد، **المرجع السابق**.

[2] André Bourgeot, ibid, P 46-47.

الحلف الأطلسي (فرنسا، إسبانيا). وتم خلال الفترة من 2005 إلى 2009، تخصيص مبلغ 490 مليون دولار لهذه الشراكة أغلبها وجهت إلى الدول الأربعة الساحلية (النيجر، التشاد، مالي، موريتانيا). [1]

إن أهم ما يلاحظ على السياسات الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي هو حماية مصالح شركات النفط العالمية، وكمثال على ذلك وبعد تحالف بين نظام الرئيس التشادي "**إدريس ديبى**" وشركات النفط العالمية، نشبت أزمة بين الجانبين في أوت 2006، بعد أن أمر الرئيس إدريس ديبي برحيل اثنتين من الشركات هما: (**شيفرون**) الأمريكية و(**بتروناس**) الماليزية، لعدم احترامهما الالتزامات المنصوص عليها في البنود المتعلقة بتسديد الضرائب على الشركات.

واتهم "**ديبي**" الشركات بتحقيق رقم أعمال يبلغ خمسة مليارات دولار مقابل استثمارات بقيمة ثلاثة مليارات منذ عام 2003، بينما لم تحصل تشاد سوى على فتات يصل إلى 588 مليون دولار، كما يتهم الرأي العام التشادى الشركات الثلاث بنهب ثروات هذا البلد الفقير فى وسط إفريقيا بعرض نفطه بأسعار زهيدة في الأسواق، ومن ثم تقليص أرباح الدولة من العائدات النفطية.

وتشمل الشركات النفطية العاملة في تشاد والتى تنتج 170 ألف برميل يوميا، المجموعتين الأمريكيتين "**إكسون – موبيل**" و"**شيفرون – تكساكو**" والماليزية "**بتروناس**"، التي تستخرج النفط التشادي الخام منذ 2003. غير أن الأزمة انتهت بين الجانبين في أكتوبر 2006، حينما وافقت الشركتان على دفع أكثر من 280 مليون دولار أمريكي للدولة كضرائب مستحقة، الأمر الذى فسره المراقبون بأن "ديبي" كان يحاول من خلال قراره استعادة شرعيته المفقودة في الشارع التشادي، بسبب الفساد السياسي وهيمنة طبقة معينة في الحكم على أموال النفط على حساب الفئات الأكثر احتياجا، لاسيما في ظل مواجهته لمعارضة مسلحة قادمة من الشرق تحاول قلب نظام حكمه، كما أن تزامن طرد الشركتين النفطيتين مع استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الصين وتشاد، دفع إلى الاعتقاد بأن خطوة "ديبي" رسالة سياسية للضغط على الغرب ودفعه إلى مقايضة

[1] Antonin Tisseron, " Quels enseignements de l'approche américaine au sahel" ?
تم تصفح الموقع يوم:14 أفريل. الرابط: http://www.gabrielperi.fr

النفط بالسياسة معه، مفادها أنه فى حال عدم قبول شروطه، فإنه سيولى وجهه شطر بكين، والحصول على مكاسب مالية في ملف النفط لشراء الأسلحة، وتقوية نظامه من أجل التصدي للمعارضة المسلحة[1].

من هذا المنطلق وبناء على المؤشرات السابقة يبقى الساحل الإفريقي منطقة تنافس بين القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا تتهاون في طرح كل الاستراتيجيات التي تخدم مصالحها وتبقيها في المنطقة لفترة أطول. و ما طرح "الأفريكوم" إلا دليل على ذلك، فالسيطرة والهيمنة على المنطقة تحتل مركز اهتمام الولايات المتحدة.

وبنظرة سريعة يمكن التأكد من أن تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي، ليس من منطلق محاربة الإرهاب، ولا هو موقف إنساني أو أخلاقي، إنما هو مرتبط بأهداف ومصالح استراتيجية واقتصادية، باعتبار منطقة الساحل ذات أهمية جيوسياسية، جيو- بوليتيكية، وجيو- اقتصادية، وأبرز دليل على ذلك أنها لم تحقق الأمن والسلم في المنطقة، وإنما زادت الوضع سوءا وبشكل ينذر بعواقب وخيمة وكبيرة جدا تتجاوز المصالح الأمريكية بكثير.

---

[1] عبد الحافظ الصاوي، "الفساد يغتال أحلام شركات البترول بتشاد"، تم تصفح الموقع يوم 18 أفريل 2015. الرابط: http: //wwwislamonlinenet/arabic/economics/issue/topic_09/2006/08/01shtml.

المبحث الثاني: فرنسا والطاقة في الساحل الإفريقي

إن المساعي الفرنسية الظاهرية في حفظ الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، تخفي نوايا جدية تسعى فرنسا من خلالها إلى بسط هيمنتها الاستعمارية في إفريقيا، التي أصبحت اليوم محط اهتمام الكثير من الدول الكبرى، ومن ثمة فرض وجودها في هذه المنطقة الغنية بالكثير من الثروات الدفينة كما يقول بعض المراقبين، الذين أكدوا أن المعركة الحالية التي تقودها فرنسا وبدعم دولي بهدف القضاء على الإرهاب وإحلال السلام في منطقة الساحل الإفريقي، التي تعاني الكثير من المشاكل والحروب الداخلية، ليست سوى مقدمة لمشروع كبير لتغيير خارطة المصالح والثروات العالمية وتوزيعها بين الحلفاء. وهو ما نحاول توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: إفريقيا في الاستراتيجية الفرنسية

إن فرنسا لا تستطيع التخلي عن إفريقيا، نسبة لأهميتها الإستراتيجية وتحقيق مصالحها الذاتية، فقد أكد ذلك النائب"**شارك جوسلان**"، الذي حضر المؤتمر الوزاري التحضيري للقمة الفرنسية الإفريقية في بوركينافاسو إلى جانب وزير الخارجية "**فيدرين**" ، والتي عقدت في نهاية نوفمبر 1998 في باريس بقوله: "إن من غير المطروح بالنسبة إلى فرنسا التعبير عن أي تراجع لدورها في إفريقيا"[1].

وتعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي احتفظت بعلاقات مستمرة ووطيدة بمستعمراتها الإفريقية السابقة، بل ربما كانت من أولى الدول في هذا المجال، إذا ما قورنت بالدول الاستعمارية الأخرى. فقد اتخذت فرنسا سياسة تعاونية محكمة ودقيقة مع الدول الإفريقية في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية، بهدف الإبقاء على الدور الفرنسي المؤثر في السياسة العالمية.

[1] حمدي عبد الرحمن، "التدخل الفرنسي في مالي"، تم تصفح الموقع يوم: 16 أفريل 2015.الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/2/2/

ومن ثم تسعى فرنسا للحفاظ على مصالحها في القارة الإفريقية، متخذة في ذلك عددا من الذرائع لشرعنة تدخلها في الدول الإفريقية، كالحرب على الإرهاب والتدخل الإنساني، لتعيد من جديد إلى الأذهان الاستعمار القديم. حيث أصبحت إفريقيا تمثل تحديا لفرنسا وفرصة في نفس الوقت، فهي تحد كون فرنسا لم تعد اللاعب الوحيد في القارة الإفريقية، وفرصة كونها تريد استعادة دورها ونفوذها كقوة كبرى لا يستهان بها واسعة النفوذ في القارة الإفريقية[1].

وقد حددت المصالح الفرنسية السياسة التي قامت بتنفيذها فرنسا في القارة الإفريقية، فالمصالح الاقتصادية تمثلت في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وموارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية، أما المصالح الاستراتيجية فتمثلت في الوصول للموارد الطبيعية الاستراتيجية التي تمتلكها القارة، والسيطرة على المواقع الاستراتيجية في بعض الدول الإفريقية، كقاعدة جيبوتي لما لها من ميزة هامة في مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. كما اشتملت السياسة العسكرية الفرنسية في إفريقيا على عدة آليات لتنفيذها، من بينها القواعد العسكرية الفرنسية في عدد من الدول في أنحاء القارة الإفريقية، حيث وصلت أعداد هذه القواعد في بداية الستينيات إلى 100 قاعدة عسكرية قبل تخفيضها لارتفاع تكاليفها[2].

ويمكن القول بأن فرنسا تعتمد في الأساس على نهجين هما النهج السياسي والنهج الاقتصادي[3]:

ـ النهج السياسي: حيث تعد قضايا تحرير الرهائن الفرنسيين وتهديدات المجموعات الإرهابية لمصالح فرنسا نوعا من الأعذار تطرحها فرنسا لتبرير سياستها العسكرية في التدخل في القارة، فضلا عن تعزيز دورها وتأثيرها السياسي على الساحة الدولية.

---

[1] علي حسن باكير، "التنافس الدولي في إفريقيا: الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية"، تم تصفح الموقع يوم:25 مارس 2015. الرابط: www :aljazeera.net/NR/exerces/2117487c

[2] حمدي عبد الرحمن، "التدخل الفرنسي في مالي"، **المرجع السابق**.

[3] علي حسن باكير، **المرجع السابق**.

. النهج الاقتصادي: أين لعبت الأزمة الاقتصادية التي ألقت بظلالها على أوروبا دورا في تعزيز فرنسا لتواجدها العسكري في القارة الإفريقية بهدف حماية مصالحها الاقتصادية وتحقيق مكاسب اقتصادية في القارة. فإفريقيا تعد مصدرا غنيا بالمواد الخام للصناعات الفرنسية على الرغم من أن فرنسا تصدر حوالي 25% من بضائعها لإفريقيا.

وتسعى فرنسا أيضا من خلال تعزيز تواجدها العسكري في قارة إفريقيا بالإضافة إلى حماية المصالح وتحقيق المكاسب وزيادة السيطرة والنفوذ، إلى تحجيم دور بعض القوى الإقليمية والدولية الصاعدة في إفريقيا، كالصين والولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من انسحاب فرنسا من مستعمراتها في إفريقيا، إلا أن تدخلاتها العسكرية لم تنقطع منذ ذلك الحين، كما تعد فرنسا من أكثر دول أوروبا التي لديها وجود عسكري هو الأقوى في قارة إفريقيا. ويرى كثيرون أن التدخل الفرنسي في بعض الدول الإفريقية التي كانت مستعمرات تابعة لها سابقا، يمكن تضمينه في خانة الاستعمار الجديد وليس مكافحة واحتواء الإرهاب كما تدعي القيادة الفرنسية.

المطلب الثاني: السياسة الطاقوية الفرنسية في الساحل الإفريقي

إن استقرار منطقة الساحل والصحراء بصفة عامة يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية المتمثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم، حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا، وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8,7 % من الإنتاج العالمي، وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الأوربي، كما تشير الدارسات إلى أن باطن الساحل (تشاد، موريتانيا، النيجر) يمثل ثروة بترولية هامة[1].

1 Louis Sémon , Alexander Mattelaer ." Une stratégie cohérent de l'UE pour le sahel".
تم تصفح الموقع يوم: 15 أفريل. الرابط: http ://www.europarl.europa.eu.

إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية، فإن منطقة الساحل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء الذي يزود أوربا بالغاز الطبيعي، والذي يربط النيجر، نيجيريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كم، بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من "**واري**" في نيجيريا ويصل إلى "**حاسي الرمل**" بالجزائر مرورا بالنيجر، وبدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاث في 3 جويلية 2009.[1]

وفي إطار التنافس بين القوى الكبرى على التمركز في هذه المنطقة، تسارع فرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي إلى ضمان مصالحها وحماية المصالح المتواجدة في مواجهة كبريات الشركات الدولية في المنطقة، حيث نجد الشركات الاسترالية، الهندية وشركات كوريا الجنوبية تستثمر في اليورانيوم بالنيجر، وشركة قطر بتروليوم **kugpec** التي تستثمر في استغلال البترول في موريتانيا، وشركات ألمانية **Winter Shall** و**RWE** وإسبانية **Repsol** التي تقوم بعمليات التنقيب عن النفط في الساحل. إضافة إلى إيطاليا التي عملت بدورها على تقوية علاقاتها في مالي، من خلال عمل شركاتها في قطاع الطاقة أبرزها شركة **ENI**. بالإضافة إلى عديد الشركات الصينية التي تستثمر في التنقيب عن البترول في مالي، وتتواجد في موريتانيا والنيجر شركة "**غاز بروم الروسية**" التي أمضت في سنة2011 اتفاقا مع النيجر من أجل البحث عن اليورانيوم[2].مزاحمة بذلك شركة "**أريفا**" **Areeva** الفرنسية.

وتستعمل فرنسا في سبيل تحقيق مصالحها أسلوب التواطؤ مع الأنظمة الحاكمة، فالكل يعلم أن الحكومة الفرنسية تدعم النظام الحاكم في تشاد تحت رئاسة "**إدريس ديبي**" الذي تولى الحكم في أواخر 1990 بمساعدة الجيش الفرنسي ومصالح المخابرات الفرنسية، وذلك تحت رهانات بترولية جذابة. حيث رأت

---

1 شمسة بوشنافة،"استراتيجيةالاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل"،(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 27-28 فيفري 2013)، ص3.

2 - Bérangère Rappent, "Les Etats sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux. L'union européenne en particulier" تم تصفح الموقع يوم: 11 أفريل 2015. الرابط: http://www.grip.org

الشركات النفطية أن استمالة رئيس أو حاكم أرخص من التعامل بصفة نظامية مع الدولة التشادية، وذلك بمساعدة البنك العالمي للتوقيع على مشاريع استغلال النفط، وذلك ما جرى بالفعل مع شركات فرنسية وأمريكية أمثال (**Chevron,Bolloré,Bouygues**) وغيرها.[1]

وباستثناء هذه المصالح الحيوية، فإن منطقة الساحل تمثل عمقا جيو استراتيجيا لإفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية وبصورة غير مباشرة إلى البحر الأحمر، حيث الشركاء الاقتصاديون والعسكريون لفرنسا ودول الاتحاد الأوروبي وهذا يعني أن التهديدات التي تميز منطقة الساحل(الهجرة والجريمة المنظمة)، يمكن أن تمتد إلى مناطق النفوذ هذه، كما يمكن أن تصل إلى الحدود البحرية الأوروبية عن طريق جنوب المتوسط[2]. فنشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل سوف يؤدي إلى عدم استقرار المناطق المجاورة وخاصة إفريقيا الغربية والبحر الأحمر. وقد شكلت أزمة مالي والنيجر وتنامي نشاط القاعدة تحديات صريحة للمصالح الأوروبية المتمثلة أساسا في[3]:

–الوصول إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية التي تمتلكها القارة.

– السيطرة على المواقع الاستراتيجية الإفريقية وبالأخص القاعدة الغربية في جيبوتي أي مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو الممر المائي بالغ الأهمية على المستوى التجاري والاستراتيجي وذلك لمحاذاته للمملكة العربية السعودية، وقربه من بقية دول الخليج، بالإضافة إلى رابطة الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط.

---

[1] محمد ختاوي، "**النفط والعلاقات الدولية**"، (بيروت، دار النفائس،2012)، ص233.

[2] Louis Simon, Alexander Mattelaer, op.cit.

[3] إجلال رأفت، " السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، **السياسة الدولية**، العدد 145، (القاهرة: جوان 2001)، ص10.

لا شك أن هناك مصالح استراتيجية واقتصادية هائلة لفرنسا في مالي، طبقا لتصريح وزير الخارجية الفرنسي "**لوران فابيوس**" في 14 جانفي 2013 الذي يقول فيه: "لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا ولإفريقيا على المحك، لذلك كان علينا التحرك بسرعة".

ولعل على رأس تلك المصالح الفرنسية مسألة الوصول إلى اليورانيوم في الصحراء الإفريقية، إذ تعتمد فرنسا في تلبية نحو 75% من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية. وهو ما يفسر اعتماد فرنسا الكبير على خام اليورانيوم. وتشير تقديرات الطاقة الدولية إلى أن صحراء شمال مالي وشرق النيجر تحتل المرتبة الثالثة في استحواذها على احتياطات اليورانيوم في العالم، فضلا عن امتلاكها لاحتياطات كبيرة من النفط الخام.

ويشير بعض المراقبين إلى أن شركة "**أريفا**" **Areeva** الفرنسية ظلت على مدى قرون أربعة ماضية تهيمن على حقوق استغلال اليورانيوم في النيجر، إلى أن قامت حكومة النيجر مؤخرا بمنح تراخيص للتنقيب لشركات هندية وصينية وأميركية وكندية وأسترالية[1].

المطلب الثالث: التنافس بين فرنسا والولايات المتحدة في الساحل الإفريقي

يبدو أن التوجهات الجديدة لكل من الولايات المتحدة، وفرنسا إزاء إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أبرزت تنافسا حقيقيا بين البلدين. ويمكن للمرء أن يدرك ذلك في الحرب الأهلية الرواندية، حيث كانت القوات الفرنسية هي الأسبق والأكثر عددا، وهو الأمر الذي دفع بالإعلام الأمريكي إلى التركيز على المشكلة وعلى الدور الفرنسي في تزويد نظام الرئيس السابق "**هابياريمانا**" بالأسلحة والمعدات.

[1] حمدي عبد الرحمن، "التدخل الفرنسي في مالي"، **المرجع السابق**.

كما أن الدور الأمريكي في إعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي بمنطقة البحيرات العظمى لا يتفق مع المصالح الفرنسية، ومع ذلك فإن ثمة قدرا من التعاون والتنسيق بين الأطراف الأوروبية والأمريكية في مواقفها تجاه قضايا إفريقيا.

ففي أعقاب التورط الأمريكي في الصومال، والتورط الفرنسي في الأزمة الرواندية اقتنع الطرفان بضرورة ترك مهام حفظ السلام للأفارقة أنفسهم. وبناء على ذلك تم الاتفاق في ماي 1997 بين كل من فرنسا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على تقديم مشروع إلى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن تنسيق الجهود الدولية المتعلقة بحفظ السلام في إفريقيا[1].

إلى جانب ذلك تسعى فرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي إلى التصدي للدور والنفوذ الأمريكي المتنامي في المنطقة وإمساك أمريكا بالملف الأمني، ومن ثم فإن مبادرة الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل "استراتيجية من أجل الساحل" التي تمت بلورتها في سنة 2011، هي في الحقيقة مشروع منافس للمشاريع الأمريكية التي انطلقت في المنطقة وأصبحت تهدد المصالح الفرنسية والأوروبية.

ويرى المراقبون أن تسليم السودان للإرهابي "**كارلوس**" في أوت 1994، كان مقابل دعم فرنسي تجلى في مساعدات عسكرية ضد التمرد الجنوبي، وسماح الفرنسيين للجيش السوداني بعبور أراضي إفريقيا الوسطى لمحاصرة المتمردين من الخلف، حينذاك أعلنت الحكومة السودانية عن إمكان توقيع عقود ضخمة مع شركات إعمار فرنسية. وكانت المخابرات الفرنسية قدمت الدلائل للرئيس "**حسن الترابي**" بأن المخابرات الأمريكية "**السي. آي. إيه**"**CIA** تقف وراء الاعتداء التي تعرض له في مطار أوتاوا في ماي 1994، عندما اعتدى عليه مهاجر سوداني. وكانت العلاقات الأمريكية – السودانية قد ساءت منذ مجيء الإسلاميين إلى السلطة في السودان في 30 جوان 1989، عندها أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها للسودان،

[1] حمدي عبدالرحمن، **المرجع السابق**، ص12.

وأقنعت صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي بوقف التعاون معه، قبل أن تضعه في 18 أوت 1992 على لائحة الدول التي تساند وترعى الإرهاب الدولي، ثم قامت بدعم المتمردين في الجنوب، ومحاصرة السودان دبلوماسيا في المحافل الدولية، ودعم الدول المجاورة المناوئة له، كأثيوبيا وإريتريا وأوغندا لإسقاط نظام الخرطوم. وهكذا فقد اعتبر المراقبون التقارب الذي حصل بين السودان وفرنسا على أنه أساسا تقاربا ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام 1980 حصلت فرنسا على حق التنقيب على النفط وإنتاجه في السودان، في مساحة تبلغ 120.000 كم² بين "**ملكال**" و"**بور**" *. وقد أظهرت تقديرات المهندسين الفرنسيين أن المنطقة المستهدفة تمتلك مخزونا ضخما من النفط. ويعتقد أن السودان تملك أكبر احتياطات غير مستغلة من النفط في إفريقيا وأوروبا تفوق تلك الموجودة في خليج غينيا. ويشكل النفط نحو 70 % من إجمالي الناتج المحلي في السودان. ومع ذلك فقد اضطرت فرنسا في عام 1985 إلى تعليق عملياتها في التنقيب عن النفط في السودان، وذلك تحت وطأة الحرب في جنوب السودان. وقد احتفظت فرنسا بعلاقات وثيقة مع نظام الحكم في الخرطوم، حيث وفّرت له الدعم اللوجستي والعسكري.

وبالمقابل فإن الولايات المتحدة وفي إطار سياستها الرامية إلى عزل النظام السوداني قدمت العون والدعم لجماعات التمرد السودانية في كل من أوغندا، إريتريا وإثيوبيا. وحاولت الإدارة الأمريكية جاهدة منع الشركات غير الأمريكية من استغلال النفط السوداني، فمارست ضغوطا على شركة "**تاكسمان**" الكندية، حتى إنها تواجه تهما جنائية بالمشاركة في أعمال التطهير العرقي أمام أحد المحاكم الأمريكية.

وإزاء العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان عام 1997، أصبح المجال واسعا أمام الصين، وبعض القوى الآسيوية الأخرى للاستثمار في مجال النفط السوداني. فقد أضحت الصين تستورد

* "ملكال" و"بور"، مدينتان تقعان في جنوب السودان.

نحو 6% من إجمالي احتياجاتها النفطية من السودان. وتمتلك شركة "**البترول الوطنية**" الصينية نحو 40% من أسهم شركة "**بترول أعالي النيل**"، والتي تسيطر على اثنين من أهم حقول البترول في ولاية أعالي النيل.

وقد ظلت منطقة الساحل الإفريقي تاريخيا تشكل أهمية استراتيجية كبيرة لفرنسا، وغيرها من الدول الكبرى، ويرجع المراقبون ذلك إلى رغبة الدول الكبرى في الاستئثار بالثروات الطبيعية في تلك المنطقة، بما في ذلك اليورانيوم، الذي يستخدم في إنتاج القنبلة النووية، فضلا عن الماس والذهب، وانطلاقا من ذلك، حرصت فرنسا على إعادة تواجدها العسكري في المنطقة، وعدم الاكتفاء بتقديم تدريبات أو دعم لوجيستي لجيوش الدول الحليفة في المنطقة، بل ضرورة التواجد بصورة دائمة في المنطقة من خلال التمركز في ثلاث قواعد رئيسة هي مالي، النيجر وتشاد.

المبحث الثالث:الصين والطاقة في الساحل الإفريقي

ارتبط صراع المصالح في إفريقيا بالتنافس الأمريكي– الفرنسي بشكل أساس، وكان من نتائجه توجه الصين إلى إفريقيا وفرض نفوذها على بعض المناطق فيها، والتي أصبحت من خلاله الصين المنافس والشريك القوى للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على إفريقيا، وذلك لما تتمتع به الصين من قوة اقتصادية هائلة جعلتها تلعب هذا الدور بفاعلية واقتدار. وبذلك أصبحت الصين الحليف المقبول لدى الأفارقة حيث فتحوا لها الباب الإفريقي على مصراعيه ذلك لاعتبارات كثيرة منها أنها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وأنها تتمتع بإمكانيات اقتصادية كبيرة يمكن أن تساعد دول القارة، علاوة على أنها تمتلك التكنولوجيا الحديثة التي من خلالها يمكن المساهمة في بناء القدرات الإفريقية، وبذلك وجدت الصين ضالتها في إفريقيا من باب الاستثمارات في مجالات النفط والتجارة.

ومنطقة الساحل الإفريقي تعتبر واحدة من المناطق التي تحظى باهتمام الصين، في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وذلك لاعتبارات اقتصادية بحتة، هدفها ضمان التزود بموارد الطاقة وتنويعه من مناطق بديلة للمناطق التقليدية في آسيا ومنطقة الخليج العربي.

المطلب الأول: أهمية النفط في العلاقات الصينية – الإفريقية

إن موجة الصراع ضد القوى الاستعمارية والرغبة في التحرر التي بدأت في خمسينيات القرن الماضي، تعتبر الركيزة الأساسية التي انطلقت منها العلاقات الصينية – الإفريقية، وكانت الصين خلال هذه المرحلة تركز على الإيديولوجيا الاشتراكية في علاقتها مع الدول الإفريقية[1].

[1] طارق عادل الشيخ، "الصين وإفريقيا والتطلع إلى القرن الـ 21"، **السياسة الدولية**، العدد 138،(القاهرة: أكتوبر 1999)، ص196.

وفي إطار سعي الصين إلى الاعتراف بها داخل المنتظم الدولي، أقامت علاقات دبلوماسية مع 44 دولة إفريقية مبنية على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي المحددة من طرف الصين. وإذا كانت العلاقات الصينية – الإفريقية في هذه المرحلة تحكمت فيها الاعتبارات الإيديولوجية، فإنه بعد نهاية الحرب الباردة تحولت السياسة الصينية تجاه إفريقيا من الدعم القوي للاتجاهات الإيديولوجية إلى منهج براغماتي يعطي الأولوية للتجارة والاستثمارات مع الدول الإفريقية.

ففي السنوات الأخيرة دخلت الصين نادي المصدرين العشرة الكبار في العالم، ذلك أن خمس ناتجها الوطني الخام يأتي من المبيعات إلى الخارج، أي ما يعادل 80 مليار دولار، وبذلك أصبحت الصين مع بداية القرن الحالي المصدر الرابع في العالم للسلع خلف الولايات المتحدة واليابان وألمانيا، وهناك من يعتقد أنها قد تصبح الأولى في العالم مع بداية العقد الثاني من القرن الحالي[1].

وتماشيا مع هذه المعطيات، أصبحت الصين تنظر إلى إفريقيا باعتبارها خزانا مهما للموارد الأولية المهمة للصناعة الصينية خاصة النفط، بالإضافة إلى اعتبارها سوقا استهلاكية مهمة لتسويق منتجاتها الصناعية. ولهذا أصبحت الصين تتبنى نمطا جديدا من أنماط تفعيل علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا من خلال المؤتمرات والمنتديات كأسلوب للتعاون، وإجراء المزيد من الصفقات بين الطرفين، وهو ما تبين من خلال منتدى التعاون الصيني– الإفريقي الذي تم تأسيسه سنة 2000.

وتشير الإحصائيات إلى تطور حجم التجارة الصينية – الإفريقية خلال العقدين الأخيرين، حيث وصلت معدلات تزايد حجم التبادل التجاري إلى 40,6 بالمئة في عام 1997 بقيمة 5,67 مليار دولار، وهي قيمة

[1] **التقرير الاستراتيجي الإفريقي**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2007)، ص102.

جاوزت تلك التي تحققت في عام 1990 بـ 6 مرات. وفي عام 2000 تعدى إجمالي حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا 10 مليارات دولار[1].

وبانعقاد منتدى التعاون الصيني – الإفريقي في بكين سنة 2000، تم وضع أساس جديد لانطلاق حقبة جديدة من التعاون الاقتصادي بين الطرفين، ونتيجة لذلك، فقد تضاعفت التجارة بين الصين وإفريقيا، إذ تجاوزت قيمتها 10 مليارات دولار أمريكي عام 2000، وحافظت على معدل نمو بلغ أكثر من 30 بالمئة في السنوات الماضية. وفي عام 2006 بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين 55,5 مليار دولار أمريكي، بزيادة 40 بالمئة عن الفترة المماثلة من عام 2005، حيث بلغت قيمة الصادرات الصينية إلى إفريقيا 26,7 مليار دولار أمريكي، بزيادة 43 بالمئة، وسجلت واردات الصين من إفريقيا 28,8 مليار دولار بزيادة 37 بالمئة، لتصبح بذلك الصين ثالث أكبر شريك تجاري لإفريقيا بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي[2].

وقامت الصين بإلغاء ديون مستحقة لها لدى 31 دولة إفريقية، وذلك بقيمة 1,2 مليار دولار تقريبا 10,5 مليار يوان[3]. وفي مجال الاستثمار الصيني في إفريقيا وصل حجم الاستثمارات المباشرة الصينية في إفريقيا عام 2004 إلى 15 مليون دولار، كما تم تأسيس 116 شركة صينية خلال عام 2004 حتى ماي 2005، كما قامت الصين بتنفيذ عقود استثمارية بلغت قيمتها 66 مليون دولار. وخلال الفترة الممتدة من جانفي إلى ماي 2005 وصلت التدفقات الاستثمارية الصينية المباشرة إلى إفريقيا إلى 124 مليون دولار، مما رفع الحجم الإجمالي للاستثمارات الصينية في جوان2005 إلى 750 مليون دولار. وفي عام 2006 بلغت استثمارات الصين 11,7 مليار دولار في 49 بلدا إفريقيا. وتوزعت هذه الاستثمارات بين التصنيع، والمواصلات، والنقل، والزراعة، والبتروكيماويات، والكهرباء، والاتصالات، والري، والتعدين، والسكك الحديدية

---

[1] طارق عادل الشيخ، "الصين وتجديد سياساتها الإفريقية"، **السياسة الدولية**، العدد 156، (القاهرة: أفريل 2004)، ص154.

[2] **التقرير الاستراتيجي الإفريقي**، **المرجع السابق**، ص103.

[3] طارق عادل الشيخ، "الصين وتجديد سياساتها الإفريقية"، **المرجع السابق**، ص156.

وغيرها، فالصين عملت على إنجاز 600 كلم من الطرق و3000 كلم من السكك الحديد و8 محطات كهربائية، وتعدت إجمالا المشاريع الصينية في الدول الإفريقية حوالي 700 مشروع خلال السنوات السبع الماضية، فضلا على إلغاء بعض الديون وتقديم القروض الميسرة وبفوائد تفضيلية[1].

وفي إطار بحثها عن الموارد الأولية، عملت الصين منذ عام 2000 على تنويع مصادر استيرادها للطاقة، ولا سيما أن الصين تشتري حاليا ما يعادل ثلث حاجياتها النفطية من الخارج. ويتوقع أن يرتفع المعدل إلى 50% عام 2020 وإلى 80% عام 2030، الأمر الذي يهدد الأمن الاستراتيجي للصين. وتستورد الصين أكثر من 25 بالمئة من حاجيتها النفطية من القارة السمراء، ومن أبرز الدول التي تستورد منها: الجزائر، أنغولا، والتشاد، والسودان[2].

وقد اندفع الصينيون منذ 2004 نحو التنقيب عن النفط على طول ساحل نيجيريا، موريتانيا، السودان، الغابون وأنغولا. وتعد الصين اليوم المستورد الأول للنفط السوداني والأنغولي، وهي تستورد نحو 30% من حاجياتها النفطية من إفريقيا. وهذا ما يجعلها في حالة منافسة مع الولايات المتحدة التي تطمح إلى تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط. ويبدو أن الصين أصبحت تتبع استراتيجية "اذهب حيث يوجد النفط". ففي شهر جانفي 2006 وقعت شركة **CNOOC** الصينية عقدا بقيمة 2,3 مليار دولار، للاستثمار في مجموعة من حقول النفط النيجيرية[3].

ولعل هذا الاختراق الصيني للنفوذ الأمريكي في مناطق تمركز النفط في إفريقيا، جاء نتاج استراتيجية مبنية على عدة محاور، منها تقديم المساعدات إلى الدول الإفريقية دون شروط سياسية، وكذلك دعم استثمارات القطاع الخاص الصيني في إفريقيا من خلال مجلس الأعمال الصيني – الإفريقي الذي أنشئ في

---

[1] **<u>التقرير الاستراتيجي الإفريقي</u>، المرجع السابق**، ص103-104.

[2] خالد حنفي علي، "<u>النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي</u>"، **المرجع السابق**، ص89.

[3] **المرجع السابق**، ص89.

نوفمبر 2004، والذي عمل على دعم استثمارات القطاع الخاص الصيني في كل من الكاميرون، غانا، الموزمبيق، نيجيريا وجنوب إفريقيا[1].

أمام تنامي الدور الصيني في إفريقيا، كان من الطبيعي أن تنظر الدول الغربية إلى ذلك بقلق كبير، وهو ما جعلها توجه مجموعة من الانتقادات إلى الصين، من قبيل أن الصين تدعم نظما تسلطية وقمعية، ولا تربط بين قروضها وضرورة احترام حقوق الإنسان، وأنها استعمار جديد للقارة. وهكذا نجد "**نيكولاس دي كريستوف**" في عموده المكتوب في جريدة "**نيويورك تايمز**" يوجه الاتهام إلى الصين قائلا: "... إن الصين فعلا مسؤولة عن تيسير عمليات الإبادة العرقية في دار فور في السودان، إذ أن 60 بالمئة من نفط السودان يصدر إلى الصين وتذهب عوائده إلى دعم الإرهاب"[2].

المطلب الثاني: الاهتمام الصيني بمصادر الطاقة في الساحل الإفريقي

تعتبر السودان أكثر الدول التي تشهد حضورا صينيا مكثفا، حيث أن الصين لعبت دورا مهما في قضية "**دارفور**" لا يجب إنكاره، وهذا باعتبارها من صناع القرار الدولي– الخمسة دائمي العضوية بمجلس الأمن– حيث امتنعت عن التصويت عن قرار مجلس الأمن رقم 1556 الذي يدين السودان، وهددت في أكثر من مناسبة باستخدام حق الفيتو لتعطيل أي قرار أممي يصدر ضد الحكومة السودانية، إلا أن ذلك يجب ألا يحجب حقيقة أن الصين تبذل كل هذه الجهود لتحقيق مصلحتها القومية فوق أي اعتبار آخر، خصوصا أن كل القرارات التي وقفت فيها الصين موقف معارض تدخل في إطار تدويل النزاع المفتعل في دارفور، الذي من شأنه إذا تحقق أن يعكر الجو على الصين في استغلالها المريح للموارد السودانية دون أي تقييد أو مزاحمة، كما أنه لا يعقل أن تضحي الصين بعلاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية المعارضة

[1] خالد حنفي علي، "النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، **المرجع السابق**، ص93.

[2] **المرجع السابق**، ص96.

لنظام الحكم في السودان، لأجل شراكتها مع الخرطوم. مع العلم أن علاقاتها التجارية مع أمريكا تتجاوز نظيرتها السودانية بمليارات الدولارات. لذلك يجب ألا يعول عليها دائما في استخدام حق الفيتو لإجهاض قرارات مجلس الأمن ومعارضة "الإرادة الدولية"، لكون هذا الدور يظل متصلا بمصالحها الحيوية واستثماراتها المختلفة والتي تتسع و تضيق حسب مصالحها وأهدافها الذاتية.

وقد بدا التنافس بين الولايات المتحدة والصين في السودان واضحا، خصوصا بعد إعلان شركة "شوفرون" الأمريكية أن السودان يمتلك احتياطيا نفطيا أكبر مما تملكه السعودية وإيران مجتمعتين. وبناء على ذلك اتجهت الإدارة الأمريكية إلى مهاجمة الصين، واعتبرت أن الصين تقوض المصالح الغربية وتدمر مساعي غرس مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان[1].

إن الحرب الأهلية في جنوب السودان أدخلت النفط السوداني في حقبة حروب الموارد، وقد ساهمت الدول العظمى في زيادة إشعال هذه الحرب، التي كانت نتيجتها بيع شركة النفط الأمريكية "**شيفرون**" منشآتها النفطية في الجنوب، بعد 18 عاما من وجودها في السودان، وهو ما كلفها مليار ونصف المليار دولار. فقد جاءت شركة "**شيفرون**" النفطية الأمريكية وخرجت من السودان، وفق تقلبات السياسة الأمريكية، واعتقدت بأنها سوف تعود إلى السودان، وهى ترى أن لها رصيدا تحت الأرض، وحسب وجهة نظرها أنها كانت وراء المعلومات الجيولوجية المتعلقة بالاستكشاف النفطي والعديد من الآبار المختومة، وأن السودان لن يستطيع استخراج النفط كونه مرتبطا بالتقنية الاقتصادية والدولية التي تفتقدها الدولة السودانية التي بلغت ديونها 28 مليار دولار. وبخروج شركة "شيفرون" من السودان تركته من أكبر الدول التي تعانى المديونية. وفي غضون سنوات قليلة وبالتحديد عام 1995 قدمت الصين إلى السودان واستخرجت النفط السوداني، وحفرت أول بئر استكشافية خلال الربع الأول من العام 1997، كما وقعت الشركات الصينية عقدا بمشاركة 40% مع تكتل

---

[1] Zhao Hong, "China-U.S. Oil Rivalry in Africa". تم تصفح الموقع يوم: 21 أفريل 2015. الرابط: http://openarchive.cbs.dk/bitstream/handle/10398/7411/zhao_clean.pdf?sequence=1.

ARKIS للطاقة، لتطوير وزيادة الاستكشاف لمناطق "**هجليج**" والمناطق المجاورة، و تبلغ المساحة النفطية حوالي 12.2 مليون هكتار، وفي عام 1999 مد الصينيون خط الأنابيب النفطية بطول 1610 كم^2 إلى ميناء "بشائر" على البحر الأحمر، والذي كان الأمريكيون قد وعدوا بمده سابقا ولم ينفذوه[1].

لقد عوضت الصين السودان ما فقده من موارد مالية بعد خروج شركة "شيفرون" النفطية الأمريكية، مما أدّى إلى تحسن الدخل القومي السوداني، خاصة بعد مد الخط النفطي الثاني عام 2006 لنقل النفط الخام السوداني إلى الموانئ النفطية بالبحر الأحمر، لتمكين السودان من تصدير نصف مليون برميل يوميا من صادراته النفطية، وبذلك بدأ الاستغناء عن الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي، وبدأت أمريكا تفقد كل شيء في السودان بعد دخول الصين، وحاولت الولايات المتحدة العودة إلى السودان باتخاذها عدة استراتيجيات، منها فرض الإدارة الأمريكية عقوبات اقتصادية على السودان بتهمة الإرهاب، وتدمير مصنع الشفاء بالخرطوم بتهمة تصنيع المواد الكيماوية. وخلال زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق "**بيل كلينتون**" عام 1998 لإفريقيا تم تشكيل حلف مع كينيا، أوغندا، الكونغو والدول المحيطة بالسودان لدعم حركات التمرد ضد الحكومة السودانية في محاولة لإسقاطها[2].

---

[1] "الصين تكسب مصادر ولاءات إفريقيا"، **الفاينانشال تايمز**، 28 فيفري، 2006، ص5.

[2] **المرجع السابق**، ص6.

المبحث الرابع: واقع التنافس الطاقوي ومستقبله في الساحل الإفريقي

زاد حضور القوى الدولية في القارة الإفريقية بشكل ملحوظ بعد نهاية الحرب الباردة، وهذا عقب الاكتشافات الهائلة لمصادر الطاقة في مناطق مختلفة من إفريقيا. ومع الأزمات والصراعات المختلفة التي تشهدها مناطق مختلفة من القارة، اتخذت بعض القوى من تدخلها في هذه الصراعات ذريعة لحماية إمدادات الطاقة، خاصة في المناطق والأقاليم التي تتوافر فيها هذه الموارد والثروات على نحو كبير.

وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي واحدة من هذه الأقاليم التي تحتوي على وفرة من موارد الطاقة المختلفة. وهو ما جعل منها مسرحا لسياسات تنافسية على موارد الطاقة بين الدول الكبرى، وبالأخص بين الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا والصين التي تعتبر واحدة من الدول الصاعدة التي يعتمد اقتصادها على النفط بدرجة كبيرة.

المطلب الأول: واقع التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي نموذجا واضحا لتنسيق المواقف الدولية لحماية إمدادات الطاقة. فعقب الصراعات التي شهدتها المنطقة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، سواء في مالي أو السودان، تحركت الدول الغربية، خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بشكل لافت للانتباه[1].

وقد دفعت استراتيجية مكافحة الإرهاب التي تبنتها الولايات المتحدة، منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، الإدارة الأمريكية إلى الاهتمام على نحو متصاعد بتطورات الجماعات المتشددة في المناطق المختلفة في القارة الإفريقية، تحت دعوى الخوف من أن تصبح نتيجة لعوامل عدم الاستقرار وهشاشة الدول، ملاذات آمنة لقوى الإرهاب. ومن هذه المناطق نجد منطقة الساحل الإفريقي، إلا أنه لا يمكن إفراغ التحركات الأمريكية في المنطقة من دوافع حماية المصالح الاقتصادية الاستراتيجية، سواء في الساحل أو امتداداته في

[1] أميرة محمد عبدالحليم، **المرجع السابق**.

الغرب الإفريقي، وتحديدا حماية المنشآت النفطية حول خليج غينيا، وفي نيجيريا وأنجولا، وهي أكثر المناطق التي تعتمد عليها في إمداداتها النفطية، حيث يمدها إقليم غرب إفريقيا وحده بـ12% من استهلاكها من النفط، وتحاول الولايات المتحدة أن تصل هذه النسبة إلى 25% بنهاية 2015.

وقد تزايدت المخاوف الأمريكية من تراجع الواردات النفطية من إفريقيا، عقب الاضطرابات التي شهدتها دول الثورات في الشمال الإفريقي، وما أفرزته من تهديد لإنتاج النفط، خاصة في ليبيا، التي تعتبر من أقطاب النفط في إفريقيا[1].

لذلك اعتمدت الولايات المتحدة خلال الأزمة في مالي، ومع بداية التدخل الدولي بقيادة فرنسا في جانفي 2013 على عدد من الإجراءات البعيدة عن التدخل العسكري المباشر، لكنها في الوقت نفسه تسمح للقوات الأمريكية بممارسة بعض الأدوار. وتظل الولايات المتحدة جزءا من تسوية الأزمة، حيث أقامت الإدارة الأمريكية عددا من مهابط الطائرات بدون طيار في النيجر وبوركينافاسو.

أما فرنسا وهي المستعمرة السابقة لعدد من دول الساحل، فقد بدأت منذ تولي الرئيس "**فرانسوا هولاند**" السلطة في ماي 2012، في تبني سياسة جديدة تجاه القارة الإفريقية وقضاياها، خاصة الصراعات الداخلية، حيث اعتمدت على سياسة التدخل العسكري المباشر، الذي بدأته في الأزمة المالية، ثم في الأزمة في إفريقيا الوسطى. إلا أن حالات الفوضى وتصاعد الصراعات في كل من مالي وإفريقيا الوسطى، بما ينذر بانهيار الدولتين، كانت مبررا قويا لاتخاذ فرنسا إجراءات للتدخل العسكري، فإن حماية المصالح الاقتصادية، خاصة إمدادات المعادن، وتحديدا اليورانيوم، كانت حافز مهما أيضا لإصرار فرنسا على التدخل العسكري المباشر، بل وإصرارها على استمرار وجودها العسكري عقب الانتخابات في مالي. فواردات فرنسا من إفريقيا تبلغ 3%

[1] أميرة محمد عبدالحليم، **المرجع السابق**..

بما تشمله من نفط ومعادن، خاصة اليورانيوم من النيجر الذي يمثل أهمية استراتيجية في أمن الطاقة لفرنسا، فما يقرب من 25% من إنتاج الكهرباء الفرنسية يعتمد عليه[1].

وما يمكن ملاحظته حول سياسات الدول الكبرى في الساحل الإفريقي، هو أن السياسة الفرنسية مثلا حيال هذه المنطقة لم تتغير في المضمون والهدف، والتغير الذي حصل عليها كان على مستوى اللهجة والأداة فقط، في حين تبرر الولايات المتحدة سياستها في منطقة الساحل بتحول هذه الأخيرة إلى ملاذ للجماعات الإرهابية. حيث أن فرنسا صارت تعتبر هذه المنطقة منطقة عبور، وليست منطقة نفوذ فرنسي فقط، وهي السياسة التي شرع في تجسيدها مع تأسيس مجموعة دول الساحل سنة 1998، على أسس المصلحة لا المبادئ والمقدرة لا القوة والقدرة، وعلى ضوء استراتيجيات أهمها استراتيجية إعادة الانتشار، واستراتيجية التوازن والتواصل، واستراتيجية التوظيف والمشاركة (في قضايا الإرهاب، الهجرة، تجارة الرق، والجريمة المنظمة).

ومن المستبعد أن يكون هناك تنافس بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول منطقة الساحل الإفريقي، وما يمكن وصفه بالتنافس هو مجرد توزيع للأدوار، انطلاقا من أن المواجهة المباشرة بين القوى الكبرى أصبحت غير مجدية، علاوة على حصول اتفاق في الاستراتيجية الشاملة لهذه القوى حول تحاشي مثل هذه المواجهة، ولذلك تبحث عن دول لتوظيفها من أجل الفوز بنصيبها من النفط في هذه المنطقة مثل توظيف فرنسا لأزمة التوارق لتنفيذ شراكات أجنبية في المنطقة، فالأدوار الفرنسية ليست متناقضة مع الأدوار الأمريكية وإنما هي متكاملة معها[2].

1

[2] صالح سعود، " السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول الساحل والصحراء "، يوم 01 – 12 – 2009، (ورقة بحثية قدمت في ندوة حول: "سياسات الدول الكبرى في الساحل الإفريقي"، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، يوم 01 ديسمبر 2009)، ص2.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للتنافس الطاقوي في منطقة الساحل

تعد تقنية السيناريو من أبرز التقنيات المستعملة في الدراسات المستقبلية، وسنحاول عرض ثلاثة مشاهد مستقبلية محتملة للتنافس الطاقوي بين الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا والصين في منطقة الساحل الإفريقي.

1. السيناريو الأول(الخطي): استمرار التنافس الطاقوي بين الدول الكبرى الثلاث، باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إحداث تغيير عميق في الخارطة الجغرافية والسياسية في منطقة الساحل الإفريقي وفي القارة الإفريقية عموما، بهدف تنفيذ مشروعها الاستراتيجي للهيمنة على القارة الإفريقية، نظرا لثروتها الهائلة خاصة النفط، الذي يشكل قاعدة الارتكاز في مشروعها في الألفية الثالثة، وتكريس استراتيجيتها العالمية المبنية على السيطرة على منابع الطاقة في العالم، وهذا من أجل تأمين إمداداتها وتقليص تبعيتها وارتباطها بنفط الخليج.

وحتى تستمر أمريكا في انفرادها بالهيمنة والسيطرة على المنطقة، قامت بتوظيف العولمة في تقليص دور المؤسسات الدولية، وتطويع الحكومات لإرادة الشركات المتعددة الجنسيات وإنهاء مفهوم السيادة الوطنية للدول الضعيفة والفاشلة لصالح أمريكا، لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية عاقدة العزم على الدخول من "بوابة اللاعودة" إلى المنطقة متعللة بالوضع الأمني ومحاربة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة في المنطقة.

كما أن فرنسا التي تحاول أن يكون لها نوع من الاستقلالية عن الولايات المتحدة التي تحاول السيطرة على مناطق النفوذ الفرنسي في إفريقيا، لذلك لن تفرط فرنسا بسهولة في حصتها من الكعكة في واحدة من قلاعها القديمة ومستعمراتها السابقة. خاصة أن فرنسا هي الدولة الأوربية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الإفريقية، فهي تنفرد مقارنة بالدول الأخرى المنافسة باستخدامها للأداة الثقافية

معتمدة في ذلك على اللغة المشتركة، فاللغة الفرنسية هي اللغة السائدة في دول الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى إطار منظمة الدول الفرانكوفونية الذي يضم كل دول المنطقة.

أما الصين فهي توظف القوة الناعمة في استراتيجيتها الاقتصادية في المنطقة، محاولة تكريس وجودها بتقديم المساعدة المادية والتقنية وحتى الدعم في المحافل الدولية لدول المنطقة، لكسب مناطق النفوذ التي تفقدها فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية، مثل ما حدث في السودان وتشاد.

2. السيناريو الثاني (الإصلاحي): حدوث اتفاق واندماج بين مصالح الأطراف الثلاثة على حساب دول المنطقة، حيث ترى القوى الكبرى أن تحقيق مصالحها المشتركة فيما يتعلق بشأن المنطقة لابد أن تصاحبه تفاهمات تنسيقية فيما بينها، كما ترى ضرورة هذا التفاق لوقف زحف المنافسين الجدد المحتملين.

ففرنسا لا تملك إمكانيات التصدي للنفوذ الأمريكي المتزايد في المنطقة، لذلك فهي تؤيد تقاسما وديا للنفوذ في هذه القارة، حيث لا تريد التراجع في مناطق نفوذها التقليدية، والذي بدأ في الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا)، التي تتجه صوب الشركات الأمريكية لتوقيع اتفاقيات اقتصادية معها[1].

وكذلك الأمر بالنسبة للصين، فهي لا تقدم المساعدات لدول منطقة الساحل دون مقابل، فكل الجهود التي تبذلها في المنطقة غرضها تحقيق مصلحتها الاقتصادية قبل كل شيئ، كما أنها لا يمكن أن تفسد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأجل شراكتها مع دول المنطقة وحكوماتها. لذلك لا يعول على دور الصين كثيرا في المنطقة، لأن هذا الدور يظل مرتبطا بمصالحها الحيوية واستثماراتها المختلفة، والتي تسعى إلى الحفاظ عليها، حتى إن كان بالتعاون والاتفاق على الأدوار وتقاسمها مع الولايات المتحدة وفرنسا، إن كان ذلك هو الاستراتيجية المناسبة.

---

[1] غسان العزي، "**الأطلسية الجديدة والدفاع الأوربي**"، (بيروت: د د ن، 1996)، ص43.

3. السيناريو الثالث(التحولي): ويتمثل في احتمال تمكن الولايات المتحدة من بسط نفوذها على منطقة الساحل الإفريقي، وبالتالي على خيراتها وثرواتها، وخاصة على مصادر الطاقة.

فبالرجوع إلى معطيات الوضع الدولي الراهن الذي يتميز بتكريس الهيمنة الأمريكية على العالم، وإعادة ترتيب الحياة الدولية بما يتوافق والمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن نقول إن الاستراتيجية الفرنسية ستتراجع أمام الاستراتيجية الأمريكية، والتي بدورها ستعمل على عرقلة الاستراتيجية الصينية وتقويض مناطق نفوذ الصين التي أصبحت توجه لها أصابع الاتهام بدعم الأنظمة الداعمة للإرهاب في المنطقة كالنظام السوداني مثلا. فأمريكا لا تتردد في استخدام أي سياسة تحقق أهدافها، وتحقق لها تفوقا على منافسيها في المنطقة. حيث أصبحت تضغط على حكومات دول المنطقة . من باب محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة . كذريعة لبسط نفوذها واستغلاله في إبرام عقود استغلال النفط لصالح الشركات الأمريكية، وفق شروط متساهلة وتمييزية لا تحصل عليها شركات الدول المنافسة كالصين وفرنسا.

إضافة إلى أن فرنسا تعمل على تزايد تكريس وجودها في الساحل الإفريقي، وبالتالي فهي لا تقبل بالتراجع لصالح الولايات المتحدة أو الصين. وتعمل عل تحقيق ذلك بالمزج بين سياسات عسكرية وسياسات اقتصادية.

كما أن دخول الصين في فضاء الساحل الإفريقي مؤخرا، قد حرك الرغبة الأمريكية التنافسية وزاد من إيقاع روح التنافس على مصادر الطاقة، لأن دخول الصين في المنطقة سيكون على حساب الولايات المتحدة وفرنسا.

والمتوقع أن منطقة الساحل الإفريقي سوف تتضرر من جراء هذا التنافس المحموم والاستقطاب المفروض عليها، لأن ذلك سيزيد من تفاقم مشكلاتها المستعصية، المتمثلة في الصراعات والنزاعات والحروب الأهلية وبعض الإشكالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليل السياسات التنافسية للقوى الدولية تجاه عملية استغلال مصادر الطاقة في منطقة الساحل الإفريقي يمكن استخلاص جملة من النتائج كما يلي:

- ساهمت السياسة النفطية الأمريكية في تحويل التنافس الاقتصادي إلى وسيلة من وسائل السياسة الخارجية في المنطقة بدعمها الكامل لكل المشاريع التي تقلص نفوذ الشركات النفطية للصين وفرنسا.
- تعمل فرنسا على تزايد تكريس وجودها في الساحل الإفريقي، وبالتالي فهي لا تقبل بالتراجع لصالح الولايات المتحدة أو الصين. وتعمل عل تحقيق ذلك بالمزج بين سياسات عسكرية وسياسات اقتصادية.
- إن دخول الصين في فضاء الساحل الإفريقي مؤخرا، قد حرك الرغبة الأمريكية التنافسية وزاد من إيقاع روح التنافس على مصادر الطاقة، لأن دخول الصين في المنطقة سيكون على حساب الولايات المتحدة وفرنسا.
- إن منطقة الساحل الإفريقي سوف تتضرر من جراء هذا التنافس المحموم والاستقطاب المفروض عليها، لأن ذلك سيزيد من تفاقم مشكلاتها المستعصية، المتمثلة في الصراعات والنزاعات والحروب الأهلية وبعض الإشكالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى.
- كما أنه من الصعوبة التنبؤ بما ستؤول إليه الأوضاع في المنطقة، وتوقع مستقبل التنافس الطاقوي بين الصين، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتعدد السيناريوهات كما تتباين المواقف والسياسات الخاصة بالأطراف المعنية بالوضع في هذه المنطقة. ومما يزيد من صعوبة المسألة أن هذه الأطراف متعددة وموزعة على المستوى الدولي.

وفي الأخير يمكن القول بأن مستقبل منطقة الساحل الإفريقي مرتبط بتحقيق الأمن في المنطقة، وهو ما يستوجب التنسيق والتعاون بين أطرافه المباشرين دون الاستعانة بالخارج.

الخـــاتمة

الخـــاتمة:

حاولنا في دراستنا لموضوع المنافسات الطاقوية للدول الكبرى، الإجابة عن الإشكالية التي تمثلت في تفسير التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا والصين حول مصادر الطاقة في منطقة الساحل الإفريقي بعد نهاية الحرب الباردة، وتوصلنا إلى أن هذا التنافس يندرج في سياق محاولة اقتسام الكعكة الطاقوية في منطقة حيوية من العالم، ولا سيما التنافس على تأمين إمدادات الطاقة. وقد اتضح من خلال محاور الدراسة أن:

– تزايد الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي، جعلها وجهة للاهتمام من طرف الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا والصين.

– دفع ارتفاع حدة التنافس بين الدول الكبرى على ثروات المنطقة وخاصة الطاقوية، إلى بحثها عن مجالات التقارب والتعاون لتخفيف حدة التنافس.

– زيادة حدة التنافس على مصادر الطاقة وخاصة النفط، سببه البحث عن مناطق إمداد بديلة بسبب التخوف من نضوب النفط في المناطق التقليدية للإنتاج.

– تستغل الدول الكبرى المتنافسة في الساحل الإفريقي تنامي التهديدات الأمنية، لتحقيق أغراضها في نهب ثروات المنطقة.

وغالبا ما تلتقي المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مع بعضها البعض بسبب الارتباط الأوروبي بالولايات المتحدة في إطار الأدوار الجديدة للحلف الأطلسي، لكنها تتعارض مع المصالح والاستراتيجية الصينية أحيانا. ولما اعتبرت منطقة الساحل ذات طابع حيوي هام فقد أضحت مسرحا لهذا التنافس الذي أخذ بعدا اقتصاديا وأمنيا.

في المقابل عملت فرنسا على إعادة الاعتبار لوجودها في المنطقة، وذلك بإرسال قواتها إلى المنطقة للمشاركة في عمليات التدخل العسكري في كل من مالي والنيجر، وحماية شركاتها العاملة في المنطقة من

الهجمات الإرهابية، والعمل على ترسيخ هذا التواجد، لمحاولة الاستفادة من أكبر حصة من ثروات المنطقة، خصوصا مصادر الطاقة وذلك باعتماد استراتيجية سياسية عسكرية واقتصادية.

أما الصين فاستراتيجيتها في المنطقة اقتصادية بحتة عمادها القوة الناعمة لتأمين حاجياتها الاستهلاكية من النفط والتي تزايدت بسبب الثورة الصناعية والاقتصادية التي باتت تشهدها في الفترة الأخيرة.

ومع ذلك لا يمكن تفسير التنافس الدولي على مصادر الطاقة في منطقة الساحل الإفريقي من منطلق اقتصادي بحت على الرغم من أهميته، وإنما أيضا لحسابات استراتيجية وجيو بوليتيكية متعلقة بالسيطرة والنفوذ بالنسبة للدول الكبرى، بالإضافة إلى العامل الاقتصادي الذي يحدد طبيعة هذا التنافس.

كما توصلنا في هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات هي كما يلي:

- تنبع أهمية منطقة الساحل الإفريقي من موقعها الاستراتيجي وموارد الطاقة التي يزخر بها باطنها، مما جعلها بؤرة للصراعات الداخلية والتهديدات الأمنية ومركزا للتنافس بين الدول الكبرى.
- بعد نهاية الحرب الباردة طرأت عدة تطورات في النطاق الاستراتيجي لمنطقة الساحل تركت آثارها على استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تجاه المنطقة، وأضحت المنطقة مسرحا ساخنا لسباق قوى دولية عديدة أبرزها الولايات المتحدة، فرنسا والصين.
- من بين التطورات التي عرفتها المنطقة الاهتمام الصيني خاصة في مجال الطاقة، فالتخوف الصيني من تناقص إمدادات الطاقة ، دفعها إلى تنويع اعتمادها على مصادر بديلة وأهمها إفريقيا. ويتمثل التحدي الأكبر للصين في إفريقيا في الحضور المتنامي لشركات النفط الأمريكية، والذي يجعل التنافس على النفط في حقيقته تأمينا للإمدادات لأكبر مستهلكين للنفط في العالم حاليا.
- إن أحد أهداف الاستراتيجية الأمريكية في الساحل هو تمهيد الأرضية المناسبة أمام الشركات النفطية الأمريكية العملاقة حتى تستثمر في نفط المنطقة. كما تسعى إلى حماية الإمدادات النفطية من منطقة "خليج غينيا".

- تسعى فرنسا إلى محاولة تقويض الوجود الأمريكي في المنطقة ولعب دور بارز سياسيا وعسكريا في مستعمراتها السابقة. وتوفير الأجواء الملائمة للشركات الفرنسية العاملة في مجال استغلال اليورانيوم والنفط والغاز.
- إن منطقة الساحل الإفريقي ستشكل واحدة من أهم مناطق التنافس الدولي خلال الفترة القادمة ، في ضوء الرغبة الأمريكية التي تنافسها المزاحمة الصينية في السيطرة على مجمل مناطق النفط في العالم.
- تواجه الدول الكبرى المتنافسة في المنطقة تحديات كبيرة كالإرهاب وتنامي الجريمة المنظمة، والتي أصبحت تهدد مصالح الشركات العاملة في المنطقة سواء باختطاف عمالها أو تخريب قواعدها والإضرار بممتلكاتها.
- لا يوجد تنافس أو صراع بين الولايات المتحدة وفرنسا إنما هو تبادل أدوار وتقاسم مهمات، من أجل المحافظة على مصالحهما والاستفادة من الموارد الطبيعية للمنطقة.
- خلف التنافس في المنطقة مجموعة من الآثار السلبية ساهمت إلى حد ما في تكريس تخلفها وتبعيتها للقوى الأجنبية، ومن جهة أخرى ساهمت في التأكيد على الوضع في الساحل الإفريقي الذي طالما عرف عنه التخلف والفقر والمرض وفساد الأنظمة السياسية الحاكمة، وزيادة حجم النزاعات الداخلية بين مختلف القوى المكونة لها.
- يصعب التنبؤ بمستقبل التنافس في المنطقة بين الدول الكبرى، لكن المؤكد أن مستقبل المنطقة وأمنها لا يمكن أن يتحقق دون التعاون والتنسيق بين دول المنطقة، فتحقيق أمن أي دولة من دولها لا يتم بمعزل عن الدول الأخرى.

وفي الختام يمكن إثارة إشكالية تتعلق بتأثير تداعيات أحداث الربيع العربي في شمال إفريقيا على التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي. وهو موضوع جدير بالبحث والدراسة.

الملحـــق

الملحـــق

1- خريطة موقع الساحل الإفريقي:

المصدر: http://www.google.dz/imgres?imgur

2- خريطة موقع الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر:

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات http://studies.aljazeera.net/reports/2014/12/201412111019506275 44.htm

3- مؤشرات اجتماعية لبعض البلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي:

المؤشر / القطر	متوسط الناتج الداخلي الخام للفرد بالدولار سنة 2008	نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم 2010	نسبة وفيات الأطفال دون 5 سنوات 2010	نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية 2006- 2008	نسبة الأمية لدى الكهول 2005- 2008
مالي	688	% 51	‰ 178	%12	%75
السنغال	1087	%33	‰ 75	%19	%58
النيجر	364	% 65	‰ 143	%16	%71
بوركينافاسو	522	% 65	‰ 176	%8	%71

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2010.

4- مؤشرات اقتصادية لبعض البلدان الأقل تقدما بالساحل الإفريقي:

المؤشر / القطر	نسبة نمو الناتج الداخلي الخام 1970- 2008	مساهمة الفلاحة في تكوين الناتج الداخلي الخام 2008	مساهمة الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام 2008	الحصة من الصادرات العالمية للسلع 2010
غامبيا	0.4	% 32	% 5.8	% 0.00
النيجر	-1.3	% 40	% 5.3	% 0.01
تشاد	0.9	% 45	% 5.7	% 0.01
موريتانيا	0.6	% 18	% 5.7	% 0.01

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2010.

5- الناتج المحلي الإجمالي لدول الساحل الإفريقي:

البلـــد	**الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)**
تشـــاد	8,914
السودان	68,530
مـــالي	8,273
النيـجـر	4,905
موريتانيا	3,201
السنغال	13,333
بوركينافاسو	8,914

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2010.

قائمة المراجع

أ/ الكتب العربية:

1- تاجيل، كولن، شيندلر، يورغ، ليزنبوركس، فراوكه، تسينيل، فيرنر، "**نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل**"، تر. علي،عدنان عباس ،الكويت: عالم المعرفة، سبتمبر 2004.

2- حميد، فيصل، "**النفط والحرب والمدينة: مصير الحياة الحضرية... إلى طريق مسدود**"، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2007.

3- ختاوي،**محمد**، "**النفط والعلاقات الدولية**"، بيروت، دار النفائس،2012.

4- ريتلدج، أيان، "**العطش إلى النفط: ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي**"، بيروت، الدار العربية للعلوم،2006.

5- الزبيدي، سالم محمد، "**الاتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي الجديد**"، طرابلس: منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة، 2006.

6- عبدالرحمن، حمدي، "**إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة...أي مستقبل**"، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007.

7- عبدالله، حسين، "**مستقبل النفط العربي**"، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

8- العزي، غسان، "**الأطلسية الجديدة والدفاع الأوربي**"، بيروت: د. د. ن، 1996.

9- كلير، مايكل، "**الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**"، تر. حسين، عدنان، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.

10- محمود، جميل مصعب، "**تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**"، عمان: دار مجدلاوي، 2005.

11-هويل، ديفيد ، و نخلة، كارول ، "**مأزق الطاقة والحلول البديلة**"، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2008.

ب/ الكتب الأجنبية:

1-Ayoub, Antoine, "la sécurité des approvisionnements Pétroliers après la guerre de l'Irak", **Med énergie**, N° 15, Alger: 2005.

2-Cichet, Yves, "**pétrole Apocalypse**", alger: Casbah édition, 2007.

3-Christine, Marie, Kessler, "**la politique étrangère de la France**", paris:1999.

4-Heinberg, Richard, "**petrole: la Fête Est Finie !**" , paris : éd. Demi-Lune, 2008.

5-Kunstler, James Howard, "**The Long Emergency Surviving the End of Oil**", New York: grove press, 2006.

6-Solier Boris, trotignon, raphael, "**comprendre les enjeux energétique : l'énergie à quel prise assurer la securité énergitique"**, paris : pearson éducation, 2010.

ج/ الصحف والمجلات العربية:

1- "إفريقيا في الخط الأول"، **مجلة الجيش**، العدد 534، الجزائر: جانفي2008.

2- أمين، جوزيف رامز، "قراءة في جولة بوش الإفريقية"، **آفاق إفريقية**، العدد 15، القاهرة: خريف 2003.

3- برقوق، محند، "المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، **مجلة الجيش**، العدد 534، الجزائر: جانفي2008.

4- توفيق، سعد حقي، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 43، بغداد: 2011.

5- حمودة، عمر، "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"، **السياسة الدولية**، العدد164، القاهرة: أفريل 2006.

6- رأفت، إجلال، " السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، **السياسة الدولية**، العدد145، القاهرة: جوان 2001.

7- سعد، محمد، "نشأة أوبك شخصيات وتاريخ"، **مجلة أخبار النفط والصناعة**،العدد 453، أبو ظبي: جوان 2008.

8- الشيخ، طارق عادل، "الصين وإفريقيا والتطلع إلى القرن الـ 21"، **السياسة الدولية**، العدد 138، القاهرة: أكتوبر 1999.

9- الشيخ، طارق عادل، "الصين وتجديد سياساتها الإفريقية"، **السياسة الدولية**، العدد 156، القاهرة: أفريل 2004.

10- "الصين تكسب مصادر ولاءات إفريقيا"، **الفاينانشال تايمز**، 28 فيفري، 2006.

11- ضيفي، عبد الرزاق، "حروب البترول وصراع الطاقة: حروب عالمية في الأفق"، **مجلة العلم والإيمان**، العدد 24، الكويت:2009.

12- عبد الرحمن، حمدي، "السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، **السياسة الدولية**، العدد144، القاهرة: أفريل 2001.

13- عبدالرحمن، حمدي، "سياسات التنافس الدولي في إفريقيا"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 2، القاهرة: سبتمبر 2005.

14- عبدالشافي، عصام، "معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة" **مجلة السياسة الدولية**، عدد 195، القاهرة: جانفي 2014.

15- عبدالعاطي، عمرو، "أمن الطاقة: تكلفة عسكرية متصاعدة"، **السياسة الدولية**، العدد 180، القاهرة: 2010.

16- علي، خالد حنفي، "الشركات العالمية: لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، **السياسة الدولية**،العدد 169، القاهرة: جويلية 2007.

17- علي، خالد حنفي، "النفط الإفريقي. بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، **السياسة الدولية**، العدد 164، القاهرة: أفريل 2006.

18- عودة، عبد المالك، "أفريكوم تبحث عن مقر دائم في إفريقيا"، **الأهرام الاقتصادي**، العدد2036، القاهرة:14 جانفي 2006.

19- قاسي، فوزية، "الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد9، مارس 2014.

د/ الصحف والمجلات الأجنبية:

1- André, Bourgeot, "Sahara de tous les enjeux", **Hérodote**, n° 142,paris: 2011.
2- Ayoub, Antoine, "la sécurité des approvisionnements Pétroliers après la guerre de l'Irak", **Med énergie**, N° 15, Alger: 2005.
3- Hawi, Rima, "Objectif golf de Guinée", **economia**, N° 24, Paris : 2002.
4- Vincent, Bonnosace, Brachet, "Crises et chuchotements au Sahel", **Politique africaine**, N° 130,paris : juin 2013.

هـ/ الموسوعات والقواميس المتخصصة:

1- الموسوعة البريطانية، "الساحل الإفريقي"، ، تم تصفح الموقع يوم: 17 مارس 2015. الرابط: http://www.britannica.com/EBchecked/topic//Sahel516438

2- Larousse, "Le Sahel", تم تصفح الموقع يوم 12 مارس 2015. الرابط: http://www.larousse.fr/encyclopedie/autre-region/le_Sahel/14202

و/ التقــارير والنشرات الدورية:

1- عبد الفتاح، نادية،محررا، "تكالب القوى الكبرى على البترول والغاز في إفريقيا"، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي** ،القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2006.

2- فليفل، السيد ، محررا، "**التقرير الاستراتيجي الإفريقي**"، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2002.

3- مركز البحوث والدراسات الإفريقية، "**التقرير الاستراتيجي الأفريقي**"، القاهرة: ،2007.

4- "**النشرة الشهرية للأويك**"، العدد 3، فيينا: مارس2009.

ز/ الأنترنيت بالعربية:

1- إدارة معلومات الطاقة الأمريكي، تم تصفح الموقع يوم: 03 أفريل 2015. الرابط: http://www.eia.gov/

2- "أين يقع الساحل"؟، تم تصفح الموقع يوم: 12 مارس 2015. الرابط: http://www.irinnews.org/fr/report/78541/sahel-en-savoir-plus-sur-la-r%C3%A9gion-la-plus-pauvre-d-afrique-de-l-ouest.

3- باكير، علي حسن، "التنافس الدولي في إفريقيا: الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية"، تم تصفح الموقع يوم:25 مارس 2015. الرابط: www :aljazeera.net/NR/exerces/2117487c

4- بن يوسف، نبيلة، "الأسباب التاريخية للأزمات في الساحل الإفريقي"، تم تصفح الموقع يوم: 02 أفريل 2015. الرابط: http://hornofafrica.de

5- ختاوي، محمد، "النزاعات الجيوسياسية والمصالح الغربية في إفريقيا"، تم تصفح الموقع يوم 6 أفريل 2015. الرابط: http://www.wata.cc/forums/showthread.php?61664

6- "الساحل في خريطة العالم"، تم تصفح الموقع يوم: 16 مارس 2015. الرابط : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/layout/set/print/dossiers/d000540 /

7- الصاوي، عبد الحافظ، "الفساد يغتال أحلام شركات البترول بتشاد"، تم تصفح الموقع يوم 18 أفريل 2015. الرابط:
http: //wwwislamonlinenet/arabic/economics/issue/topic_09/2006/08/01shtml.

8- عبد الرحمن، حمدي، "أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا"، تم تصفح الموقع يوم: 16 أفريل 2015.الرابط:http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-1/qpolitic4.asp

9- عبد الرحمن، حمدي، "التدخل الفرنسي في مالي"، تم تصفح الموقع يوم: 16 أفريل 2015.الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/2/2/

10- محمد عبدالحليم، أميرة، "التنافس على مصادر الطاقة في إفريقيا"، تم تصفح الموقع يوم: 25 مارس2015. الرابط:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1720213&eid=122

11- عبد الفتاح، ياسر، "أمريكا والنفط الإفريقي"، تم تصفح الموقع يوم: 16 أفريل 2015. الرابط: http://www.alukah.net/world_muslims/0/67265

12- فال ولد بلال، محمد، "الأمن والاستقرار في منطقة الساحل: الواقع والمآلات"، تم تصفح الموقع يوم:20 مارس 2015. الرابط:
http://www.alwahdawi.info/index.php?option=com_content&view=article&id=1054&Itemid=68

14- كاندل، مايا، "مكانة الساحل الافريقي في سياسات الولايات المتحدة الامريكية الحالية"، تم تصفح الموقع يوم: 15 أفريل 2015. الرابط: http://saharahoy.com/news1027.html

15- موسى، محمد البشير، "التنافس الأمريكي الفرنسي على ثروات تشاد"،
تم تصفح الموقع يوم: 12 أفريل 2015. الرابط: http://almoslim.net/node/84453

16- نجيب السعد، محمد، "ما سر الاهتمام الأميركي المفاجيء بدول جنوب الصحراء؟"، تم تصفح الموقع يوم: 05 أفريل 2015. الرابط:
http://www.alwatan.com/graphics/2011/09sep/7.9/dailyhtml/qadaia2.html

ح/ الأنترنيت بالأجنبية:

1-Hong, Zhao, "China-U.S. Oil Rivalry in Africa"
تم تصفح الموقع يوم: 21 أفريل2015 . الرابط:

http://openarchive.cbs.dk/bitstream/handle/10398/7411/zhao_clean.pdf?sequence.

2- Rappent, Bérangère, "Les Etats sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux. L'union européenne en particulier"

تم تصفح الموقع يوم: 11 أفريل 2015. الرابط: http://www.grip.org

3- Sémon, Louis, et Mattelaer, Alexander, " Une stratégie cohérent de l'UE pour le sahel".

تم تصفح الموقع يوم: 15 أفريل 2015. الرابط: http ://www.europarl.europa.eu.

4- Tisseron, Antonin, " Quels enseignements de l'approche américaine au sahel" ?

تم تصفح الموقع يوم: 14 أفريل 2015. الرابط: http://www.gabrielperi.fr

ط/الرسائل الجامعية والملتقيات:

1- أمينة، بوبصلة، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012.

2- بوشنافة، شمسة "استراتيجيةالاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 27-28 فيفري 2013.

3- خالد، مسعودي، "سياسة فرنسا في دول الساحل"، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية 1993.

4- سعود، صالح، " السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول الساحل والصحراء "، يوم 01 - 12 - 2009، ورقة بحثية قدمت في ندوة حول: "سياسات الدول الكبرى في الساحل الإفريقي"، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، يوم 01 ديسمبر 2009.

5- سعيدي، وصاف، "سياسة أمن الامدادات النفطية وانعكاساتها"، ورقة بحث قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل، 2008.

الفهــرس

إهـــــداء .....

شكر وعرفان.....

مقدمـــــة ..... أ

الفصل الأول : **دراسة جيوبوليتيكية لمنطقة الساحل الإفريقي.**

المبحث الأول: **الأهمية الاستراتيجية للساحل الإفريقي**.....**02**

المطلب الأول: تحديد إقليمي لمنطقة الساحل الإفريقي.....02

المطلب الثاني: خصائص منطقة الساحل الإفريقي.....06

المبحث الثاني: **مصادر الطاقة في إفريقيا**.....**12**

المطلب الأول: الموارد الطبيعية في إفريقيا.....12

المطلب الثاني: الإمكانات النفطية لإفريقيا.....14

المبحث الثالث: **مصادر الطاقة في الساحل الإفريقي**.....**17**

المطلب الأول: النفط في الساحل الإفريقي.....17

المطلب الثاني: الثروات المعدنية في الساحل الإفريقي.....21

المبحث الرابع: **الصراع على الموارد في الساحل الإفريقي**.....**23**

المطلب الأول: التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي.....23

المطلب الثاني: النزاعات الداخلية في الساحل الإفريقي.....27

المطلب الثالث: الصراعات الداخلية على النفط في إفريقيا.....32

الفصل الثاني : **الطاقة وأمن الطاقة في العلاقات الدولية.**

المبحث الأول: **نظرية ذروة النفـط**.....**33**

المطلب الأول: السياق التاريخي للنظرية.....33

المطلب الثاني: مضمون النظرية.....34

المبحث الثاني: **اعتماد الدول الكبرى على النفط كمصدر للطاقة**.....**36**

المطلب الأول: أهمية النفط في السياسة الدولية.....36

المطلب الثاني: زيادة الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة.....38

المبحث الثالث: المنتجون للنفط والغاز في العالم.....41
المطلب الأول: منظمات الدول المصدرة للنفط والغاز.....41
المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات في مجال النفط.....45
المبحث الرابع: أمن الطاقة والعلاقات الدولية.....48
المطلب الأول: تأصيل مفاهيمي.....48
المطلب الثاني: وسائل ضمان أمن النفط.....50

المبحث الخامس: سياسة أمن الإمدادات النفطية.....55
المطلب الأول: أمن الإمدادات النفطية.....55
المطلب الثاني: أهداف سياسة أمن الإمدادات.....56
المطلب الثالث: دور النفط في الصراعات الدولية.....57

الفصل الثالث : سياسات التنافس الطاقوي في الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية والطاقة في الساحل الإفريقي.....63
المطلب الأول: العلاقات الأمريكية الإفريقية.....63
المطلب الثاني: الولايات المتحدة والنفط الإفريقي.....66
المطلب الثالث: الولايات المتحدة الأمريكية والطاقة في الساحل الإفريقي.....69
المبحث الثاني: فرنسا والطاقة في الساحل الإفريقي.....75
المطلب الأول: إفريقيا في الاستراتيجية الفرنسية.....75
المطلب الثاني: السياسة الطاقوية الفرنسية في الساحل الإفريقي.....77
المطلب الثالث: التنافس بين فرنسا والولايات المتحدة في الساحل الإفريقي.....80
المبحث الثالث: الصين والطاقة في الساحل الإفريقي.....84
المطلب الأول: أهمية النفط في العلاقات الصينية– الإفريقية.....84
المطلب الثاني: الاهتمام الصيني بمصادر الطاقة في الساحل الإفريقي.....88

المبحث الرابع: واقع التنافس الطاقوي ومستقبله في الساحل الإفريقي.....91
المطلب الأول: واقع التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي.....91
المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للتنافس الطاقوي في الساحل الإفريقي.....94

الخـــــاتمة: 98

خلاصة المذكرة

تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بخصائص جغرافية طبيعية وبشرية وتاريخية وسياسية تختلف عن باقي مناطق الشمال الإفريقي، وذلك أصبحت تحتل موقعا هاما على الساحة الدولية، ومركزا للتنافس الدولي بين القوى الكبرى بسبب أهمية موقعها الاستراتيجي، وغناها بموارد الطاقة كالنفط والغاز واليورانيوم.

كما تعتبر منطقة الساحل الافريقي من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة حراكا سياسيا واهتماما دوليا متصاعدا، بسبب الوضع الأمني المتأزم في المنطقة.

ويعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان في القرن العشرين، فهو المصدر الأساس للطاقة، وأصبح النفط في وقتنا عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية، إضافة إلى أنه لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها.

وحرصا على تأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة، تتنافس مجموعة من الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة، إضافة إلى الصاعد الجديد الصين، حيث أصبحت هذه الدول تسعى إلى استغلال مصادر الطاقة في الساحل الإفريقي، بدافع تلبية الطلب على مصادر الطاقة، وتأمين الامدادات من مناطق جديدة، من أجل تحقيق الأمن الطاقوي.

وتختلف الاستراتيجيات والسياسات التنافسية لكل دولة من الدول الكبرى المتنافسة في المنطقة، فهدف الاستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي هو تمهيد الأرضية المناسبة أمام الشركات النفطية الأمريكية العملاقة حتى تستثمر في نفط المنطقة. وتسعى فرنسا إلى محاولة تقويض الوجود الأمريكي في المنطقة ولعب دور بارز سياسيا وعسكريا في مستعمراتها السابقة، وتوفير الأجواء الملائمة للشركات الفرنسية العاملة في مجال استغلال اليورانيوم والنفط والغاز. أما الصين فدافع تواجدها بالمنطقة هو تنويع اعتمادها على مصادر بديلة لإمدادات النفط. وهذا ما دفع بالدول السابقة إلى الدخول في منافسات جوهرها استغلال موارد الطاقة في منطقة الساحل الإفريقي، حتى لو تحقق ذلك على حساب التنمية في المنطقة.

Summary Memorandum

African Sahel region has the characteristics of a geographical natural, human and historical and political differ from the rest of North Africa regions, and it has become occupies an important position in the international arena, and a center for international competition between the major powers because of the importance of its strategic position, and rich energy such as oil, gas and uranium resources.

Africa's Sahel region as one of the most important areas that have become witnessing in recent years politically and internationally upward mobility attention, because of the tense security situation in the region.

The oil of the most important discoveries of the human in the twentieth century, is the main source of energy, has become the oil in our time a vital element of daily life, as well as it is no longer just a passing commercial commodity, it has become the most important commodity in international trade, and did not acquire any other material on the same amount of commercial and economic importance, which acquired them.

In order to secure its energy sources, competing group of major countries, especially the United States, France and her traditional influence in the region, in addition to the new rookie China, as these countries become seek to exploit energy resources in the Sahel, motivated meet the demand for energy sources, and security of supply of new areas, in order to achieve the energy security.

And different competitive strategies and policies of each state of the major countries competing in the region, the aim of US strategy in the Sahel is a suitable ground paving in front of the giant American oil companies even invest in the region's oil. France is seeking to try to undermine the US presence in the region and play a prominent role politically and militarily in its former colonies, and to provide an atmosphere of French companies operating in the exploitation of uranium, oil and gas.

The China defended its presence in the region is to diversify its dependence on alternative sources of oil supplies. This prompted the former countries to engage in competitions essence exploitation of energy resources in the African Sahel region, even if achieved at the expense of development in the region.